

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

إستخدام الأساليب الكمية في قياس

المخاطر الائتمانية وأثرها

في كفاية رأس المال

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بالسوقر -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: علوم مالية

الأستاذة المشرفة:

كراس نجاة

إعداد الطالبة:

حساني أميرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2014-2015

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

إستخدام الأساليب الكمية في قياس

المخاطر الائتمانية وأثرها

في كفاية رأس المال

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بالسوقر -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: علوم مالية

الأستاذة المشرفة:

كراس نجاة

إعداد الطالبة:

حساني أميرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

السنة الجامعية: 2014-2015

شكر وعرفان

بعد الشكر والحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل وعملا منا بواجب الشكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "كراس نجاة" على جهودها التي بذلتها معي طيلة فترة إنجاز

هذا البحث وعلى نصائحها القيمة وإرشاداتها ودعمها المتواصل

وكذلك إلى كل من ساعدني إلى الأساتذة الكرام:

جايز كريم، عدة عابد، مسري الجيلاي

وإلى مدير وعمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبأخص نجاة

كما أتقدم بالشكر إلى عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

وإلى رئيس قسم علوم التسيير

وكافة طلبة السنة الثانية الماستر "تخصص مالية" دفعة

2015

المحتويات

كلمة شكر

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

01.....	مقدمة.....
09.....	الفصل الأول: الائتمان ومخاطره.....
10.....	المبحث الأول: عموميات حول الخطر.....
10	المطلب الأول: مفهوم الخطر وأنواعها.....
16.....	المطلب الثاني: طرق مواجهة المخاطر ومقاييسها.....
19.....	المطلب الثالث: إدارة الخطر.....
19.....	المبحث الثاني: أساسيات الائتمان.....
13.....	المطلب الأول: مفهوم الائتمان وأركان.....
19.....	المطلب الثاني: أنواع الائتمان وأدواته.....
23.....	المطلب الثالث: خطوات منح الائتمان.....
29.....	المبحث الثالث: ماهية المخاطر الائتمانية.....
29.....	المطلب الأول: تعريف المخاطر الائتمانية وصورها.....
31.....	المطلب الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية وتسييرها.....
36.....	المطلب الثالث: ركائز تحليل المخاطر الائتمانية وأساليب الحد منها.....
39.....	خلاصة الفصل الأول.....
40.....	الفصل الثاني: معيار كفاية رأس المال للحد من المخاطر الائتمانية.....
41.....	المبحث الأول: لمحة تاريخية عن لجنة بازل وإتفاقياتها.....
43.....	المطلب الأول: نشأة لجنة بازل وأهدافها.....
50.....	المطلب الثاني: إتفاقية بازل الاولى والثانية.....
53.....	المطلب الثالث: مقررات بازل الثالثة.....

53	المبحث الثاني: أساسيات معيار كفاية رأس المال
55	المطلب الأول: تعريف رأس مال البنك ووظائفه
56	المطلب الثاني: مفهوم معيار كفاية رأس المال وأهدافه
57	المطلب الثالث: آثار تطبيق معيار كفاية رأس المال
59	المبحث الثالث: طرق تحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية
59	المطلب الأول: متطلبات بازل الأولى لمواجهة المخاطر الائتمانية
60	المطلب الثاني: متطلبات بازل الثانية لمواجهة المخاطر الائتمانية
66	المطلب الثالث: متطلبات بازل الثالثة لمواجهة المخاطر الائتمانية
69	خلاصة الفصل الثاني
70	الفصل الثالث: الأساليب الكمية المعتمدة للحد من المخاطر الائتمانية
71	المبحث الأول: ماهية الأساليب الكمية
71	المطلب الأول: مفهوم الأساليب الكمية وخصائصها
73	المطلب الثاني: تطور الأساليب الكمية وأهميتها
75	المطلب الثالث: خطوات تطبيق الأساليب الكمية
78	المبحث الثاني: الطرق الكلاسيكية لتقدير المخاطر الائتمانية (التحليل المالي)
78	المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي
84	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
90	المطلب الثالث: التحليل المالي بالمقارنة
92	المبحث الثالث: الأساليب الاحصائية لتقدير المخاطر الائتمانية
92	المطلب الأول: طريقة القرض التنقيطي
101	المطلب الثاني: طريقة رجال القرض
104	المطلب الثالث: طريقة التنقيط المالي
110	خلاصة الفصل الثالث

الفصل الرابع: تقدير المخاطر الائتمانية وفق الطرق الاحصائية وإنعكاسها على كفاية رأس المال -BADR-	111
المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	112
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....	112
المطلب الثاني: تقديم الوكالة الجهوية للإستغلال [546].....	117
المطلب الثالث: الأسس المعتمدة من طرف الوكالة لدراسة ملفات منح الائتمان.....	119
المبحث الثاني: تطبيق نموذج القرض التنقيطي ورجال القرض لقياس المخاطر الائتمانية في بنك BADR وأثره على كفاية رأس المال	121
المطلب الأول: تقدير المخاطر الائتمانية وفق أسلوب القرض التنقيطي.....	121
المطلب الثاني: تقدير المخاطر الائتمانية وفق أسلوب رجال القرض.....	135
المطلب الثالث: أثر قياس المخاطر الائتمانية كميًا على كفاية رأس المال.....	140
خلاصة الفصل الرابع.....	141
الخاتمة.....	142
المراجع.....	147
الملاحق	

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	مقاييس المخاطرة	1-1
21	نسب المخاطرة	2-1
45	المعايير الأساسية لقياس كفاية رأس المال	1-2
60	أوزان المخاطرة المرجحة لأصول حسب بازل	2-2
61	معاملات الترجيح للأصول خارج الميزانية	3-2
64	درجات التصنيف التي تمنحها وكالات التصنيف	4-2
65	أوزان المخاطرة حسب طريقة القياس لمعيارية	5-2
84	نسب السيولة	1-3
85	نسب التمويل	2-3
86	نسب الربحية	3-3
88	نسب النشاط (معدلات الدوران)	4-3
94	قيم متغيرات نموذج ادميستر وفق نظام الترميز	5-3
99	معدلات التصنيف الصحيح	6-3
101	النسب المرجعية لطريقة رجال القرض	7-3
107	سالام التنقيط المشهورة	8-3
123	المتغيرات المحاسبية (الكمية)	1-4
124	المتغيرات فوق المحاسبية (الكيفية)	2-4
126	توزيع المؤسسات حسب العمر	3-4
127	توزيع المؤسسات حسب الاقدمية	4-4
128	توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط	5-4
129	توزيع المؤسسات حسب الصفة القانونية	6-4
130	توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان	7-4
132	نتائج اختبار تساوي المتوسطات والتباينات	8-4

133	دالة النموذج المقترح باستعمال المتغيرات المحاسبية	9-4
134	نتائج معادلة التنقيط Z (المتغيرات الكمية)	10-4
135	دالة النموذج المقترح حسب المتغيرات المحاسبية وفوق المحاسبية	11-4
136	نتائج معادلة التنقيط Z^* المتغيرات المحاسبية وفوق المحاسبية	12-4
137	معالجة النسب العامل المالي لطريقة رجال القرض	13-4
139	تنقيط نسب العامل الشخصي وفق طريقة رجال القرض	14-4
140	نتائج العامل المالي	15-4
141	نتائج العامل الاقتصادي	16-4
141	نتائج العامل الشخصي	17-4

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	المراحل العمرية للشركة المقترضة	1-1
37	نموذج الائتمان 5c ³ s	2-1
48	أهم دعائم اتفاقية بازل الثانية	1-2
49	مبادئ العملية الرقابية الاحترازية	2-2
50	دعائم اتفاقية بازل الثالثة	3-2
74	خطوات التحليل الكمي	1-3
80	رؤوس الأموال العاملة	2-3
82	مخطط لحساب احتياجات رأس المال العامل	3-3
83	الحالات الممكنة للخزينة الصافية	4-3
98	بيان توزيع نقاط المؤسسات (سليمة- عاجزة)	5-3
104	خطوات عملية التنقيط المالي	6-3
116	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	1-4
118	الهيكل التنظيمي لوكالة السوق [546]	2-4
125	مصفوفة البيانات	3-4
126	توزيع المؤسسات حسب العمر	4-4
127	توزيع المؤسسات حسب الأقدمية	5-4
128	توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط	6-4
129	توزيع المؤسسات حسب الصفة القانونية	7-4
130	توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان	8-4

توطئة:

تقوم البنوك بدور الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي حيث تعتبر الركيزة الأساسية للنظام المصرفي الذي يلعب دورا كبيرا في تطوير الاقتصاديات المعاصرة مما يعكس ذلك مدى تطور الاقتصاد ككل، لذا سعت البنوك إلى تطوير كل إمكانياتها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات، ومن أهم الاستعمالات نجد عملية منح الائتمان إذ تعتبر هذه العملية بمثابة الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك لعملائها.

وباعتبار عملية منح الائتمان مصاحبة للمخاطر التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية، إذ تواجه البنوك مخاطر متنوعة وتفاوت درجة خطورتها من بنك لآخر إلا أن المخاطر الائتمانية تعتبر جوهر المخاطر التي تعترض نشاط البنك.

ويعتبر الاهتمام بالسلامة المالية للبنوك والمؤسسات المالية وترشيد إدارة مخاطرها من أولويات السلطات الرقابية على المستوى الدولي والتي سعت إلى وضع ترتيبات وقواعد ومعايير دولية تضبط وتدعيم سير العمل المصرفي وتولت لجنة بازل للرقابة المصرفية هذه المسألة ويظهر هذا جليا من خلال ما أصدرته من مقررات واتفاقيات، فاتفاقية بازل I لسنة 1988 والمتعلقة بكيفية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة وقد ركزت اللجنة على المخاطر الائتمانية باعتبارها مرتبطة بأهم الأنشطة الممارسة من طرف المصارف (الائتمان) وهذا ما أبرزته اتفاقية بازل ل2004 والمتعلقة بمعايير كفاية رأس المال حيث ركزت على تقوية رأس المال من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال (8%).

وللحد من المخاطر الائتمانية وتقليلها تعتمد البنوك طرق كمية والمتمثلة في الطرق الكلاسيكية (التحليل المالي) والذي يسمح بالكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال التقارير المالية والتحليل الخاصة بالنشاط ونتائج المؤسسة، وبالتالي معرفة مدى قدرة المؤسسة أو الزبون على تسديد الديون والوفاء بالتزامات، ونظرا لكون أسلوب التحليل المالي قد لا يؤدي إلى اتخاذ القرار الصائب باعتباره لا يواكب

متطلبات عصر التطورات كما يأخذ وقت كبير للرد على طالبي القروض، هذا ما دفع إلى البحث عن أساليب أخرى تكون أكثر دقة وسرعة والمتمثلة في الأساليب الإحصائية التي جلبت اهتمام البنوك لما لها من فعالية كبيرة وبساطة استعمال حيث ساعدت متخذي القرار الائتماني للوصول إلى القرار المناسب في الوقت المناسب، إذ تعتمد هذه الطرق على متغيرات كمية ومعايير تساعد على جمع المعطيات وتحليلها لتقدير المخاطر الائتمانية مما يساعدها على تصنيف المؤسسات إلى سليمة (القادرة على التسديد) وأخرى عاجزة (ليس لديها القدرة على التسديد والوفاء بالديون) ومن ثم اتخاذ القرار بشأن المؤسسة.

الإشكالية:

من خلال الطرح السابق نسعى لإجابة على سؤال جوهري يمكن بلورته على النحو التالي:

- كيف يمكن الاعتماد على الأساليب الكمية لتقدير المخاطر الائتمانية وما مدى تأثير ذلك على كفاية رأس المال؟

وبناء على ما سبق ولغرض الإلمام بموضوع البحث وتحليل ومعالجة المشكلة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالمخاطر الائتمانية وما هي مناهج الحد منها وتقليلها؟

- ما هي أهم دعائم والأسس التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية للحد من المخاطر الائتمانية؟

- ما هي الأساليب الكمية المالية والإحصائية المعتمدة في البنوك لقياس المخاطر الائتمانية وما مدى تأثير ذلك على كفاية رأس المال؟

- كيف يستخدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية أسلوب القرض التنقيطي وأسلوب رجال القرض في تقدير المخاطر الائتمانية؟

1- فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة الفرعية في إطار معالجة الموضوع تم اعتماد الفرضيات التالية:

- المخاطر الائتمانية هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة العميل على السداد والوفاء بالتزاماته، وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، حيث تعتمد البنوك على منهجين في سبيل الحد منها وهي المنهج الوقائي والمنهج العلاجي.
- اعتمدت لجنة بازل عدة اتفاقيات وأصدرت معايير عديدة في سبيل الحد من المخاطر الائتمانية والتخفيف من أثارها على نشاط البنوك ومن أهم هذه المعايير نجد التزام النظم الاحترازية والرقابة الإشرافية.
- تعتمد البنوك على طرق إحصائية ومالية ومن أهمها التحليل المالي المتمثل أساسا في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، أما الإحصائية متمثلة في القرض التنقيطي، رجال القرض والتنقيط المالي بإضافة إلى طرق إحصائية أخرى وهذا له أثر بالغ في كفاية رأس مال البنك حيث كلما زادت المخاطر الائتمانية قلت نسبة كفاية رأس المال والعكس صحيح.
- يساعد أسلوب القرض التنقيطي البنوك التجارية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) في تصنيف المؤسسات الطالبة للقرض إلى سليمة وأخرى عاجزة وبالتالي المساعدة في دقة وسلامة القرار المتخذ بشأن منح أو عدم منح القرض.

2- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع كان له عدة دوافع منها:

دوافع تتعلق بالموضوع:

- حداثة موضوع إدارة المخاطر في الوقت الراهن وتزايد أهمية الأبحاث حوله في معظم بلدان العالم وفي مختلف المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية.
- إضافة دراسة في هذا المجال بغرض إثراء البحث العلمي والمكتبة.

- محدودية استخدام الطرق الإحصائية الحديثة من قبل البنوك خاصة في الدول النامية التي غالبا ما تعتمد على الطريقة الكلاسيكية (التحليل المالي) برغم من بساطة هذه الطرق وسلاسة استعمالها وقدرتها الكبيرة في تقدير وإدارة المخاطر، وما يثبت وجهة النظر هذه هو اعتماد البنوك الأجنبية على هذه الطرق الإحصائية.
- أغلب الدراسات التي عاجلت هذا الموضوع لم تبرز أثر القياس الكمي للمخاطر الائتمانية على كفاية رأس المال بالنسبة للبنك وهذا ما تم إبرازه من خلال هذه الدراسة.

الدوافع الذاتية:

- كون الموضوع في المجال تخصصي.
- الرغبة في الاطلاع في مواضيع الأعمال المصرفية نظرا لعصرنتها وحدثاتها.

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع فيما يلي:

- إن عملية منح الائتمان تعد المحرك الرئيسي لنشاط البنوك، وباعتبارها عملية لا تخلو من المخاطر وجب على البنوك القيام بالدراسات الكافية والضرورية لمنح الائتمان لتفادي وقوع المخاطر ومن جهة أخرى تقدير هذه المخاطر باستخدام الأساليب الكمية المالية والإحصائية لتقليل منها وتخفيف من عبئها على نشاط البنوك.
- تسهل الأساليب الكمية على البنوك اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدم منحه في الوقت وجيز وذلك لما لها من أهمية بالغة في تقدير خطر عدم التسديد وتحديد القدرة على الوفاء بالتزامات.

4- أهداف البحث:

تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى تحقيق ما يلي:

- الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر التي يتعرض لها البنك خاصة المخاطر الائتمانية الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات.
- تحديد معدل قياس كفاية رأس المال.
- عرض الأساليب التقليدية المعتمدة في تقدير المخاطر الائتمانية والمتمثلة أساسا في التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض.
- عرض الأساليب الحديثة ودورها في تقدير المخاطر الائتمانية.
- إدخال تقنية القرض التنقيطي حيز التطبيق في البنوك التجارية والتحسيس بأهميتها ونجاحاتها وذلك من خلال إبراز الخطوات المتبعة فيها وكذا تحسيس البنوك بأهمية الاعتماد على الدراسات الإحصائية من أجل تقليل من المخاطر التي تعترض سير العمل المصرفي.

5- حدود الدراسة:

لإجابة عن إشكالية الموضوع والتوصل إلى نتائج دقيقة حصرتنا الدراسة ضمن حدود على النحو التالي:

- الحدود الموضوعية: تضمن هذا البحث ثلاث مجموعات:

تتعلق الأولى بالمخاطر الائتمانية بالتركيز على أهم مفاهيم وأساسيات هذه المخاطر وكذا طرق ومناهج الحد من أثارها، أما الثانية فتضمنت أهم ما جاءت به لجنة بازل للرقابة المصرفية من أسس ومعايير في إطار وضع نظم الاحترازية والمناهج المقترحة لتقييم وإدارة المخاطر الائتمانية وكذا تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (8%) والمجموعة الثالثة تبين الأساليب الكمية المالية والإحصائية المعتمدة في البنوك التجارية لتقدير المخاطر الائتمانية وضبطها بدقة.

- **الحدود المكانية:** يتناول هذا البحث عينة محدودة مكونة من بنك جزائري (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

- **الحدود الزمنية:** اعتمدنا في هذه الدراسة على دراسة ميدانية تطبيقية بينك الفلاحة والتنمية الريفية امتدت مدة التربص 15 يوم (من 2015/03/13 إلى 2015 /03/29).

6- منهجية البحث:

بالنظر لطبيعة الموضوع وإشكاليته، تم الاعتماد على عدد من المناهج المستخدمة في البحوث الاقتصادية والمالية حيث تم المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي:

- المنهج الوصفي: وتم فيه استعراض المخاطر الائتمانية مفاهيمها وأساسياتها وأساليب ومناهج الحد منها وأهم المعايير والنظم الاحترازية التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية وفي الأخير تم عرض الأساليب الكمية المالي والإحصائية المعتمدة لتقدير المخاطر الائتمانية.

- المنهج التحليلي: إسقاط الجانب النظري ميدانيا (بنك محل الدراسة) مستخدمين في ذلك طريقتين (طريقة القرض التنقيطي وطريقة رجال القرض) بالاعتماد على مبدأ التحليل التمييزي.

7- الدراسات السابقة:

لبناء هذه الدراسة تمت الاستعانة بعدد من الدراسات والأطروحات السابقة منها:

- أحمد قارون دراسة بعنوان (مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفق لتوصيات بازل سنة 2013): حيث تم دراسة اتفاقية بازل III بهدف معرفة مراحل تطور معيار كفاية رأس المال وكذا طرق تقديره كما تمت دراسة التنظيم البنكي الجزائري المتعلق برأس المال البنكي، المخاطر البنكية وقياسها وكذا معيار كفاية رأس المال من خلال التطرق لمكونات رأس مال البنك وكيفية تقدير الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة وكذا النماذج التي تم استخدامها للتصريح بنسبة كفاية رأس المال كما أجريت مقارنة بين معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل ومعيار كفاية رأس المال الذي حدده البنك الجزائري.

- العايب ياسين دراسة بعنوان (استعمال القرض التنقيطي في تقدير القرض دراسة حالة بنك والتنمية المحلية لسنة 2008): حيث افترضت هذه الدراسة أن مخاطر القروض من أهم المصاعب التي تواجهها البنوك فيما يتعلق باسترجاع وتجميد الأموال لدى الغير لذا وجب على هذه البنوك الأخذ بعين الاعتبار مدى ملاءة الزبائن قبل منحهم القروض لكن الطرق الكلاسيكية لا تكفي وحدها لتقليل من هذه المخاطر

لذا وجب اللجوء إلى طرق أكثر دقة لقياس المخاطر مثل التحليل لعصبوني وطريقة القرض التنقيطي والتي تعد من أهم الطرق في تقدير المخاطر القرض.

- سعاد بن طرية دراسة بعنوان (استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر القروض المصرفية دراسة حالة في مديرية بنك الوطني الجزائري بورقلة ووكالاتها 2007-2009): حاولت هذه الدراسة التعرف على مدى ملائمة المؤسسات المصرفية من خلال الاعتماد على أحد أدوات التحليل المالي كالتحليل بواسطة النسب المالية وما توصلت إليه الباحثة أنه من أسباب التعثر المصرفي هو غياب خبرة الزبائن وعدم المتابعة الجيدة للقروض الممنوحة ، كما يمكن الاعتماد على النماذج الإحصائية في التنبؤ والحد من التعثر المصرفي.

8- صعوبات البحث:

- قلة الدراسات المتناولة للجنة بازل.
- نقص الإحصائيات المتعلقة بها لحداتها في الجزائر والتي تلقى معالجات قليلة من قبل المؤلفين.
- قلة المراجع المتعلقة بلجنة بازل بالأخص بازل الثالثة.
- صعوبة الحصول على ملفات الخاصة الزبائن لتطبيق الدراسة عليها.
- تحفظ عمال البنك بمصلحة القروض على ملفات الزبائن باعتبارها ملفات سرية.
- قصر مدة التربص وعدم منحهم لي كل المعلومات اللازمة للدراسة.
- مثل هذه الدراسة تحتاج الكثير من الوقت وذلك بالنظر عمقها وتشعبها.
- صعوبة الحصول على قاعدة بيانات بهدف الاستعانة بها في التطبيق ميداني للأساليب .

9- عرض خطة البحث:

بغرض الإلمام بجيشيات ومتطلبات الموضوع تم عرض مقدمة تحوي أهم العناصر التي تبين ما مدى مساهمة وأهمية هذه الدراسة وفي الأخير خاتمة تضم الاستنتاجات العامة من الدراسة مع تقديم بعض الاقتراحات

والتوصيات فيما يتعلق بالموضوع، ولمعالجته تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الائتمان ومخاطره

تم فيه التطرق إلى الخطر أنواعه وطرق مواجهته وكيفية إدارته بصفة عامة ثم إلى أهم أساسيات الائتمان وخطوات منحه وفي الأخير تم الانتقال إلى المخاطر الائتمانية، صورها ومناهج الحد منها وكيفية إدارتها وتسييرها.

الفصل الثاني: معيار كفاية رأس المال للحد من المخاطر الائتمانية

بعد عرض لمحة تاريخية حول لجنة بازل للرقابة المصرفية ومقراتها الثلاث تم إبراز مفاهيم أساسية حول معيار كفاية رأس المال وأهم أهدافه وأثار تطبيقه بالبنوك وكذا طرق تحديده وفق متطلبات بازل.

الفصل الثالث: الأساليب الكمية المعتمدة للحد من المخاطر الائتمانية

تم فيه توضيح معنى الأساليب الكمية وتطورات استخدامها وأهم خطوات تطبيقها بصفة عامة وبعد ذلك تم عرض الأساليب الكمية المالية والمتمثلة في التحليل المالي الذي يسعى إلى تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، والأساليب الكمية الإحصائية التي تمتاز بدقة النتائج وتسمح بتصنيف المؤسسات إلى سليمة وأخرى عاجزة مما يساعد على إتخاذ القرار المناسب بشأن المؤسسة.

الفصل الرابع: تقدير المخاطر الائتمانية وفق الطرق الإحصائية انعكاسها ذلك على كفاية

رأس المال-BADR-

تم فيه تقدير المخاطر الائتمانية وفق أسلوبين إحصائيين [أسلوب القرض التنقيطي وأسلوب رجال القرض] باستخدام عينة مكونة من 46 مؤسسة من عملاء البنك محل الدراسة مما تسمح هذه الأساليب بتصنيف المؤسسات إلى سليمة وأخرى عاجزة وبالتالي سهولة اتخاذ القرار بشأن المؤسسة.

الفصل الأول: الائتمان ومخاطره

تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر، ومن أهم هذه المخاطر نجد المخاطر الائتمانية التي ظهرت نتيجة التوسع و التزايد في منح التسهيلات الائتمانية (القروض) الشيء الذي يفرض إعطاء هذه المشكلة قدراً كبيراً من الأهمية، والقيام ببعض الإجراءات الكفيلة بتقليل تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن، مستغلةً في ذلك كفاءة مسيري البنوك في سبيل الحد والتقليل من آثارها السلبية المتوقعة على نتائج القرار الائتماني.

ومن هذا المنطلق، فالبنوك تركز كامل اهتمامها حول كيفية إدارة المخاطر الائتمانية في ظل نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة، تضمن للبنوك تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل.

وفي إطار تسليط الضوء على المخاطر الائتمانية التي أصبحت حديث العصر تمت معالجتها من

خلال تبويب أهم عناصرها في المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر.

المبحث الثاني: أساسيات الائتمان.

المبحث الثالث: ماهية المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر

تعرض البنوك وفقاً لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة ومتشعبة، لدرجة أن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وتجنبها.

المطلب الأول: مفهوم الخطر وأنواعه

تعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من نشاط الاقتصادي وهي تزداد وتنوع تبعاً لتنوع النشاطات الاقتصادية لذا سنحاول بيان مفهوم الخطر وكذا أنواعه المختلفة وذلك بعد عرض أهم خصائصه.

أولاً: مفهوم الخطر:

نجد أن للخطر عدة مفاهيم تختلف بالنظر إلى الزاوية التي ينظر إليه من خلالها ولم يتم الاتفاق على مفهوم واحد يمكن استخدامه في جميع المجالات ولهذا فإننا نلاحظ أن تعريف الخطر يختلف من مجال معرفة إلى آخر.

1- المعنى الاقتصادي للخطر: وهو احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع أو هو درجة التغير في العائد مقارنة بالمردود المتوقع الحصول عليه نتيجة لتأثير عناصر متعددة تساهم في الابتعاد عن تحقيق قيمة التدفقات.¹

كما يعرف أيضاً: هي احتمالية مستقبلية قد تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حالة عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على المصرف وإفلاسه.²

2- الخطر من المنظور التأميني: يشمل كل ما يصادف الإنسان من أحداث سعيدة (البقاء لسن معينة) وبالتالي فهو حادث مستقبلي محتمل الوقوع لا يتوقف على إدارة أي من الطرفين اللذين تم بينهما العقد.

1- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 160.

2- نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في المصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول "الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلو التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص: 2.

3- الخطر من المنظور المالي: يعرف على أنه إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب فيها عما هو متوقع.

4- الخطر من المنظور الرقابي: هو الآثار الغير مواتية الناشئة عن أحداث المستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المؤسسة (أو المصرف) ورأس مالها.¹

ثانيا: خصائص الخطر:

يرتبط الخطر بعدة خصائص أساسية يجب معرفتها، حيث تتمثل هذه الخصائص في لعناصر التالية:²

1- المصدر: من خلال التعرف على منبع الخطر وأصله تتمكن المؤسسة من توفير الآليات المناسبة لإدارة الخطر، حيث أن معرفة السبب يعتبر نصف العلاج، أو بمثابة المفتاح لمعالجة الخطر، عادة تتمثل مصادر الخطر في البيئة الداخلية أو الخارجية للمؤسسة.

2- العنصر المستهدف: ويظهر الخطر في حالة تعرض أحد مكونات أو العناصر الفرعية للمؤسسة لتهديد معين وتتمثل هذه العناصر فيما يلي: الموارد البشرية، الموارد المادية أو التقنية، المعلومات والتدفقات النقدية.

3- النتيجة: من خصائص الخطر الخسارة، ذلك أن ما سوف يلحق بالمؤسسة من وراء تعرضها للخطر هو الخسارة.

4- التردد: يتمثل في درجة تكرار الخطر أو الحدث الذي يمكن أن يؤثر سلبا على المؤسسة أو يكون خطرا عليها، وهو طبعاً أمراً احتمالياً، وعليه لا يتم تصنيفها حسب احتمال تكرارها إلى: تكرار مستمر، تكرار دوري، تكرار نادر وتكرار استثنائي.

1- بلعوز بن علي، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد7، جامعة الشلف، 2009-2010، ص ص:331-332.

2- بمناس العباس، الإصلاح المالي وتسيير المخاطر المصرفية حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص:136.

ثالثاً : أنواع الخطر :

تواجه البنوك أنواعاً عديدة من المخاطر وقد تم تصنيف هذه المخاطر على وجوه عديدة، حيث أن البنوك

بشكل عام عرضة لنوعين رئيسيين من المخاطر وهي المخاطر المنتظمة والمخاطر الغير منتظمة:

1- المخاطر المنتظمة أو الخطر الخارجي¹: هي تلك المخاطر التي تتأثر بها التدفقات النقدية للأدوات الاستثمارية وتتسم بمظاهر عامة لا يمكن تجنبها وترتبط هذه المظاهر بالظروف الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والمؤسسية للاقتصاد ككل أي إنها تؤثر على السوق بأكمله، وتشمل جميع الاستثمارات والأدوات المتداولة فيه ومصادر هذه المخاطر متنوعة أهمها: التغير في أسعار الفائدة واختلاف قوة الشرائية للعملة بسبب التضخم النقدي وكذا الدورة الاقتصادية من رواج الانكماش، ويمكن عرض توصيف مختصر عن مصادر الخطر الخارجي:

أ- معدلات أسعار الفائدة: هي تلك المخاطر التي تعبر عن حساسية التغير في القيمة الموجودة للتغير الذي يحصل في معدلات الفائدة في السوق حيث إن معدلات الفائدة تحدد المعدل الذي يجب استخدامه عند خصم المستقبلية لحساب القيمة الحالية أي القيمة لأي استثمار يعتمد على المعدل المستخدم لخصم تدفقاته النقدية الآتية، فعندما يتغير معدل الخصم فإن قيمة الاستثمار ستتغير، كما تظهر هذه المخاطر أيضاً في الأوراق المالية الخاصة بالمديونية.²

ب- انخفاض القوة الشرائية للنقود: تتأثر الأدوات الاستثمارية المختلفة بخطر الانخفاض في القدرة الشرائية للنقود نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد، وأكثر الأدوات الاستثمارية تتأثر بها المخاطر الأدوات التي تتمتع بمعدلات فائدة ثابتة "الوديعة الثابتة في المصرف أو حسابات التوفير أو الاستثمار في السندات"³.

1- دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 105.

2- عدنان تايه النعيمي والآخرين، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 145-146.

3- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

ج- مخاطر السوق: هي تلك المخاطر التي ترتبط بالبيئة الاقتصادية المحيطة بالاستثمارات والتي تعود إلى حركة السوق ككل وتشكل بمحدود [35-50%] من المخاطر الكلية التي تتعرض لها الاستثمارات.

2- المخاطر الغير منتظمة أو الخطر الداخلي¹: هي تلك المخاطر المتبقية من المخاطر الكلية والتي تنفرد بها أداة استثمارية معينة أو شركة وتلعب الإدارة دورا فعالا في التأثير عليها وتحدث في أوقات غير منتظمة ولأسباب خارجة عن ظروف السوق ولا يتأثر بها السوق بشكل عام، وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

أ- مخاطر التمويل أو درجة الرفع المالي: وهي المخاطر التي ترتبط بحجم التمويل الخارجي أو الاقتراض والديون، وكلها تشكل عناصر التكاليف الثابتة لعملية التمويل وان كانت تمثل أولوية على التدفقات النقدية في المقام الأول قبل توزيعات الأرباح للملاك مما يؤكد على انه كلما زادت التكاليف التمويلية زادت درجة الخطر².

ب- مخاطر الائتمان: هو الخطر الناجم عن التوسع في منح الائتمان التجاري ويزداد بزيادة الذمم المدينة الممنوحة للعملاء، وتأتي هذه المخاطر نتيجة عدم القدرة على التسديد أو التأخر في تسديد الذمم المدينة للمشروع أو تحويلها إلى ديون معدومة.

ج- مخاطر التشغيل أو درجة الرفع التشغيلي: هي تلك المخاطر الناجمة عن ارتفاع مصاريف التشغيل عن معدلاتها المتوقعة وقد تكون ناجمة عن طبيعة القطاع والطلب على المنتجات والتطور التكنولوجي ومستويات الأسعار والتكاليف.

د- مخاطر السيولة: ويقصد بها عدم إمكانية الإيفاء بالالتزامات في مواعيدها لصعوبة تسيل الأصول.
و- مخاطر رأس المال أو عدم سداد الالتزامات:³ وتعني عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المشروع إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لهذه الالتزامات وترتبط بهذه

1- دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

2- عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الطبعة الأولى، الدر الجامعية، إسكندرية، 2010، ص: 176.

3- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 164.

المخاطر جودة الأصول ومخاطر التشغيل والسيولة ومقدار الأرباح الموزعة والأرباح المحتجزة والمخاطر الخارجية.

المطلب الثاني: طرق مواجهة الخطر ومقاييسه:

نظرا للتأثير البالغ للمخاطر على نشاط البنوك ومكائنها فهي تعمل جاهدة بكافة الطرق على مواجهتها وقياسها في سبيل التقليل منها أو منع وقوعها ويمكن توضيح هذا من خلال ما يلي:

أولاً: طرق مواجهة الخطر:

ويقصد بها كيفية التحكم في هذا الخطر من خلال التعرف على مصدره ثم تقدير حجم الخسارة المحتملة ثم الوسيلة المناسبة لمواجهته وهذه الطرق عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

1- الوقاية والمنع: ويطلق عليها بسياسة تخفيض الخطر وتقضي هذه الطريقة بمنع الخطر كلياً إن أمكن أو الحد من الخسائر التي يسببها إن وقع الخطر وذلك عن طريق استخدام وسائل الوقاية والحد من الخسائر لتقليل من عبء الخطر مثال ذلك واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تنظيم حركة المرور يمكن أن يقلل من حوادث السيارات، ومن الناحية الاقتصادية فإن إتباع هذه الطريقة يترتب عليه أمرين متقابلين:

- **الأول:** أن استخدامها يؤدي إلى تحمل الفرد أو المنشأة التكاليف الثابتة تتمثل في التركيبات الهندسية والتجهيزات الفنية التي تتطلبها إجراءات الوقاية والمنع بالإضافة إلى تكاليف التشغيل ومراقبة الوسائل السابقة.

- **الثاني:** ويتمثل في المزايا التي تقود الفرد أو المنشأة من استخدامها، وهذه تنحصر في تخفيض القيمة المعرضة للخطر وتخفيض معدل الخسارة.¹

2- التجزئة والتنويع: يقصد بهذه الطريقة تجزئة الشيء المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع الأجزاء في وقت واحد بتحقيق مسبب الخطر ومن أمثلة ذلك قيا صاحب رأس المال بتنويع استثماراته في

1- شريف محمد العمري، محمد عطا، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، جامعة الملك سعود، 2012، ص15.

عدة مجالات بدلا من استثمار رأس المال في مجال استثماري واحد، ويشترط لتطبيق هذه السياسة وجود نوعين من الشروط:¹

أ- شروط فنية: وتتمثل في ضرورة تجزئة الشيء المعرض للخطر ماليا وجغرافيا.

ب- شروط مالية: وتتمثل في وجود مقدرة مالية تمكن مدير الخطر من مواجهة أية خسائر فور حدوثها.

3- تحويل الخطر: بمقتضى هذه الطريقة يتم مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل معين لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء، ويتحقق هذا بمقتضى عقود الإيجار، عقود النقل، عقود التسديد وعقود التأمين، إذ يعتبر التأمين من أهم وسائل تحويل الخطر وأكثرها انتشارا .

ثانيا: مقاييس الخطر:

ترتبط مقاييس الخطر بمقاييس العائد، وعليه تختلف ربحية البنك التجاري يمكن توضيح ذلك في ما يلي:

جدول رقم 1-1: يوضح مقاييس المخاطرة

العلاقة	المقاييس
<ul style="list-style-type: none"> - إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول. - الودائع الأساسية إلى إجمالي الأصول. - الخصوم المتقلبة إلى إجمالي الأصول. - الأوراق المالية قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول. - صافي القروض والإيجارات إلى إجمالي الأصول. 	مخاطر السيولة ²

1 - أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، 2007، عمان، ص: 42-44.

2 - عبد الغفار خنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص: 285-286.

<ul style="list-style-type: none"> - الأصول الحساسة اتجاه الفائدة إلى إجمالي الأصول. - الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة إلى إجمالي الأصول. - الأصول الحساسة اتجاه الفائدة. - الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة. 	<p>مخاطر معدل الفائدة¹</p>
<ul style="list-style-type: none"> - مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والإيجارات. - القروض قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول. - صافي أعباء القروض إجمالي القروض والإيجارات. - احتياطي الخسائر إلى القروض غير المستحقة. - الأوراق المالية خلال السنة إلى إجمالي الأصول. 	<p>مخاطر الائتمان</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول . - إجمالي رأس المال إلى الأصول الخطرة . - توزيعات الأرباح النقدية إلى صافي الدخل. 	<p>مخاطر رأس المال²</p>
<ul style="list-style-type: none"> - إجمالي الأصول إلى عدد العمال . - مصروفات العمالة إلى عدد العمال. 	<p>مخاطر التشغيل³</p>

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر على أنها أسلوب علمي وعملي لمواجهة الأخطار الاقتصادية التي يتعرض لها الأفراد والمنشأة بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، حيث تشمل إدارة الخطر مجموعة الخطوات التي ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً ويكون القيام بها بصورة متسلسلة وتمثل هذه الخطوات في العناصر التالية:

1- طارق حماد عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 73.

2- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص: 285-286.

3 - طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

أولاً: تحديد المخاطر:

من أجل إدارة المخاطر لابد من تحديدها، حيث يعتبر تحديد المخاطر الخطرة الأولى والأساسية في عملية إدارة الخطر، وتعتبر الخطوة الأهم لأنه عدم تحديد أحد الظروف أو الأحداث السلبية يعني عدم تحديد المخاطر الناتجة عنها، وبالتالي عند حدوثها لن تستطيع إدارة المصرف الاستجابة لها والتعامل معها بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

وتحديد المخاطر يعني التعرف على الأحداث التي لها أثر سلبي على إنجاز وتحقيق أهداف واستراتيجيات وخصص المصرف، وتتم هذه العملية من قبل الإدارة التي غالباً ما تعين فريق عمل للقيام بذلك والذي يجب عليه أن يكون على معرفة كاملة بأنشطة المختلفة للمصرف من جهة، ومعرفة بالبيئة الخارجية من جهة أخرى بإضافة إلى الفهم السلي لأهداف وإستراتيجيات وخطط المصرف، ويجب أن تتم عملية تحديد المخاطر باستخدام أساليب وأدوات مناسبة ومنهجية تضمن جميع المجالات التي تكون عرضة للمخاطر قد تم تحديدها وما ينتج عنها.

ثانياً: قياس المخاطر:

تمثل الخطوة الثانية حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية حدوث هذه المخاطر، ويعتبر تقييم المخاطر عملية منهجية يتم من خلالها تقدير وقياس حجم الخسائر الذي سيترتب عند حدوث المخاطر المختلفة والتي تم تحديدها سابقاً وذلك باستخدام الطرق الكمية والنوعية في القياس والتقييم، حيث تستخدم الطرق الكمية عندما تكون البيانات والمعلومات متاحة بشكل كافي، أما الطرق النوعية تستخدم عندما تكون البيانات والمعلومات العددية غير متاحة أو الخبرة غير متوفرة أو أن حجم الخسائر المتوقع غير مهم نسبياً. ينبغي تقييم جميع المخاطر بصورة وصفية وبشكل منتظم ودوري، ويجب أن يتم التقييم والقياس بطريقة كمية كلما كان ذلك عملياً وممكناً، وأن يأخذ تقييم المخاطر بالحسبان تأثير الأحداث المحتملة وغير المحتملة الحدوث.¹

1- بنحاس العباس، الإصلاح المالي وتسيير المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 146-147.

ثالثاً: ضبط المخاطر:

تمثل هذه المرحلة من عملية إدارة المخاطر مشكلة في اتخاذ القرار، وذلك لتقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي استخدامه في التعامل مع كل مخاطرة ، وتختلف هذه التقنيات والطرق من وضع إلى آخر، وهي بذلك تشمل إما تحمل المخاطرة أو تجنبها أو نقلها إلى عنصر آخر لتحمل نتائجها، وعند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة، فمن الواجب دراسة حجم الخسارة المحتملة، ومدى احتمال حدوثها، والموارد التي ستكون متاحة لتعويض الخسارة حال حدوثها، ويتم إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج ثم -وعلى أساس أفضل المعلومات المتاحة ولاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر - يتم اتخاذ القرار.¹

رابعاً: مراقبة المخاطر:

تعتبر مرحلة أساسية في عملية إدارة المخاطر وسيرها لان القيام بالعمليات السابقة وتنفيذها يتطلب متابعتها وكذا تقييمها والاطمئنان أن المخاطر ضمن الحد المقبول، وأن اللوائح القانونية الخاصة بالنشاط تم تنفيذها واحترامها كما يتطلب الأمر وضع نظام شامل للمراقبة يشمل دوري يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.²

1- طارق حماد عبد العال، إدارة المخاطر -أفراد- شركات -بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص63.

2- محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية، مصر، 2012، ص36

المبحث الثاني: أساسيات الائتمان:

يعد الائتمان من العناصر الضرورية داخل البنوك، إذ به يتم تسهيل المعاملات وبناء الثقة بين البنك وعملائه.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان وأركانه

نظرا للأهمية التي يكتسبها الائتمان داخل المؤسسات المصرفية تم وضع عدة أركان أو شروط لمنحه لذا لبد من معرفة معنى الائتمان وأهم شروط منحه:

أولا: مفهوم الائتمان:

هو سماح المنشأة لزمائها بتسديد قيمة السلع أو الخدمات التي تقوم بإنتاجها أو بتقديمها، بعد مدة زمنية يتم الإفاق عليها بين الطرفين تعقب استلامهم للسلع أو استفادتهم من الخدمات.¹

كما يمكن تعريفه أيضا: بأنه عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة "نقود" ويتمثل في تقديم طرف لطرف آخر مقدارا من المال الحاضر مقابل الحصول على قدر آخر من المال وغالبا ما يزيد عن الأول في المستقبل، وبناء على هذا هناك طرفان في عملية الائتمان:

1- الطرف الأول: هو مانح الائتمان ويسمى الدائن أو المقترض وهو الذي يتخلى عن القيمة الحاضرة متوقعا الحصول على ما يعادلها في وقت ما في المستقبل وقد يضاف لهذه القيمة مبلغ آخر يسمى الفائدة وذلك نظير تخليه عن القيمة الحاضرة.

2- الطرف الثاني: وهو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين أو المقترض وهو الذي يحصل على القيمة الحاضرة ويلتزم بردها مستقبلا مع ما أتفق عليه مع الطرف الأول من فائدة.

1- عدنان تايه النعيمي والآخرين، الإدارة المالية نظرية وتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص:293.

وأيضاً يفهم من مدلول اصطلاح الائتمان: ¹ بأنه يقود على أساس الأمانة والثقة من الطرف الذي يحصل عليه أي توافر ثقة المقرض في المقترض إلى جانب ذلك يستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم والتسلم، من هذا هناك محوران أساسيان ترتكز عليهما عملية الائتمان هما: الثقة ومرور الوقت.

ثانياً: الأركان الأساسية لسياسة الائتمان:

تعتمد سياسة الائتمان على عدة أركان أساسية والمتمثلة في:

1- مدة الائتمان: هذا الركن يشير إلى الوقت المسموح الذي تعطيه المنشأة إلى الزبون لتسديد قيمة مشترياته وهذه المدة هي عنصر أساسي من شروط الائتمان التي تتضمن إلى جانب المدة المسموح بها للتسديد، الخصم النقدي المسموح في حالة التسديد المبكر، وشروط الائتمان الاعتيادية على الشروط التالية (10/2 صافي 30) كأساس لجميع زبائنها المعتمدين، وبالتالي فإن الزبون الذي يدفع قيمة مشترياته خلال 10 أيام فإنه سيحصل على خصم بنسبة 2% والآخرين يتوجب عليهم الدفع خلال مدة أقصاها 30 يوم، ويفهم مما تقدم أن مدة الائتمان تحدد استفادة الزبون من الخصم أو عدم استفادته .

2- معايير الائتمان: هذه المعايير تشير إلى القوة المالية والمركز الائتماني الذي يجب أن يتمتع به الزبون، لكي يكون مؤهلاً للحصول على الائتمان وتستخدم المنشأة المعايير لتحديد أي من الزبائن هو مؤهلاً لشروط الائتمان الاعتيادية وما هو مقدار الائتمان الذي يمكن منحه لكل زبون، وتحديد تلك المعايير يتطلب ضمناً قياس نوعية الائتمان ، من أهم أساليب التي يمكن أن يعتمدها مدير الائتمان لقياس نوعية الائتمان لكل زبون من زبائن المنشأة نجد:

أ- نظام الخصائص الخمس: هو نظام لقياس نوعية الائتمان، يعتمد على تقييم خمسة جوانب يجب أن تحظى باهتمام كبير من أجل تحديد المتانة الائتمانية للزبون ليكون مؤهلاً للائتمان وهو معروف بالنموذج 5C's وهذه الخصائص هي: ²

1 - عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، 2008، ص: 123-124.

2 - عدنان تايه النعيمي والآخرين، الإدارة المالية نظرية وتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 295-296.

- **الشخصية:** هي تلك المؤشرات المحتملة التي تؤثر فيما إذا كان الشخص سواء أكان معنوياً أم طبيعياً سيقوم بتسديد قيمة الائتمان الممنوح له، أي أنه سيوفي بوعده بتسديد ما بذمته من دين.
- **المقدرة:** تقاس مقدرة الزبون على السداد لكافة التزاماته من خلال مقدرة على تحقيق التدفقات النقدية الكافية لتأمين كلفة الائتمان "خدمة الدين" وتحدد هذه المقدرة على السجل التاريخي الائتماني وكذا التحليل الائتماني، مما يساعد في اتخاذ القرار الائتماني الصائب.
- **رأس المال:** وتقاس هذه الخاصية عن طريق المركز المالي للزبون والذي يمكن تحديده من خلال القوائم المالية، وعند تحديد هذه الخاصية يجب أن يعطى اهتمام خاص بنسب المخاطرة مثل:

الجدول رقم 1-2: نسب المخاطرة

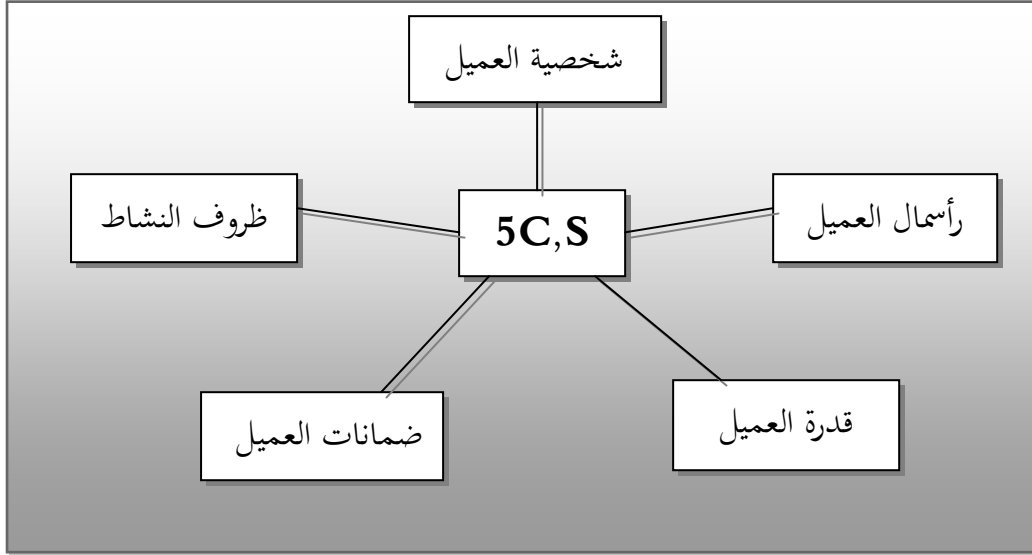
النسبة	الصيغة الرياضية
المديونية	الخصوم / الأصول
التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة
عدد مرات تغطية الفوائد	الأرباح قبل الفوائد والضرائب / الفوائد

المصدر: من إعداد الطالبة.¹

- **الضمانة:** وتتمثل في الأصول التي يقدمها الزبون كضمان للحصول على الائتمان، مما يساعده في التأهيل من الناحية الائتمانية.
- **الظروف:** تشير الظروف إلى اتجاهات المؤشرات الاقتصادية العامة والخاصة والتطورات التي يمكن أن¹ تطرأ عليها في مواقع جغرافية أو قطاعات اقتصادية محددة التي يمكن أن تؤثر في إمكانية الزبون للإيفاء بالتزاماته، ويمكن التعبير عن نموذج "5C,s" وفق الشكل التالي:

1 - عدنان تايه النعيمي والآخرون، الإدارة المالية نظرية وتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 296.

الشكل رقم (1-1): نموذج الائتمان " 5c,s "



المصدر: سوزان سمير الذيب وآخرون، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2012، ص 95.

ب - توفير المعلومات الائتمانية: لتوفير المعلومات الائتمانية عن كل العوامل الخمس التي تمكن المنشأة من اتخاذ قرار ائتماني سليم هناك مصدرين:

- المصدر الأول: هو جمعيات الائتمان التي تتبادل المعلومات الائتمانية فيما بينها.
- المصدر الثاني: هي وكالات التقارير الائتمانية "معلومات ائتمانية خارجية" التي تقوم بجمع المعلومات الائتمانية عن مجموعة كبيرة من الزبائن وإتاحة هذه المعلومات لمن يحتاجها لقاء ثمن وقد أصبحت المعلومات متوفرة بشكل سريع ودقيق بفضل أجهزة الحاسوب، الانترنت وشبكات الاتصالات الأخرى، وعليه فإن تقرير الائتماني النموذجي عن المنشأة الأعمال تجب أن يتضمن ما يلي:

- قوائم الميزانية العمومية والدخل تكون مختصرة ومعبرة.

- عدد من النسب المالية واتجاهات هذه النسب.

- معلومات يتم الحصول عليها من الموردين للمنشأة حول السداد.

- وصف الظروف المادية المحيطة بعمليات المنشأة.

- وصف لخلفية مالك أو مالكي المنشأة تتضمن المطالبات المصرفية، المطالبات القانونية ومشاكل عائلية أو ما يشبه ذلك.

- خلاصة تتضمن ترتيب للمخاطر الائتمانية المحتملة.

ج- استخدامات المعايير لمنح الائتمان: على الرغم من أن القرارات الائتمانية تكون ذات طابع ذاتي أو شخصي، إلا أننا نجد اليوم العديد من منشآت الأعمال تستخدم بعض الطرق الإحصائية للمساعدة في اتخاذ قرارات الائتمانية، ومن بين هذه الطرق ما يطلق عليه بالتحليل التمييزي المتعدد¹ وتشبه هذه الطريقة تحليل الانحدار المتعدد، ويهدف استخدام هذه الطريقة على تحديد أي من الخصائص هي الأفضل لوصف مقدرة الزبون واستعداده لتسديد قيمة الائتمان فيما إذا تم منحه، ويطلق على هذه الطريقة اصطلاحاً بأنظمة ترتيب الائتمان، وعند تقييم المنشأة نوعية الائتمان لزيائنها فإن العوامل التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار قد تكون كما يلي:

■ الأصول التي يملكها الزبون.

■ المدة التي قضاها الزبون في عمله الحالي.

■ المديونية القائمة حالياً.

■ السجل التاريخي الائتماني لطالب الائتمان مع أجال الممنوحة له.

عند ذلك تقوم المنشأة بإعطاء نقاط لمل عامل من العوامل ثم جمع هذه العلامات ومقارنتها مع القيمة المعيارية بهدف تحديد فيما إذا سيتم منح الائتمان للزبون من عدمه.

3- وضع أو صياغة سياسة التحصيل: تشير سياسة التحصيل إلى الإجراءات التي تتبعها المنشأة لتحصيل الحسابات السابقة المستحقة، وأن عملية التحصيل قد تبدأ بتذكير الزبون بشكل مهذب وتستمر

(*)- يستخدم من أجل تصنيف الأفراد في مجموعات وذلك بناء على أوزان ، نسب أو درجات يحصلون عليها في توليفة من المتغيرات التي تتنبأ بتحديد عضويتهم في مجموعتين كأن يتم تصنيف الشركات إلى متعثرة وغير متعثرة.

بخطوات متصاعدة وتنتهي بوضع الحسابات تحت تصرف وكالات التحصيل وهي منشأة تتخصص في تحصيل الحسابات.

في تصميم إجراءات التحصيل، فإنه على إدارة الائتمان أن تضع في الحسبان أن الإجراءات المتشددة في التحصيل قد تؤدي إلى فقدان المبيعات المستقبلية كما أن غليها إن تضع في الحسبان ظروف الزبائن، الأمر الذي قد يجعل تجنب مطالبة الزبون بالتسديد أمراً ضرورياً إلى جانب عدم الإساءة للعلاقة مع الزبون، وأن التغيير في سياسة التحصيل للتأثير في المبيعات هي (مدة التحصيل و نسبة الخسارة من الديون المعدومة) كل هذه الأمور يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند صياغة سياسة التحصيل.¹

المطلب الثاني: أنواع الائتمان وأدواته

تعددت أنواع الائتمان والأدوات المستخدمة فيه بحسب درجة أهميته بالنسبة لنشاط البنوك ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: أنواع الائتمان:

هناك أنواع عديدة للائتمان بحسب الغرض منه، اجله، الشخص المقترض وكذا بحسب نوع الضمان المقدم للدائن يمكن إيجازها في ما يلي:

1- تقسيمات الائتمان بحسب النشاط الاقتصادي: وينقسم إلى ثلاث أنواع:

أ- الائتمان الاستثماري: يقصد به القروض والتسهيلات الممنوحة للمشاريع والمؤسسات الإنتاجية بهدف توفير مستلزمات الاستثمار والإنتاج، يكون طويل الأجل أي من خمسة سنوات إلى 25-30 سنة.²

1 - عدنان تايه النعيمي و الآخرون، الإدارة المالية نظرية و تطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 297-300.

2 - عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 124 - 125.

ب- الائتمان الاستهلاكي: هو الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد بهدف تمويل إنفاقهم الاستهلاكي، إذ يمكن للأفراد الحصول على السلع والخدمات بسهولة ويسر بما يتناسب مع دخولهم الجارية وهو ائتمان متوسط الأجل يمنح لأصحاب المتاجر والجمعيات التسليفية والاستهلاكية.¹

ج- الائتمان التجاري: هو تسهيل قصيرة الأجل يحصل عليه المورد مقابل شراء بضاعة لغرض المتاجرة بها، وأحيانا يحصل عليها بدون كلفة إذا تم منح الائتمان بدون شروط دفع، هو يوفر سيولة نقدية للمشاريع التي لا تستطيع الحصول على الأموال عن طريق وسائل تمويل أخرى بسبب ظرف مالي أو قانوني.²

2- تقسيمات الائتمان بحسب الجهة الطالبة (المقترض): وينقسم إلى نوعين :

أ- الائتمان العام: ويتمثل في الائتمان الممنوح للدولة والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية، بحيث يعتمد الحصول الثقة في التعامل مع الدولة وعلى المركز المالي لها إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية.

ب- الائتمان الخاص: هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات، وتعتمد قدرة القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان (البنوك).³

3- تقسيمات الائتمان بحسب نوع الضمان: وينقسم إلى نوعين:

أ- الائتمان الشخصي: ويتمثل في الائتمان الممنوح إلى المقترضين دون أن تقدم ضمانات عينية من قبلهم إلى الجهة التي منحتهم الائتمان وإنما يكتفي الدائن بوعده المدين بسداد القرض في الموعد المتفق عليه.

ب- الائتمان العيني: ويقصد به تقديم المقترضين للجهة التي تمنحهم الائتمان ضمانات عينية تكون أساسا للموافقة على منحهم قروض ومن هذه الضمانات العينية مثل الأموال المنقولة، العقارات عندما

1- سعد بن حمدان، الائتمان في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى السعودية. 1998، ص14.

2- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية، مرجع سبق ذكره، ص:221.

3- حابس إيمان، دور التحليل المالي في منح القروض دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، مذكرة ماستر، تخصص بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقلة، 2001، ص8.

يتعذر على المقترضين سداد ما بذمتهم من ديون فإن المصارف تكون قادرة على تحصيل ديونها عن طريق التصرف القانوني بالضمانات العينية.¹

ثانيا: أدوات الائتمان:

إن أدوات الائتمان الأكثر شيوعا تتمثل فيما يلي:

1- الكمبيالة: قد تطلب المنشأة من المشتري توقيع مثل هذه الإشعارات تأييدا بالالتزام الائتماني، ويتم استخدام هذه الإشعارات عندما تكون الطلبية كبيرة، يتوقع البائع ظهور صعوبات في التحصيل أو يرغب المشتري بأخذ وقت أطول للتسديد.

2- الحساب المفتوح: بموجبه يتم تنظيم قائمة من قبل المنشأة مانحة الائتمان، يقوم المشتري بالتوقيع عليها تأييدا بالاستلام.

3- الحوالة التجارية: هي أداة شائعة في التجارة الدولية وفي هذه الحالة فإن البائع يقوم بإصدار حوالة تضم الشيك وكمبيالة*، يطلب فيها من المشتري بتسديد مبلغ محدد لصالح البائع في تاريخ محدد.

4- عقود المبيعات المشروطة: استنادا لهذه الأداة فإن البائع يبقى مالكا للبضاعة حتى يقوم المشتري بالتسديد لكامل قيمتها.²

المطلب الثالث: خطوات منح الائتمان

يمر طالب الائتمان بعدة مراحل للوصول إلى مرحلة القبول أو الرفض منحه القرض وفي ما يلي توضيح لهذه الخطوات:

1 - عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل والإدارة المؤسسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص:126.

2 - عدنان تايه ألنعمي والآخرون ، الإدارة المالية نظرية وتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص.310

(*الشك: هو عبارة عن وثيقة تتضمن أمر بالدفع الفوري للمستفيد لمبلغ المحرر عليه أما الكمبيالة: فهي ورقة تجارية تظهر أطراف ثلاث في أن واحد وتسمح بإثبات ذمتين ماليتين في نفس الوقت.

أولاً: حساب العائد والخطر والتكلفة من الائتمان التجاري:

عند تحديد حجم الائتمان التجاري نقوم بتحليل الائتمان لمعرفة مقدار الربح المتحقق عن المبيعات الإضافية، وعادة تقوم باحتساب تكاليف الإنتاج والبيع ونفقات التحصيل وكلفة الديون المعدومة، ولغرض التوسع في منح الائتمان لابد من احتساب التكاليف التي يتحملها المشروع والعائد الذي يحصل عليه المشروع ودرجة الخطر التي يتعرض لها نتيجة التوسع في منح الائتمان ويمكن حصر التكاليف الناتجة عن منح الائتمان بالعناصر التالية:

1- كلفة البضائع المباعة بالأجل .

2- كلفة التحصيل ومجموع المصاريف الإدارية نتيجة متابعة الائتمان

3- كلفة الديون المعدومة ودرجة الخطر التي تتعرض لها حسابات الذمم المدينة

ثانياً: فحص طلبات العملاء:

لغرض اعتماد سياسة ناجحة في الآجل نقوم الإدارة بتصنيف العملاء حسب درجة الخطر، وبناء على ذلك تعتمد شروط لمنح الائتمان حسب طبيعة العملاء وإمكانية المشروع، وعلى قسم التحصيل بجمع المعلومات الكافية عن العميل لتحديد أهليته الائتمانية بشرط أن لا ترتفع كلفة الحصول على البيانات أو تؤثر على سرعة منح الائتمان للعميل لأنه من الممكن خسارة هذا العميل نتيجة تأخر قسم، الائتمان في توفير البيانات اللازمة، وكذا يجب حساب كلفة عملية الفحص (التحصيل) ومقارنتها مع الإجراءات المضافة وتحديد طريقة الحصول على البيانات إما البنك الذي يتعامل معه العميل طالب الائتمان¹ وقد يكون ذلك بتعين رجال البيع لهم علاقة مباشرة بالعميل بغرض الحصول على معلومات عن سمعة العميل في التسديد ودرجة التزامه.

1 - دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 377-380.

ثالثا: تحليل القيمة الائتمانية للعميل:

بعد جمع المعلومات يقوم قسم الائتمان بتحليل هذه البيانات والمعلومات لغرض تصنيف العميل ودرجة الخطر التي يشكلها على المشروع وكذا لا بد من تحديد درجة استعداده للالتزام في التسديد مبالغ الائتمانية في مواعيدها، وقياس قدرته على الدفع، ويقوم المشروع بالاستفادة من خبرة وإمكانية المختصين في هذا الشأن حيث تلعب الخبرة وتقدير الشخصي دورا هاما في تحديد درجة الخطر للعميل وتتركز عملية التحليل على:

1- معرفة قدرة العميل على السداد من خلال الاطلاع على سجلات المدفوعات الخاصة بالعميل وحجم التزاماته المالية تجاه الموردين والمتعاملين معه .

2- تحديد قدرة العميل على الدفع من خلال تحليل القوائم المالية المقدمة باستخدام النسب المالية التي تقيس السيولة النقدية

رابعا: قبول أو رفض العميل بطلب الائتمان:

بعد تصنيف العملاء وتحديد درجة الخطر لكل عميل، يتم تحديد معيار خاص لقبول منح الائتمان لكل عميل ويتم مقارنة واقع العميل مع هذا المعيار، ومن ثم اتخاذ القرار بمنح الائتمان أو عدم منح الائتمان، فإذا كانت درجة خطر العميل متوسطة فمن الممكن مطالبة العميل بتقديم كفالات ضامنة أو تسديد منح الائتمان لمعالجة درجة الخطر المذكورة.¹

1- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 380-382.

المبحث الثالث: ماهية المخاطر الائتمانية

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه، ونوع الضمان المطلوب من عميل، إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك المخاطر الائتمانية المصرفي، وضمن هذا المبحث سنتناول معنى المخاطر الائتمانية وصورها الرئيسية وكيفية إدارتها ومن خلال ما يلي:

المطلب الأول: تعريف المخاطر الائتمانية وصورها

سنحاول إبراز معنى المخاطر الائتمانية و أهم صورها وأشكالها من خلال ما يلي:

أولا: تعريف المخاطر الائتمانية:

وتسمى أيضا بمخاطر عدم التسديد ويمكن تعريفها بأنها الخطر الناجم عن التوسع في منح الائتمان التجاري ويزداد بزيادة الذمم الممنوحة إلى العملاء وتأتي هذه المخاطر نتيجة عدم القدرة على تسديد الذمم المدينة للمشروع أو التأخر في تسديدها وتقاس بمقدار المبالغ المخصصة للديون المشكوك في تحصيلها ونقدر قيمتها عادة نسبة من الذمم المدينة وتصبح خطر فعلي عندما تحول إلى ديون معدومة¹

كما يمكن تعريفها أيضا: بأنها المخاطر الناتجة عن احتمال عدم قدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.²

كما تعرف أيضا: بأنها المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد الكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية.³

1- دريد كامل آل شبيب ، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 164 .

2- سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة فترة 2007-

2009، مذكرة ماستر، تخصص بنوك ومالية كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2011، ص15

3- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص174.

ثانيا: صور المخاطر الائتمانية:

تعددت صور المخاطر الائتمانية، ويمكن إيجازها في ما يلي :

1- المخاطر المتعلقة بالمقترض: وتشمل:

أ- أهلية مقترض وصلاحيه الاقتراض: من الطبيعي أن يطمئن البنك (المؤسسة) إلى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة وانه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته.

ب- السمعة الائتمانية للعميل (المقترض): أي أن تستشف من المعلومات التي تم جمعها منه قبل منح الائتمان والتي تعكس مدى احترامه لتعهدات ووفائه بالالتزامات في مواعيدها، والتأكد من حسن نواياه وأمانته وعدم اعتياده على لتماطل في السداد التزاماته.

ج- السلوك الاجتماعي للمقترض: طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه في الإنفاق، فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاطه وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

د- المركز المالي المقترض: ويكون ذلك بواسطة دراسة القوائم المالية (الميزانية- حساب التشغيل و المتاجرة -حساب الأرباح و الخسائر) واستخراج المؤشرات المالية المختلفة، التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمؤسسة، وسيولة أصولها، وتطور نشاطها ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي.

هـ- المقدرة الإنتاجية: ويتم الوقوف عليها من بحث مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة والأسلوب المتبع في الإنتاج والتنظيم الداخلي للمنشأة وخبرة العاملين فيها وجودة الإنتاج والتوسع في النشاط مستقبلا.¹

2- المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله العميل: تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الأنشطة الاقتصادية التي تفاوتت في ظروفها الإنتاجية والتسويقية.

1 - هاجر زرا رقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص117.

3- المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها: تختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية ائتمانية وظروفها وضماناتها.

4- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: وتمثل فيما يلي:

أ- المخاطر الاقتصادية: ومن أمثلتها أهداف خطط التنمية الاقتصادي والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات وما يتطلبه تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية، مالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة وكذا اتجاهات الدورة الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

ب- الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية: تتعدد مخاطرها ويتفاوت تأثيرها ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول الأجنبية وما ينجم عنها من مخاطر الحروب وقطع علاقات مع دول معينة.

5- المخاطر الناشئة عن فعل الغير: كقد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته والتي ليس من اليسير حصرها ومن أمثلتها نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه، يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.¹

المطلب الثاني: إدارة المخاطر الائتمانية وتسييرها

من الضروري اهتمام البنوك بإدارة المخاطر الائتمانية وكيفية تسييرها وذلك لما لها من آثار على نشاطها:

أولاً: إدارة المخاطر الائتمانية:

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه

1 - سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص 85-88.

السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية، وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالها تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي:

1- المنهج الأول: ويعرف "المنهج التمييزي" ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سداد قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له.

2- المنهج الثاني: ويعرف بـ "المنهج التجريبي" بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

ثانيا: تسيير المخاطر الائتمانية:

يقصد بتسيير المخاطر على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها.

1- المبادئ الأساسية لتسيير المخاطر الائتمانية: تركز الإدارة على ثلاثة مبادئ أساسية في تسيير المخاطر الائتمانية وتمثل في:

أ- الاختيارية: أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة.

ب- وضع حد للمخاطر: وهذا حسب نوع وصنف القرض.

ج- التنوع: وهذا بتجنب تركز القروض لعملاء معينين.

2- أساليب تسيير المخاطر الائتمانية: وتعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك .

أ- الاستعلام المصرفي: قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

- إجراء مقابلة مع طالب القرض: إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير

عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي

وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤولي إدارة

الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح .

- المصادر الداخلية من البنك: يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا

إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

■ الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك.

■ الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه.

■ التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.¹

- المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة

الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن

1- مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية-تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها، المؤتمر الدولي العلمي السابع إدارة المخاطر واقتصاد

المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16-18 أبريل، 2007 ص11.

المقترضين، كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.¹

- تحليل القوائم المالية: هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات لإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة، وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها، والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين، وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد.

ب- الأسلوب الوقائي: لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية :

- طلب الضمانات الملائمة: تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأجمع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات:

✓ الضمانات الشخصية: هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:²

■ الكفالة: هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه.

■ الضمان الاحتياطي: هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجرى عليها هذا النوع هي: السفتجة، السند والشيكات

1- أحمد غانم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، ديوان دار النشر، 2000، ص 38.

2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص 165-166.

- تأمين الاعتماد: هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون أن تغطية الائتمان احتماليا ذلك ما يجعله موضع تأمين.
- ✓ الضمانات الحقيقية: تركز هذه الضمانات على الشيء المقدم موضوع الضمان من السلع، التجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض وتأخذ شكل الرهن العقاري*، الرهن الحيازي**، الامتياز***، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:
 - ألا تكون قيمة الضمان ذات ثقل كبير خلال فترة الائتمان.
 - كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.¹
- الحد من التركيز الائتماني: يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال:
 - ✓ تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10% - 25% من رأس المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركيز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية.
 - ✓ طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة.
 - ✓ كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا" لجنة بازل للملاءة المصرفية" ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة.

(*) - هو عقد كتابي ورسمي يرهن من خلاله المدين أو يضع تحت تصرف الدائن عقارا يعتبر كضمان لدينه يستوفي من هذا الأخير حقه في حالة عجز المدين ويتميز بكونه حق عيني يعطي للدائن حق التصرف فيه مادام المدين يخضع له.

(**) - هو عقد بمقتضاه يضع المدين شيء ذو قيمة تحت تصرف الدائن كضمانات تسديد الدين في الأجل المتفق عليه وبذلك يأخذ الصفة القانونية بين الدائن والمدين.

(***) - هو حق وأولوية في الرهن الأشياء المنقولة والغير المنقولة بالنسبة للدائن على الدائنين وقد يكون عام او خاص.

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص ص 167-168.

- الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية : بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر، على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة، ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

ج- الأسلوب العلاجي: ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا لأسلوب على تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية، الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.¹

المطلب الثالث: ركائز تحليل المخاطر الائتمانية وأساليب الحد منها:

في إطار الحد من المخاطر الائتمانية وتقليلها تسعى البنوك دائما إلى تحليلها والبحث عن أسبابها من خلال:

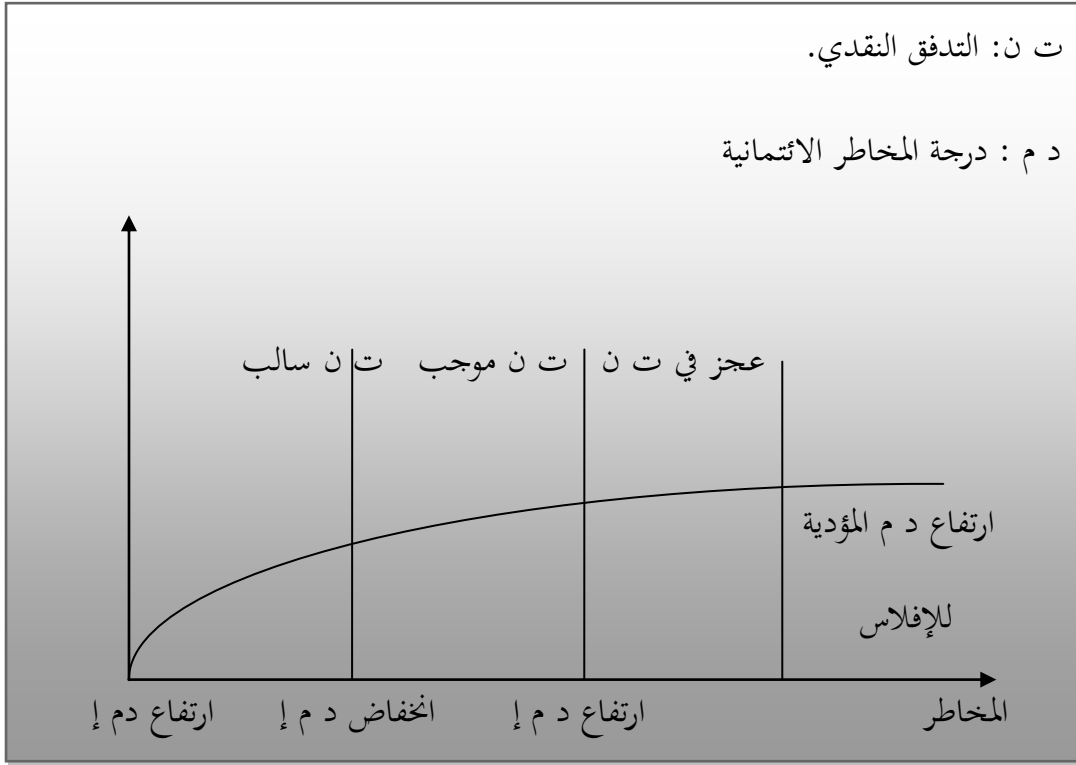
أولا- ركائز تحليل المخاطر الائتمانية:

إن للمحلل الائتماني ركائز ومهام عديدة يجب مراعاتها ومن بينها تحليل المخاطر أي يجب على المسئول أن لا يحرص اهتمامه بدراسة البيانات المالية فقط، ويتميز تحليل المخاطر الائتمانية بأنه أكثر شمولية حيث يقوم على ثلاث ركائز أساسية وهي:

- 1- تقييم المخاطر الائتمانية التي تجب بقدرته على السداد خلال فترة مدة القرض.
- 2- تقييم المخاطر الائتمانية المحيطة بالشركة أي مخاطر الشركة نفسها والنشاط الذي تعمل فيه.
- 3- اهتمام المحلل الائتماني بالمرحلة العمرية للشركة المقترضة، ويمكن توضيح هذا في الشكل الموالي:

¹ - مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها قياسها إدارتها والحد منها، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم (1-2): المراحل العمرية للشركة المقترضة.



المصدر: سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

لدراسة وتقييم ركائز التحليل الثلاث على المحلل الائتماني أن ينطلق من النموذج المعياري والمعروف ب S, 5C، حيث يعتبر أبرز منظومة لدى المحلل الائتماني على المستوى العالمي عند منح القروض والذي يقوم على دراسة الجوانب المختلفة للعميل (شخصية العميل، رأس المال، الضمان، المناخ) وهو ما تم توضيحه في المبحث الثاني.¹

ثانيا- أساليب الحد من المخاطر الائتمانية:

بما أنه يصعب القضاء على المخاطر الائتمانية، فإن الحد والتخفيف منها هي من الاستراتيجيات الأداء البنكي، ومن بين الأساليب المعتمدة في ذلك نجد:

1- تنوع مخاطر الائتمان ونظرية "ماركوتز": تعد فكرة تنوع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنوع على:

1- سعاد بن طرية، استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص: 17-18.

أ- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.

ب- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).

ج - تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).

د- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية معينة).

فنظرية هاري ماركويتز "Markowitz" قدمت التصورات التالية :

- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها البعض وكان عائد الاستثمار (أ)

أكبر من عائد الاستثمار (ب) " أي أن معامل ارتباط -1 " فالتنوع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على

الخطر نهائياً، إلا أنه غير ممكن عملياً.

- في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية " أي أن معامل ارتباط $= 0$ " فإن التنوع في هذه الحالة

يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير.¹

- أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب " أي أن معامل ارتباط $+1$ "

فالتنوع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر .

2 - تنوع محفظة الاستثمار: إلى جانب تنوع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنوع محفظتها

الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب " التنوع البسيط " ويتمحور تصور ماركويتز هنا في ظل بعدين رئيسيين:

- البعد الأول: معدل العائد على الأصول.

- البعد الثاني: التغير المتوقع على هذا العائد استناداً إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد.

ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة

مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبياً مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة، فنظرية

التنوع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية متكافئة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد

ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر، فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنوع محفظة

الاستثمارات.

¹ - سوزان سمير الذيب، إدارة الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 89-90.

خلاصة الفصل الأول:

رغم تعدد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس وجوهر المخاطر التي تعترض القرار الائتماني، فمعرفة تلك المخاطر يتطلب تحددًا بدقة ومعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمال حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية.

فالقضاء على المخاطر بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة مستحيل لأن أصل الخطر يظل قائمًا في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة من وراء حدوثها.

ويعد تحليل الائتمان أساس متابعة وإدارة المخاطر الائتمانية كما أن قياس تلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها وتقليلها.

الفصل الثاني: معيار كفاية رأس المال للحد من المخاطر الائتمانية

إن ارتفاع المنافسة الداخلية والخارجية جعلت البنوك عرضة للعديد من المخاطر، تكون ناتجة عن نشاط البنك أو إدارته، أو من العوامل الخارجية التي تتعلق بالبيئة التي يعمل فيها البنك، وقد أعتبر موضوع كفاية رأس المال للبنوك واتجاهها إلى تدعيم مراكزها المالية من أهم المواضيع التي تشغل خبراء المصاريف في ظل العولمة والمتغيرات الدولية الحديثة، ونتيجة هذه الظروف وتأثيرها، كان لزاماً على البنوك في أي نظام مصرفي أن تسعى إلى تطوير قدراتها التسييرية والتنافسية لمواجهة تلك المخاطر، فكان نتاج ذلك بداية التفكير والتشاور بين البنوك المركزية في العالم للتقليل من مخاطر العمل المصرفي فتم إيجاد معايير عالمية لتطبيقها في هذا الصدد وهي ما يعرف باتفاق بازل المتعلقة بالمخاطر الائتمانية.

وفي إطار إعطاء فكرة واضحة حول اتفاق بازل لمعيار كفاية رأس المال للحد من المخاطر الائتمانية تم تبويب هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن لجنة بازل واتفاقياتها.

المبحث الثاني: معيار كفاية رأس المال.

المبحث الثالث: طرق تحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن لجنة بازل واتفاقياتها

ينبغي أن يكون رأس المال كافياً لتحقيق وظائف البنوك الأساسية، ويرتبط مقدار رأس المال الذي يحتاجه البنك بمجموعة من المخاطر ذات مصادر داخلية وخارجية إضافة إلى وجود معايير يمكن الاسترشاد بها لتحديد مدى كفاية رأسمال البنك، لذا سنتعرف أكثر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية وأهم اتفاقياتها الأولى، الثانية والثالثة حول كفاية رأس المال.

المطلب الأول: نشأة لجنة بازل وأهدافها

تم إنشاء لجنة بازل للرقابة بغرض الحفاظ والاهتمام بالسلامة المالية للبنوك ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولاً: نشأة وتعريف لجنة بازل:

في ظل تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية، إضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك.¹

تم تشكيل لجنة بازل تحت مسمى "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية" في نهاية 1974 بمدينة بازل بسويسرا، حيث تكونت هذه اللجنة من 10 دول صناعية [بلجيكا-كندا-فرنسا-ألمانيا-إيطاليا-اليابان-هولندا-السويد-سويسرا-المملكة المتحدة-الولايات المتحدة الأمريكية ولوكسمبورغ] ويطلق على لجنة بازل تسمية لجنة Cooke نسبة إلى Peter Cooke مدير بنك إنجلترا ومن أوائل اللذين اقترحوا إنشاء اللجنة وأول رئيس لها، وفي 1988 أقرت اللجنة معياراً موحداً "كفاية رأس المال" ليكون ملزماً لكافة البنوك العالمية في النشاط المصرفي كمياري دولي.

¹ - عابدي خديجة، مقررات بازل وتطبيقاتها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة ماستر، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2013، ص: 9.

وتعرف لجنة بازل بأنها لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار محافظ البنوك المركزية للدول الصناعية لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك.¹

ثانيا: هيكله لجنة بازل:

تتكون من أربع لجان فرعية وهي:

1- لجنة وضع المعايير: ويتمثل دورها الرئيسي في إصدار ووضع المعايير العامة.

2- مجموعة تطوير السياسات: ويتمثل دورها في تحديد ومراجعة الإصدارات الخاصة بالأعمال الرقابية وكذا اقتراح وتطوير السياسات لوضع معايير عالية الجودة.

3- قوى المهام الخاصة: تعمل من أجل ضمان أن المعايير تساعد في إدارة المخاطر داخل البنوك وكذا لضمان انضباط السوق من خلال الشفافية، والعمل على أمن وسلامة الجهاز المصرفي في سبيل تحقيق الأهداف.

4- لجنة بازل الاستشارية: هي لجنة تتكون من مجموعة من المراقبين تقوم بتقديم تسهيلات للدول غير الأعضاء لتطبيق مختلف اتفاقيات ومبادرات اللجنة.²

ثالثا: أهداف لجنة بازل:

تم إنشاء لجنة بغرض تحقيق الأهداف التالية:

1- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي، خاصة بعد تفاقم المديونية في دول العالم الثالث فقد توسعت المصارف خاصة الدولية في تقديم القروض لها مما أضعف مراكزها المالية.³

2- تحسين أساليب الرقابة على البنوك.

1 - دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص:306.

2 - www.bis.org/bcbs/organigram.pdf.

3- طارق حماد عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص:126.

3- تقدير الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في البنوك.

4- إيجاد آليات مصرفية تتلاءم مع التغيرات الاقتصادية.

5- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك و التي تنشأ عن الفروقات في تطبيق متطلبات الرقابة الوطنية المتصلة برأس المال المصرفي.¹

المطلب الثاني: اتفاقية بازل الأولى والثانية

في إطار تقوية وسلامة النظام المصرفي وتسوية المنافسة بين البنوك، قدمت لجنة بازل توصياتها بشأن كفاية رأس المال وهذا ما يعرف باتفاق بازل الأولى والثانية، ومنه يمكن التعرف على مضمون اتفاقيات بازل وكذا أهم الدعائم كما يلي:

أولاً: اتفاق بازل الأولى:

جاءت في 1988 حيث تم اعتماد نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذه الأخيرة إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرة هذه النسبة بـ8%، وعلى جميع أن تتلاءم أوضاعهم مع هذه النسبة في نهاية 1992، وتسمى بمعدل الملاءة الأوروبي "RSE".²

1- دعائم اتفاقية بازل الأولى: من أهم ركائزها نجد:

أ- تركيز على المخاطر الائتمانية: يهدف اتفاق بازل لعام 1988 إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال مع الأخذ في الاعتبار المخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى مخاطر البلد، ولم تشمل مواجهة المخاطر الأخرى: مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة.

1 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص ص: 82-83.

2 - ناصر سليمان، كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية تشخيص الواقع ومقترحات التطوير، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية، كلية العلوم الاقتصادية، ورقلة الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر 2013، ص: 03.

ب- تصنيف الدول إلى مجموعتين: الأولى تشمل الدول متدنية المخاطر وتضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بإضافة إلى سويسرا و المملكة العربية السعودية أما الثانية فتشمل الدول عالية المخاطر وتضم باقي دول العالم.¹

2- تحديد كفاية رأس المال: وفقا للاعتبارات التالية:

أ- ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة عما إذا كانت متضمنة في ميزانيته لدى البنك أو خارج ميزانيته.

ب- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين:

- رأس المال الأساسي: ويتكون من [حقوق المساهمين+ الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية+ الأرباح الغير موزعة أو المحتجزة] - [القيم المعنوية+ الاستثمارات في الشركات التابعة]

- رأس المال التكميلي أو المساند: ويشمل [احتياطات غير معلنة+ احتياطات إعادة التقييم+ احتياطات مواجهة الديون المتعثرة+ الإقراض متوسط الأجل من المساهمين+ الأوراق المالية]²

ويجب احترام الشروط التالية في رأس المال:

- أن لا يزيد رأس المال المساند على رأس المال الأساسي.
- أن لا تزيد القروض المحصل عليها من المساهمين عن 50% من رأس المال الأساسي.
- أن لا تزيد المخصصات العامة كحد أقصى عن 2% مرحليا، ثم 1.25 من الأصول والالتزامات العرضية مرجحة الخطر.

- إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم بنسبة 55% من قيمتها

- الأوراق المالية التي تتحول إلى أسهم، يتم سدادها بعد حقوق المودعين وقبل المساهمين.

1 - أيت عكاش سمير، تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2013، ص: 24.

2- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص: 311-312.

- يشترط لقبول أي احتياطات ضمن قاعدة رأس المال المساند أن تكون موافق عليه من قبل السلطات الرقابية، وعليه معدل كفاية رأس حسب مقررات بازل يكون كما يلي:¹

$$\%8 \leq \frac{\text{رأس المال (الشريجة 1 + الشريجة 2)}}{\text{مجموع التعهدات و الالتزامات بطريقة الرجحة}}$$

3- معايير لجنة بازل لقياس كفاية رأس المال: وهي أربع معايير :

الجدول رقم 2-1: المعايير الأساسية لقياس كفاية رأس المال.

النسبة	شرحها	شكلها
نسبة الودائع إلى رأس المال المملوك	هذا المعيار من أشهر المعايير وأقدمها استعمالا، بحيث لا يتجاوز نسبة الودائع على لرأس المال (1/10)، أما الودائع التي تتسلمها المصارف فوق هذا الحد فيجب إيداعها بالكامل في البنك المركزي	الشكل 01: الودائع/رأس المال المملوك =مضاعف 1/10 الشكل 02: رأس المال المملوك×100 / الودائع =10%
نسبة الموجودات إلى رأس المال المملوك	هو معيار تقليدي، تم استعماله بسبب عيوب المعيار السابق، يربط هذا المعيار رأس المال و الموجودات التي يمتص فيها رأس المال الخسائر الناشئة عن توظيف الودائع.	الشكل 01: مجموع الموجودات/رأس المال المملوك = مضاعف الشكل 02: رأس المال المملوك×100/مج الموجودات =...%
نسبة الموجودات	نتيجة لعيوب المعيارين السابقين، فقد بذلت	الشكل 01:

1- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي- واقع وتحديات-، جامعة حسينية بن بو علي، شلف، أيام 14-15 ديسمبر 2004، ص: 288-290.

<p>الموجودات ذات المخاطر/رأس المال المملوك = عدد المرات الشكل 02: رأس المال المملوك $\times 100$ / مج الموجودات = ...¹ %</p>	<p>جهود كثيفة للتمييز بين أنواع الموجودات من أجل تبويبها إلى شرائح حسب درجة مخاطرتها، حيث يتم ربط الموجودات برأس المال كون المصارف متفاوتة في سياستها الإقتراضية والاستثمارية. نسبة (1/6) بدلا من (1/10)</p>	<p>ذات المخاطر إلى رأس المال المملوك</p>
<p>لحسابه يتم تبويب الموجودات على مجموعات متجانسة ثم احتساب نسبة مئوية لكل منها حسب درجة مخاطرتها بناءً خبرة المصرف.</p>	<p>تعتمد على التمييز بين الموجودات من حيث درجة مخاطرتها، فيحدد لكل مجموعة منها مقدار من رأس المال ومقارنته برأس المال الفعلي لمعرفة ما إذا كان رأس المال المملوك المطلوب للحفاظ على سلامة المصرف أو أقل من ذلك</p>	<p>نسبة الموجودات المختلفة حسب درجة مخاطرتها إلى رأس المال المملوك</p>

المصدر: من إعداد الطالبة.

3- التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل الأولى:²

في ظل المخاطر المتنوعة التي أصبح يتعرض لها البنوك خاصة بعد انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، أصدرت اللجنة اتفاقية خاصة باحتساب الملاءة أو كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية بعد أن الاتفاقية الأولى تعنى بمخاطر الائتمان فقط، وكان ذلك في 1996 حيث طرحت للنقاش في أبريل 1995 وبعد تلقي الملاحظات أصبحت الاتفاقية جاهزة للتطبيق في 1998 وتمثل مخاطر السوق في التعرض للخسائر بالنسبة للبنوك المتعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتحركات في أسعار السوق أهمها: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر الصرف ومخاطر أسعار الأسهم والسلع.

1- من إعداد الطالبة بالاعتماد على: أحمد سليمان خصاونه، المصارف الإسلامية مقررات بازل تحديات العولمة واستراتيجيات مواجهتها، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة، عمان، 2008، ص ص: 106-109.

2- ناصر سليمان، كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائية تشخيص الواقع ومقترحات التطوير، مرجع سبق ذكره. ص: 5.

من خلال هذه التعديلات يمكن للبنوك أن تختار بين الصيغة التنظيمية التي وضعتها اللجنة و النماذج الداخلية الخاصة بكل بنك على والتي يضعها لمواجهة مخاطر السوقية، مع أن هذه التعديلات أبقيت على معدل الملاءة الإجمالية عند (8%) إلا أنها عدلت في مكونات النسبة كما يلي:

أ- سمحت للبنوك بإصدار قروض مساندة لأجل سنتين لتدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، لمواجهة مخاطر السوق وبهذا يصبح رأس المال يتكون من:

الشريحة الأولى: رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة.

الشريحة الثانية: رأس المال المساند أو التكميلي.

الشريحة الثالثة: قروض مساندة لأجل سنتين.

وهذا الأخيرة "الشريحة الثالثة" يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يكون صالحا لتغطية مخاطر السوق فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.

- أن تكون الشريحة الأولى < الشريحة الثانية + الشريحة الثالثة وهذا رهنا بالإدارة الوطنية.

- يجوز استبدال عناصر الشريحة الثانية بالثالثة من رأس المال.

ب - عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقاييس المخاطر السوقية $12.5 \times$ (على أساس أن $\frac{8}{100}$)، (8%) الحد الأدنى من رأس المال، تم إضافة الناتج إلى المجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة.

ملاحظة: بما أن مخاطر السوق تختلف من بنك لآخر فإن مقترحات اللجنة تضمنت طرقاً إحصائية كمية لقياس هذه المخاطرة منها القيمة المقدرة للمخاطرة (VAR) وهناك مقاييس كمية أخرى.

- تصبح العلاقة المعدلة لكفاية رأس المال كما يلي: ¹

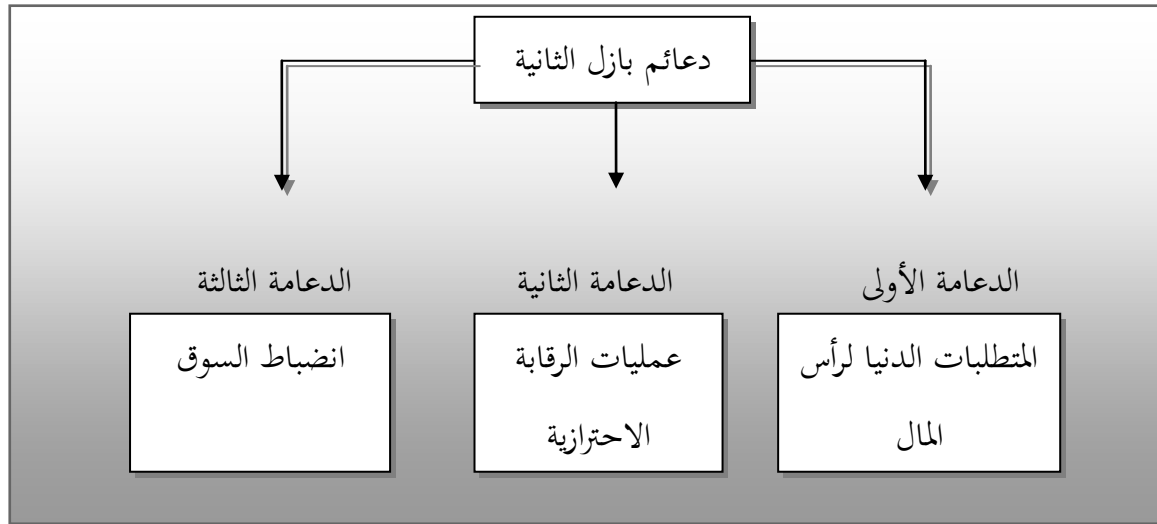
$$= \text{إجمالي رأس المال [الشريحة الأولى+الثانية +الثالثة] /الأصول المرجحة بالأوزان المخاطرة +مقاييس المخاطر السوقية } 12.5 \times 8\% < 1$$

ثانيا: اتفاقية بازل الثانية:

في 1999 نشرت لجنة بازل اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية "كفاية رأس المال" يحل محل إتفاقية 1998 تدخل فيه معايير تأخذ شكل الدقة والشمولية وفي 2001 تقدمت اللجنة بمقترحات أكثر تفصيلا حول معدل الملاءة المصرفية في انتظار إرساء التعليقات عليها من المختصين، بعد الردود والملاحظات تم اعتمادها نهائيا في جوان 2004، وحدد لها أجل تطبيق يمتد إلى 2006 كأقصى حد. ²

1- أهم دعائم الاتفاقية: يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

شكل رقم 2-1: دعائم بازل الثانية.



المصدر: طارق حماد عبد العال، حوكمة الشركات، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، عمان، الأردن، 2007، ص642.

1- تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية العلوم التجارية، 2008، ص: 64.

2- ناصر سليمان، كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

أ- **الدعامة الأولى:** تهدف إلى تحديد وقياس متطلبات رأس المال بصورة صادقة، كما عدلت النسبة الجديدة مبادئ حساب المخاطر الائتمانية وذلك بدمج تقنيات تخفيض المخاطر، في حين بقيت هي نفسها فيما يخص مخاطر السوق، كما أضافت متطلبات جديدة من رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية.

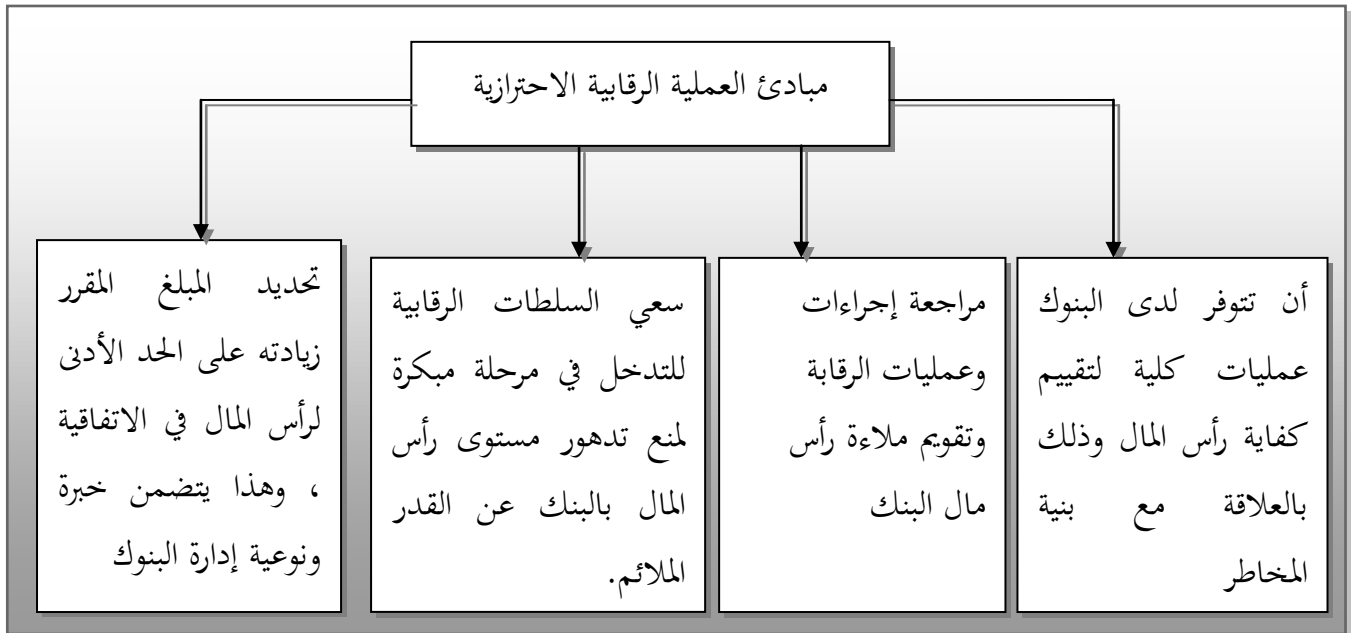
- مخاطر الائتمان: المخاطر التي تتوافق مع الأصول المرجحة.

- المخاطر السوقية: تتمثل في رأس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر $12.5 \times$.

- المخاطر التشغيلية: تتمثل في رأس المال الموجه لتغطية هذا النوع من المخاطر $12.5 \times$.¹

ب- **الدعامة الثانية:** عمليات الرقابة الاحترازية "المراجعة الإشرافية": هي مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنك لتقييم كفاية رأس المال مقارنة بالمخاطر، على جانب أهمية قيام المراقبين بمراجعة هذا التقييم والتأكد من استخدام أحسن الطرق والتدخل حينما تقتضي الحاجة، ولهذا الدعامة أربع مبادئ تعرف بالخطوط العريضة للرقابة الاحترازية.² يمكن عرضها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 2-2: مبادئ عمليات الرقابة الاحترازية:³



1- احمد قارون، مدى إلتزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات بازل، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2013، ص: 28-29.

2- محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومآزق بازل، الطبعة الأولى، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، 2011، ص: 163.

3 - باعتماد على: محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومآزق بازل، مرجع سبق ذكره، ص: 164-165.

المصدر: من إعداد الطالبة

ج- الدعامة الثالثة: انضباط السوق: هي دعامة مكاملة للدعامة الأولى والثانية حيث ترى لجنة بازل أن تشجيع انضباط السوق يتم من خلال متطلبات الإفصاح مما يسمح للمشاركين بتقييم المعلومات الرئيسية الخاصة بالمخاطر الكلية التي تواجهها، حيث تهدف هذه الدعامة إلى:

- مساعدة المصارف والمراقبين على إدارة المخاطر.

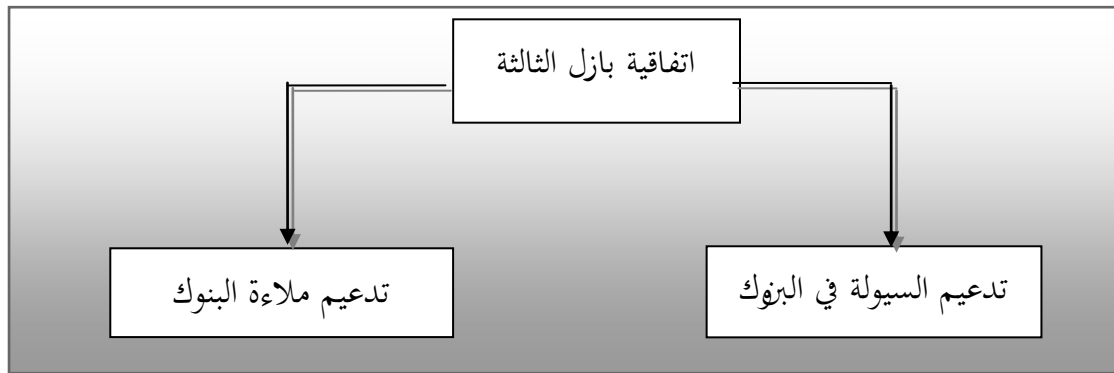
- دعم الاستقرار وسلامة وأمن القطاع البنكي.

- تلافي إغراق السوق المعلومات التي يصعب تحليلها، واستخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه المصارف.¹

المطلب الثالث: مقررات بازل الثالثة

لقد تضمنت اتفاقية بازل الثالثة محورين أساسيين، حيث تم التركيز على المحور الأول تدعيم رأس المال للبنوك لرفع من مستوى ملاءتها، أما المحور الثاني فهو وضع معايير عالمية لإدارة مخاطر سيولة البنك، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 2-3: دعائم اتفاقية بازل الثالثة



المصدر: أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال، مرجع سبق ذكره، ص37.

1 - حاكم محسن الربيعي، حميد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثارها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2013، ص:64.

أولاً: تدعيم ملاءة البنك:¹

تعرف الملاءة حسب HAMPELTAL الاحتفاظ بقدر من رأس المال في البنك لإشاعة الثقة بين البنوك وبين الآخرين فيما يتعلق بأداء وتوزيع الخدمات المصرفية، ويجب أن يكون هذا أقل كمية ممكنة من رأس المال حتى يتمكن من استثمار الجزء الباقي في عمليات تحقيق أرباح .

أما SINKEY فيعرف الملاءة بأنها: كمية الأموال التي تساهم في تمويل الأصول والتي تقاس بقسمة الأصول على حقوق الملكية، حيث يركز على الدور التمويلي وليس على مواجهة المخاطر.

وبهدف رفع قدرة التمويل ركزت الاتفاقية على:

- تحسين جودة الأموال الخاصة.

- زيادة قيمة الأموال الخاصة.

- زيادة تغطية المخاطر.

- إدخال نسبة الرافعة.

- المخاطر النظامية والارتباط بين البنوك.

ثانياً: تدعيم سيولة البنك:²

إن توفر البنوك التجارية على نسبة مرتفعة من الأموال الخاصة يعتبر غير كاف، فلا بد على البنوك أن تمتلك سيولة كافية تمكنها من مواجهة الحالات الطارئة، وعليه فقد ركزت اتفاقية بازل الثالثة على السيولة وذلك من خلال إدخال نسبة السيولة في المدى القصير ونسبة السيولة في المدى الطويل.

1- نسبة السيولة في المدى القصير: تهدف إلى مساعدة البنوك على مواجهة الصعوبات المتوقعة فيما يخص السيولة خلال مدة 30 يوم، ويعبر عنها:

1 - محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومآزق بازل، مرجع سبق ذكره، ص: 198 .

2- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال ، مرجع سبق ذكره، ص: 39-41.

قيمة الأصول السائلة ذات الموجودات العالية/مخرجات الخزينة خلال 30 يوم < 100%.

2- نسبة السيولة في المدى الطويل: تتطلب امتلاك حد أدنى من الموارد الدائمة، ويعبر عنها:

$$\%100 < \frac{\text{المورد الدائمة لمدة سنة}}{\text{حاجات التمويل سنة واحدة}}$$

3- أدوات المتابعة: أدخلت اتفاقية بازل الثالثة عدة أدوات لتسهيل عملية اكتشاف الإختلالات، وكذا

تقييم مخاطر السيولة ومن بين هذه المؤشرات نجد:

أ- تركيز التمويل: يسمح بتحديد مصادر التمويل ذات الأهمية التي يعتمد عليها البنك، ولتفادي أزمات السيولة ينبغي تنوع مصادرها.

ب- عدم توافق الاستحقاقات التعاقدية: يسمح هذا المؤشر باكتشاف وجود إختلالات بين التدفقات النقدية التي سيتم تحصيلها والتدفقات النقدية التي سيتم دفعها نتيجة للعمليات المختلفة التي يقوم بها البنك، ففي حالة عدم توافق الاستحقاقات التعاقدية وذلك بأن تكون المبالغ التي ستدفع أكبر من التي سيتم تحصيلها فإن ذلك يحدث مشكل سيولة.

ج- الأصول المتاحة: وهي أصول البنك التي يمكن أن يتم استخدامها عند الضرورة للحصول على مصادر تمويلية إضافية سواء من السوق الثانوية أو من البنك المركزي.

المبحث الثاني: معيار كفاية رأس المال

نظرا للأهمية البالغة لرأس المال في البنك باعتباره عنصر أساسيا لتغطية المخاطر، كما يمكنه من البقاء والاستمرارية، ولقد اهتم خبراء المصارف بكفايته في ظل العولمة والمتغيرات الدولية الحديثة، وعلى ضوء ما سبق سنتطرق إلى مفهوم رأس المال، أهم وظائفه، كفايته وأخيرا إيجابيات وسلبيات تطبيق معيار كفاية رأس المال.

المطلب الأول: تعريف رأس مال البنك ووظائفه

أولا: تعريف رأس مال البنك:

يمكن تعريف رأس المال من عدة جوانب:

1- الجانب القانوني: يعتبر رأس المال مورداً هاماً من موارد البنك حيث يمثل جانب الخصوم الذي لا يتم سداده في حالة تصفية البنك إلا بعد سداد جميع الدائنين وبالتالي توفر مستوى رأس المال لدى البنك الحماية للمودعين والمقرضين.

2- من الجانب الاقتصادي والمحاسبي: هو الفرق بين الأصول والخصوم ويعرف هذا الفرق بصافي الثروة، ويعتمد هذا المفهوم على طريقة تقييم قيمة أصول وخصوم البنك، فمن الناحية المحاسبية يمثل رأس المال الفرق بين القيمة الدفترية لأصول والقيمة الدفترية للخصوم، ويسمى هذا الفرق بصافي الثروة المحاسبية بينما المفهوم الاقتصادي لرأس المال يقوم على أساس تقدير القيمة السوقية لأصول وخصوم البنك، وفي هذه الحالة يساوي رأس المال القيمة السوقية لأصول ناقص القيمة السوقية للخصوم.¹

ثانيا: وظائف رأس المال:

له عدة وظائف يمكن تلخيصها كما يلي:

1- بحري هشام، تسيير رأس المال في البنك، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص ص: 2-3.

1- وظيفة حماية أموال المودعين: تمول الودائع ما يقارب من نسبة 85% من أصول البنك التجاري،

لذلك فإن الوظيفة الأساسية للقدر المحدود من حقوق الملكية - حماية أموال المدعين من المخاطر الانخفاض. في قيمة هذه الأصول (ويعني ذلك ضمان الأداء الكامل لأموال المودعين لا ينظر إلى وظيفة الحماية) ضمان أداء أموال المودعين في حالة تصفية فقط، ولكن أيضا المحافظة على قدرة البنك في أداء الإلتزاماته بتزويده بأصول إضافية بحيث يستطيع رغم ما يتعرض له من خسائر، من ممارسة وظائفه، على الرغم من أن الأرباح المتولدة من العمليات هي التي تستوعب معظم الخسائر الرحلة من سنوات سابقة وليس رأس المال، وقد يختلف هذا، عما يحدث في المنظمات غير المالية، حيث نجد أن رأس المال في البنك هو المشكل لقدرته على أداء وظائفه والتزاماته، نلخص من هذا أن رأس المال يعتبر عنصر حماية للمودعين من أي خسائر قد تحدث في انخفاض أسعار الأوراق المالية أو الفشل في تحصيل بعض القروض.

2- الوظائف التشغيلية: تبدو أهمية هذه الوظيفة نتيجة للدور الذي يقوم به البنوك التجارية في تنمية

المجتمع - لذلك لا بد أن يكون البنك قادراً على ممارسة نشاطه وان يكون رأسماله كافياً لمقابلة ذلك، لذا يوجد العديد من القوانين والإجراءات للرقابة على أنشطة هذه المنظمات التي توجب وجود حد الأدنى من رأس المال كشرط للحصول على ترخيص بمزاولة العمل المصرفي - وأيضاً البط بين التوظيف ورأس المال - ولاشك أن زيادة رأس المال -يؤدي بالتبعية إلى زيادة القروض والسلطات.

3- وظيفة الضمان لكل من يمنح البنك ائتمانا: فنسبة رأس المال البنك إلى مجموع موارد البنك. تظل

محور تركيز المسؤولين عنه - حيث يلاحظ في البنوك المصرفية أن نسبة رأس المال /مجموع الخصوم هي نسبة لا تذكر، وكانت حركة الاحتياطات غير الحرة أي المخصصات زادت زيادة كبيرة، وهذه المخصصات هي الموارد الذاتية المخصصة لمواجهة التزامات البنك من المخاطر.¹

1 - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص ص: 192-194.

4- تمويل المباني والتجهيزات التي يستخدمها البنك: حيث لا تمول هذه البنود عن طريق الودائع، ولكنها تمول عن طريق رأس المال المدفوع، لأنها تمثل أصول ثابتة لا تتحول إلى نقدية إلا عند التصفية، ورأس المال هو البند الذي لا يتم أدائه إلا عند تصفية البنك.¹

5- التوظيف في بداية حياة البنك: يصعب على البنك في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال وما قد يرد إليه من ودائع، لذلك فإن لرأس المال دور أساسي في تمويل النشاط لإقراضي والاستثماري للبنك خلال الفترة الأولى من نشأته.

المطلب الثاني: مفهوم معيار كفاية رأس المال وأهدافه

أولاً: مفهوم معيار كفاية رأس المال:

نظراً لأهمية البالغة التي يكتسبها معيار كفاية رأس المال داخل البنوك، لذا تعددت تعاريفه ويمكن توضيحها من خلال:

1- التعريف الأول: يعرف بأنها الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال.

أما من الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب ودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه.²

2- التعريف الثاني: هو الحاجة لامتلاك قاعدة رأسمالية "أموال" كبيرة لحمايته من مخاطر التعسر المالي.³

1- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، إسكندرية، مصر، 2008، ص: 303-304.

2- تهابي محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

3- بريان لكويل، تحديد مخاطر الائتمان، الطبعة الثانية، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2008، ص: 79.

3- التعريف الثالث: هي نسبة رأسمال البنك إلى مخاطره،¹ وهي العلاقة بين رأسمال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته، وتعتبر كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءته، حيث تعرف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال إعسار البنك فكلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة.²

ثانيا: أهداف معيار كفاية رأس المال:

تعددت الأهداف يمكن توضيحها فيما يلي:

- 1- معالجة الهياكل والمكونات الخاصة للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات.
- 2- توحيد أسلوب قياس وتحديد المخاطر وتقدير الأوزان الترجيحية لمخاطر المصارف عند تبنيها المعايير الدولية.
- 3- العمل على تطوير ممارسة المصارف خاصة الإسلامية لتمكن من تلبية متطلبات المعايير.³

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات تطبيق معيار كفاية رأس المال

إن تطبيق معيار كفاية داخل البنوك كان له تأثير ذو حدين منها إيجابي ومنها سلبي يمكن عرضها كما يلي:

أولا: الإيجابيات:

وتتمثل إيجابيات تطبيق معيار كفاية رأس المال في:

- 1- الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة المصارف على المنافسة.
- 2- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.

1- ناصر سليمان، كفاية رأس المال للبنوك الجزائرية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص:02.

2- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية في تطبيق كفاية رأس المال ، مرجع سبق ذكره، ص: 57 .

3- بانقا عبد القادر، عمر الحاج والآخرين، تطبيق كفاية رأس المال بازل III المكيف فقها وأثرها على السلامة المصرفية ،دراسة تطبيقية لمصارف سودانية، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، العدد الخامس، أوت 2012، ص ص:6-7.

3- لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها، بل أقحم ذلك المعيار مساهمة البنوك في صميم أعمالها حيث أن وجوب زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارة البنوك واتخاذ القرارات المناسبة حتى لو قضى زيادة رأس المال البنك بمساهمات جديدة من أموال المساهمين الخاصة.

4- أصبح من المتاح للمساهم العادي أو لرجل الشارع القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية.¹

ثانيا: السلبيات: وتتمثل في ما يلي:

1- قد يكون الثمن الذي يختاره بنك لالتزام كفاية رأس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، ذلك إذ لم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات.

2- قد يحاول أحد البنوك التهرب من التزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تندرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام لنسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة.

3- تعد أهم السلبيات المذكورة هي إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا مع المشروعات الغير مصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة، إذ يتعين عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة.

كما يعاب على الاتفاقية "المعيار" أنها تخوفت كثيرا من الاستثمارات "الأصول الثابتة" وأعطيتها وزنا كبيرا من المخاطر (100%) وهذا بسبب النظرة الرأسمالية للبنوك، حيث تعتبرها بنوك تمويل وليست بنوك تنمية.

1- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 316-318.

المبحث الثالث: طرق تحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية

لقد اختلفت طرق تحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية بين اتفاقية بازل الأولى، الثانية والثالثة حيث إن كل اتفاقية اعتمدت على طرق وأسس مغايرة عن سابقتها وفي ما يلي توضيح أهم هذه الطرق والأسس:

المطلب الأول: متطلبات بازل الأولى لمواجهة المخاطر الائتمانية

تعتبر عملية تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في البنك لمواجهة المخاطر الائتمانية عملية جوهرية لذا يستلزم على إدارة كل البنك إتباع الخطوات التالية:¹

1- تبويب الأصول في مجموعات حسب درجة المخاطر التي تتعرض لها وتتراوح درجة المخاطر بين الصفر لأصول النقدية و100% لأصول الثابتة والقروض

2- تحديد البنود خارج الميزانية "الالتزامات الناشئة عن إصدار خطابات الضمان والإعتمادات المستندية* والتعامل في المشتقات".

3- تحديد قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة فيكون:

قيمة الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = قيمة الأصول × درجة المخاطرة.

4- تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال كما يلي:

قيمة الأصول المرجحة بأوزان 8% ×

وتضمن هذه العملية أن يكون لأصول ذات المخاطر الائتمانية أوزان المخاطرة أعلى وكذلك متطلبات رأس المال أكبر.

1 - أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 57-60.

(*) - هو تعهد يصدر من قبل البنك فاتح الاعتماد على بناءً على طلب العميل (المستورد) لفائدة طرف ثالث هو المصدر الأجنبي بأن يدفع له مبلغ معين ويحل محل المستورد في الدفع مقابل مستندات مطابقة لشروط فتح الاعتماد.

- الأوزان الترجيحية لأصول داخل الميزانية: تختلف الأوزان الترجيحية باختلاف الأصل من جهة، واختلاف الملتزم بالأصل من جهة أخرى، وقد حددت اتفاقية بازل الأولى خمسة أوزان للمخاطرة: [0%-10% - 20% - 50% - 100%] ، من أجل إعطاء قدر من المرونة في التطبيق، كما هو موضح في الجدول رقم (2-2)، وتجدر الإشارة إلى أن إعطاء أوزان مخاطرة لأصل لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله وإنما هو أسلوب للفرقة بين الأصول.

- معاملات تحويل الالتزامات العرضية لبند خارج الميزانية: ركزت اتفاقية بازل الأولى على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر في الحساب رأس المال النظامي، بما في ذلك العناصر التي لا تظهر في ميزانية المؤسسة البنكية تم اقتراح طريقة بسيطة لأغلبية هذه العناصر، وذلك بضرب عناصر خارج الميزانية في المعاملات لأجل تحويلها لقيمة مكافئة للقروض، والجدول رقم (2-5) يوضح معاملات تحويل الالتزامات العرضية للبند خارج الميزانية.¹

فقيمة المكافئة للقروض يتم حسابها كما يلي:

$$\text{القيمة المكافئة للقروض} = \text{التزامات خارج الميزانية} \times \text{معامل التحويل}$$

أما قيمة المخاطرة المرجحة فتحدد:

$$\text{المخاطرة المرجحة} = \text{القيمة المكافئة للقروض} \times \text{معامل ترجيح المخاطرة}$$

ويتم تحديد الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لمواجهة المخاطر كما يلي:

$$\text{الحد الأدنى من رأس المال المطلوب} = \text{المخاطر المرجحة} \times 8\%$$

المطلب الثاني: متطلبات بازل الثانية لمواجهة المخاطر الائتمانية

تعتمد البنوك في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية على طريقتين أساسيتين:

¹ - أحمد قارون التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال، مرجع سبق ذكره، ص: 61-62.

أولاً: الطريقة المعيارية:

تعتمد هذه الطريقة على تقييم "التنقيط" الخارجي الذي تقوم به وكالات التقييم مثل standard Moody's ، and poor fitch*) بإضافة إلى شركات التأمين للقروض الخارجية مثل: Coface بفرنسا، حيث يتم ترتيب المخاطر على أساس التنقيط الذي تمنحه هذه الوكالات للجهات المقترضة، كما أن تقييم مخاطر الائتمان وتصنيفها ينتج عن الوكالات.¹

1- درجات التصنيف المختلفة التي تمنحها وكالات التصنيف العالمية:

الجدول رقم 2-2: درجات التصنيف التي تمنحها وكالات التصنيف العالمية

معنى الرمز	التصنيف	
	S&p/fitch	Moody 's
أعلى مستويات الجودة (احتمال 2% لحالة عدم التسديد)	AAA	Aaa
جودة مرتفعة (احتمال 4% لحالة عدم التسديد)	AA	Aa
أعلى مستوى في الجودة المتوسطة (احتمال العجز لا يتعدى 10%)	A	A
منتصف شريحة الجودة المتوسطة	BBB	Baa
أدنى مستوى في شريحة الجودة المتوسطة	BB	Ba
فئة المضاربة	B	B
جودة ضعيفة	-	Caa

1- بحري هشام، تسيير رأس المال في البنك، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

(*) - من أشهر وكالات التصنيف الخارجي ذات الشهرة العالمية الوكالات الأمريكية وهي وكالة ورثت اسمها من الخبير المالي الذي نشر أول مقالة أو دليل خاص بتقنية التصنيف عام 1909 حيث أنشئت هذه الوكالة عام 1913 وكالة عام 1922 ووكالة التي أنطلق سنة 1924.

-	CCC-CC	درجة مضاربة مرتفعة
Ca	-	درجة مضاربة مرتفعة جدا
-	Ca	سندات الدخل (أقل السندات جودة)
C	-	أدنى درجة (لا يتم تسديد الفوائد)
-	DDD-DD	سندات تواجه فعليا خطر عدم التسديد

المصدر: أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال، مرجع سبق ذكره، ص 70.

2- أوزان المخاطرة حسب الطريقة المعيارية:

الجدول رقم 2-3 : أوزان المخاطرة حسب طريقة القياس المعيارية

التنقيط	AAA	A إلى A	BBB إلى BBB	BB إلى B	أقل من B	غير مقيم
الدول	0%	20%	50%	100%	150%	100%
البنوك	Option1	20%	50%	100%	150%	100%
	Option2	20%	50%	50%	150%	50%
المؤسسات	20%	100%	100%	100%	150%	100%

المصدر: بحري هشام، تسيير رأس المال في البنك، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ثانيا: طريقة التصنيف الداخلي:

حسب هذه الطريقة فإنه يسمح للبنوك باستخدام نظام التصنيف الداخلي لديها لتقييم مقدرة المقترض سواء كانت شركات، بنوك أو حكومة مع ضرورة الحصول على موافقة السلطات المحلية حيث توجد أربع مكونات للمخاطر المستقاة من نظام التصنيف الداخلي والتي لها أثر على أوزان المخاطر:

- احتمالية تخلف العميل عن الدفع.

- الخسارة المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع.

- حجم الديون الناتجة عن تخلف العميل عن الدفع.

- موعد استحقاق العملية.

ويمكن للبنك استخدام طريقتين لتحديد متطلبات كفاية رأس المال:

1- طريقة التصنيف الداخلي الأساسي: حسب هذه الطريقة يقوم البنك باستخدام تقديره الخاص لاحتمالية التخلف عن الدفع خلال السنة الواحدة، في حين تحدد السلطات الرقابية كل المتغيرات الأخرى (الخسارة المحتملة عن تخلف العميل عن الدفع، حجم الديون....).

2- طريقة التصنيف الداخلي المتقدم: هذه الطريقة أكثر تعقيدا من سابقتها فهي موجهة للبنوك التي لديها القدرة على الالتزام بالمعايير المتشددة، حيث تقوم البنوك بتقدير جميع المكونات المخاطر الأربعة السابقة الذكر بواسطة أنظمتها الداخلية، ووفقا لطريقة التصنيف الداخلي فإنه يجب على البنوك أن تقوم بتقسيم فئات المتعرضين للمخاطر كما يلي:

- الشركات الكبيرة والمتوسطة.

- البنوك.

- الحكومات.

- قروض التجزئة والقروض الاستهلاكية.

- تمويل المشاريع والملكية "استثمارات رأس المال".¹

ولأجل حساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية تقوم البنوك باستخدام دوال أوزان المخاطر وفقا لما حددته بازل الثانية، حيث حددت اللجنة أوزان المخاطر حسب نوع العميل، وهناك دوال لتحديد أوزان المخاطر الخاصة بالشركات، الحكومات والبنوك، دوال لتحديد المخاطر الخاصة بقروض وزبائن التجزئة ودوال لتحديد أوزان مخاطر الخاصة بالملكية.

1- احمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال ، مرجع سبق ذكره، ص:75-78.

أ- دوال أوزان المخاطر للجهات السيادية "الحكومات والشركات" حددت مراحل تحديد الأصول المرجحة كما يلي:

- حساب الارتباط R : ويتم حسابه بالمعادلة التالية:

$$\text{Corrélation}(R) = 0.12 [1 - \exp(-50 \times PD)] / [(1 - \exp(-50)) + 0.24 \times [1 - (1 - \exp(-50 \times PD)) / (1 - \exp(-50))]]$$

نلاحظ أن دالة الارتباط دالة احتمالية حيث: Exp : اللوغاريتم الطبيعي

PD : احتمالية التعثر

- حساب تعديل الاستحقاق: يتم حساب تعديل الاستحقاق وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{Ajustement d'échéance}(b) = [0.11852 - 0.5478 \times \ln(PD)]^2$$

علما أن: Ln : دالة اللوغاريتم.

PD : احتمالية التعثر.¹

- حساب متطلبات رأس المال: تحسب بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$K = [LGD \times N(1 - R)^{-0.5} \times G(PD) + \left(\frac{R}{1} - R\right)^{0.5} \times G(0.999)] - PD \times LGD] \times (1.15 \times b)^{-1} \times (1 + (M - 2.5) \times b)$$

1- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال، مرجع سبق ذكره، ص: 76-78.

علما أن K: متطلبات رأس المال.

N: دالة التوزيع التراكمي لمتغير عشوائي.

G: الدالة التي توضح القيمة العكسية لN.

M: الاستحقاق الفعلي.

LGD: الخسارة عند حدوث التعثر.

بعد أن يتم تحديد العناصر السابقة تحدد قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر RWA كما يلي:

$$RWA = k \times 12.5 \times EAD$$

علما أن: EAD حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع.

ب- حساب أوزان المخاطرة بالنسبة لأصول:

جدول رقم 2-4: أوزان المخاطرة المرجحة لأصول حسب بازل

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
صفر	النقدية، المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية+المطلوبات بضمانات نقدية وبضمانات أوراق مالية الصادرة من الحكومات +المطلوبات أو المضمونة من حكومات وبنوك مركزية في البلدان OECD
5% إلى 10%	المطلوبات من هيئات القطاع العام المحلية (حسب ما تقرر السلطة المحلية).
20%	المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول المنظمة OECD النقدية رهن التحصيل.
50%	قروض مضمونة بمرهونات عقارية ويشغلها ملاكها.
100%	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية +المطلوبات من قطاع خاص +

المطلوبات من خارج دول المنظمة OECD ويتبقى على استحقاقاتها ما يزيد عن عام+مطلوبات شركات قطاع عام اقتصادية+ مساهمات في شركات أخرى+جميع الموجودات الأخرى.
--

المصدر: محمد إيفي، دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي - حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي شلف، 2005، ص: 44

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات خارج العرضية (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي:

يتم ضرب قيمة الالتزامات في معامل الترجيح الخطر، ثم الناتج يتم ضربه في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في الأصول الميزانية أو معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية وهي كآتي:1

الجدول رقم(2- 5): معاملات التحويل للالتزامات العرضية للبنود خارج الميزانية

أوزان المخاطرة	البنود
100%	بنود مثيلة للقروض مثل الضمانات العامة للقروض.
50%	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان، تنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات).
20%	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية(الاعتمادات المستندية).

المصدر: محمد إيفي، دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي، مرجع سبق ذكره ص 44.

المطلب الثالث: قواعد بازل الثالثة للحد من المخاطر الائتمانية

كانت هناك مجموعة من القواعد التي تم الاعتماد عليها للحد من المخاطر الائتمانية التي أدت إلى أشغال أزمة المالية العامة لعام 2008 القواعد التي اتفق عليها رؤساء البنوك المركزية الكبرى في العالم ومسؤولين عن هيئات الرقابة بشأن صناعة الصرف العالمية:

¹ - سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل، مرجع سبق ذكره، ص: 154.

أولاً: تستهدف تعزيز سلامة البنوك في حالة نشوب أزمة عالمية جديدة إذ تفرض على البنوك مضاعفة احتياطياتها المخصصة لمواجهة الكوارث المالية بأكثر من ثلاث مرات غير أنها قد تؤثر سلباً على أرباحها وتمثل ضغوطات إضافية على المؤسسات المالية الضعيفة

ثانياً: المساهمة في الاستقرار المالي والنمو المستدام من خلال تسديد القواعد المصرفية العالمية حسب التعليق الذي جاء به جاد كلود ترشيد رئيس البنك المركزي .

ثالثاً: زيادة درجة الأمان في البنوك وبالرغم من زيادة متطلبات رأس المال بصورة ملحوظة إلا أن الزيادة لم تكن بالقدر المتوقع حيث كان محللون قد توقعوا رفع نسبة رأس المال 8% من أصول البنك.

رابعاً: رفع نسبة حماية إضافية لمعدل 2.5% في أوقات الرخاء إلى الدول الفردية بعد فشلها في إقرار بسبب الضغوط التي مارستها الصناعة حيث اعترض مصرفيون على احتفاظ البنوك بمليارات الدولارات، كاحتياطيات في الوقت الذي يتعين فيه استثماراتها للخارج في حالة الركود وحذروا من انخفاض الائتمان الممنوح للشركات الأخرى.¹

خامساً: إقرار نسبة جديدة للرفع المالي التي سوف تفرض على البنوك للاحتفاظ باحتياطيات لأقل من 3% من إجمالي أصولها بما في ذلك المشتقات أو أية منتجات مالية قد لا تظهر في ميزانيتها، وذلك في محاولة لرفع البنوك إلى الاحتفاظ باحتياطيات مقابل جميع أصولها الخطرة دون الإفلات من القواعد المحاسبية التي تحكمها التي من المفترض أن يبدأ العمل بها تدريجياً في عام 2013، وصولاً على بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2018، ولن تصبح ملزمة للدول إلا بعد موافقة قادة مجموعة العشرين المكونة من دول متقدمة ودول سريعة النمو.

وتقوم لجنة بازل الثالثة على خمسة نقاط رئيسية تغطيها الاقتراحات هي السيولة التي يجب زيادتها للوفاء بكافة الالتزامات النقدية المستحقة على البنوك خلال 30 يوم وإدخال مؤشر معدل الرافعة المالية كمقياس دعم لأساليب الداخلية لقياس المخاطر وفق مقررات بازل الثانية من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكثر مما كان عليه في بازل الثانية لعمليات مخاطر الائتمان المرتبطة والناشئة من:

¹ - عابدي خديجة، مقررات لجنة بازل وتطبيقاتها في المنظومة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

- 1- المشتقات المالية.
- 2- عمليات إعادة شراء أذونات الخزينة.
- 3- أنشطة تمويل الأوراق المالية.
- 4- بناء حواجز لرأس المال في أوقات الرواج.
- 5- إمكانية تخفيضها في أوقات الكساد.¹

1 - محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية ومآزق بازل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 186-187

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص أن الانتقال من بازل الأولى إلى بازل الثانية كانت بمثابة النقلة الحيوية أتعامل مع التعقيدات والمتغيرات لتحسين جودة ومتطلبات رأس المال التي تعكس الوزن الحقيقي للمخاطر الجديدة التي تتعرض لها البنوك، للاستمرار في عملية تحسين معدلات الأمان والمتانة المتعلقة بالنظام المالي وكذا الاستمرار ففي تحسين التساوي والتكافؤ في ظروف لتقديم طرق أفضل لمواجهة المخاطر وتحديد قياسها مع مراعاة والحرص أن تكون الأسس الموضوعية قابلة للتطبيق في جميع البنوك بالنظر إلى درجة التعقيد أو التكنولوجيا المستخدمة.

ومن جهة أخرى لجنة بازل على الإفصاح بالقواعد المحاسبية وعلى رأسها المعايير التي لا تقف عند حد ضمان كفاية رأس المال بل أنها تتسع لتشمل تطوير الصناعة المصرفية وتفعيل المراقبة الداخلية وحسن إدارة المخاطر فالإتجاه الجديد يؤكد على أهمية فن إدارة المخاطر وموجهتها تتطلب رأس المال مصرفي قوي وإدارة رقابية فعالية وإدارة، بشرية مؤهلة ومدربة بشكل جيد .

وفي إطار الحديث عن التحويلات الجديدة لمقررات بازل ولإيجاد نمط حديث وشامل لملاءة رأس المال تم التطرق إلى مقررات بازل الثالثة من اجل تحسين جودة ومتانة وشفافية قاعدة رأس المال وتفعيل القدرة على امتصاص الصدمات عند التعسر من اجل الحصول على هامش للحماية من التقلبات الدورية للمحافظة على رأس المال.

الفصل الثالث: الأساليب الكمية المعتمدة للحد من المخاطر الائتمانية

تعمل البنوك في ظروف اقتصادية متغيرة تتحمل فيها درجات مختلفة من المخاطر خاصة المخاطر الائتمانية المترتبة عن منح القروض، مما أجبر البنوك إعطاء هذه المشكلة أهمية كبيرة جدا والقيام بإجراءات الكفيلة بتقليل تلك المخاطر إلى حد ما مستغلةً في ذلك كفاءة المسيرين وكذا الطرق والوسائل المبتكرة عن الأبحاث والدراسات الاقتصادية المهمة بهذا المجال.

حيث يقوم المصرفي بتحديد ما يمكن أن يتعرض له من أخطار عن طريق القيام بدراسة اقتصادية والتحليل المالي للزبون بإضافة إلى الاستعانة بالطرق الإحصائية التي تمتاز بدقة النتائج.

وفي هذا الفصل سوف نتعرض لأهم الأساليب الكمية المعتمدة من قبل البنوك في تقدير المخاطر الائتمانية وما مدى تأثير ذلك على ملاءة البنك، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأساليب الكمية.

المبحث الثاني: الطرق الكلاسيكية لتقدير المخاطر الائتمانية "التحليل المالي".

المبحث الثالث: الطرق الإحصائية لتقدير المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول: ماهية الأساليب الكمية

يسعى متخذ القرار سواء في المؤسسات أو البنوك إلى الحصول على معلومات دقيقة ومضبوطة تمكنه من الاعتماد عليها في اتخاذ القرار المناسبة في الوقت المناسب، خاصة وأن عملية اتخاذ القرار مصاحبة للخطر أي أن كل قرار له آثار ناجمة عنه، وكضرورة ملحة كان لبد على متخذ القرار الاستعانة بطرق وأساليب تساعد في ذلك وهذا ما يعرف بالأساليب الكمية، ومن هذا المنطلق سنحاول معرفة معنى الأساليب الكمية، خصائصها، أهم تطوراتها، أهميتها وأخيرا خطوات تطبيق الأساليب الكمية:

المطلب الأول: مفهوم الأساليب الكمية وخصائصها

يمكن إبراز ذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: مفهوم الأساليب الكمية

تعددت تعارف الأساليب الكمية يمكن توضيحها كما يلي:

1- تعرف الأساليب الكمية بأنها مجموعة من الطرق والأدوات التي تستخدم من قبل متخذي القرار بخصوص حالة معينة ولمعالجة مشكلة ما أو ترشيد قرار إداري.¹

2- ويعرف **churchman**: الأساليب الكمية بأنها تطبيق للطرق والوسائل والأساليب العلمية للمشاكل تتضمن عمليات أنظمة من أجل تزويد الذين في رقابة العمليات بحلول مثلى للمشاكل.

3- ويعرفها كل من **morse و Kimball**: بالطريقة العلمية لتزويد الأقسام التنفيذية بأساس كمي للقرارات وذلك للعمليات التي تقع ضمن سيطرتهم.

أما جمعية بحوث العمليات في المملكة العربية المتحدة فتعرف الأساليب الكمية بأنها تطبيق الطرق العلمية

1- حنشول إيمان أسيا والآخرين، النماذج والطرق الكمية في صنع واتخاذ القرارات، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها، جامعة 20-08-1955 بسكيكدة. 2009

على المشاكل التي تنشأ عند توجيه وإدارة النظم الكبيرة من الأفراد و المعدات و المواد و المال في الصناعة و التجارة و الحكومة و الدفاع.¹

وبصفة عامة الأساليب الكمية هي أسلوب رياضي يتم من خلاله معالجة المشاكل الاقتصادية و الإدارية و التسويقية لمساندة الموارد المتاحة من البيانات و الأدوات و الطرق المستخدمة من قبل متخذي القرار لمعالجة المشكلات.²

ثانيا: خصائص الأساليب الكمية

تمتاز الأساليب الكمية بخصائص ضرورية يمكن استنباطها من تعريفها والتي تتمثل في:

1- يساهم تطبيق مفاهيم بحوث العمليات كمدخل كمي في تقريب المشكلة إلى الواقع بموجب نماذج رياضية وذلك وفقا للتفكير العلمي المنظم و العقلاني.

2- يساعد في عرض النتائج المستخلصة في حل النماذج و العلاقات الرياضية بما يؤمن عدد من البدائل و الخيارات لأغراض عملية اتخاذ القرارات و بما يساهم في تفسير كافة ملابسات المشكلة.

3- يساهم في إمكانية تعميم المعايير القياسية و المثالية لعملية اتخاذ القرارات.³

4- يعد النموذج الرياضي عصب بحوث العمليات الذي يهدف إلى تصوير الواقع عن طريق استنباط علاقات بين التغيرات بحيث يمكن تحقيق هذه العلاقات عن طريق استخدامها بصورة وصفية و تنبؤية.⁴

1 -Levin richardi, Rubin, davids, stimason, loel p and Gardner, everetle, **quantitative approcher to management**, & st édition, Mc graw- hillinternational,1992 ,p: 61.

2- سهيلة عبد الله سعيد، الجديد في الأساليب الكمية و بحوث العمليات، الطبعة الأولى، دار حامد، 2007، ص: 16.

3 - حسين ياسين طعمة و الآخرون، بحوث العمليات نماذج و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، ص: 24.

4- محمد عبد العال النعيمي و الآخرون، بحوث العمليات، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، ص: 12.

المطلب الثاني: تطور الأساليب الكمية وأهميتها

نظراً للأهمية البالغة التي تكتسبها الأساليب الكمية في الوقت الراهن في شتى المجالات الإدارية والاقتصادية داخل المؤسسات والبنوك فتطورت بشكل كبير وسريع وعلى ضوء هذا سنتعرف على أهم التطورات التي عرفتها الأساليب الكمية وما مدى أهميتها في مختلف القطاعات:

أولاً: تطور الأساليب الكمية

ظهرت الأساليب الكمية كأسلوب لتحليل المشكلات واتخاذ القرارات خلال الحرب العالمية الثانية عندما ما دعت الإدارة العسكرية الإنجليزية فريقاً من العلماء من جامعة مانشستر لدراسة المشاكل التقنية وللإستراتيجية المتعلقة بالدفاعين الجوي والأرضي لبريطانيا، مما أدى بإدارة الحرب الأمريكية إلى إجراء دراسات مماثلة. بعد أكتوبر 1942 شكلت القوات الجوية الثانية المرابطة في بريطانيا أول فريق لتحليل العمليات الحربية تلاها السلاح البحري، ونظراً للنجاح الذي لقيه هذا الأسلوب في إدارة العمليات الحربية فقد تم نقله لإدارة المدينة بخصوص إدارة الأعمال والمشاريع الاقتصادية وقد قام في بريطانيا فريق من الباحثين بتأسيس نادي بحوث العمليات سنة 1948، كما تم تأسيس نادي بحوث العمليات ومعهد الإدارة العلمية 1950 في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم إصدار مجلة في 1952 تحت مسمى "بحوث العمليات" ومجلة الإدارة العلمية سنة 1953 وهذا ما ساعد على شق الطريق لتنمية هذا الأسلوب استخدامه في مختلف مجالات التسيير ومجالات اتخاذ القرارات.

وفي الجانب المدني ساهم الكثير من رواد في بعث بحوث العمليات، فقد ظهرت بعض أساليبها تحت عنوان الإدارة العلمية بمساهمة العديد من الرواد على رأسهم فريد يريك تايلور وهنري فايول باستخدام الطرق العلمية في الإنتاج، وتطبيق مبدأ التخصيص وظهور الدراسات الخاصة بالوقت والحركة، كما تم استخدام الرسومات البيانية لتوضيح الأعمال المختلفة للمشروع في 1919.¹

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت بعض الصناعات باستفادة من هذه الأساليب في زيادة إنتاجيتها وربحيتها عن طريق الاستغلال الأفضل لمواردها، وفي مرحلة لاحقة ومتصلة بما سبقها بدأت جوانب هذا

1- محمود راتول، بحوث العمليات، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 4-9.

الحقل العلمي تتطور تناسباً مع الاحتياجات المتزايدة كما ونوعاً، وذلك في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وغيرها.¹

ثانياً: أهمية استخدام الأساليب الكمية

تكمن أهميتها في كونها وسيلة تعين متخذ القرار على موازنة بدائل القرار أو حلول المشكلة المقترحة في حالات أو معقدة يصعب عليه اختيار أفضلها دون اللجوء إلى الأساليب الكمية، ومهما تكن النتائج التي يتم الحصول عليها بعد تنفيذ هذا البديل، فإنها ستكون أفضل من أي نتيجة أخرى يمكن الحصول عليها فيما لو تم اختيار بديل آخر غير الذي تم اختياره مع بقاء الظروف على ما هي عليه، ويرجع الأساس في تعقيد المشاكل التي يواجهها مدير مديرو اليوم للأسباب التالية:

- 1- زيادة حجم الاستثمارات بحيث يتطلب تحليلاً مستفيضاً للبدائل المتاحة توفره الأساليب الكمية بدرجة عالية من الثقة.
- 2- مواجهة متخذي القرار لحالة جديدة أو طارئة لم يسبق له أن واجه حالة متشابهة لها يمكنه القياس عليها.
- 3- رغبة متخذي القرار في توفير الوقت والجهد ودقة القرار عن طريق استخدام البرامج الحاسوبية.
- 4- التنبؤ المستقبلي الذي يتطلب توظيفاً دقيقاً ومعالجة فائقة للبيانات توفر لمتخذ القرار المعلومات الكافية لاتخاذ قرار رشيد.
- 5- معالجة حالات هامة أو الرقابة عليها مثل الرقابة على جودة المنتجات²

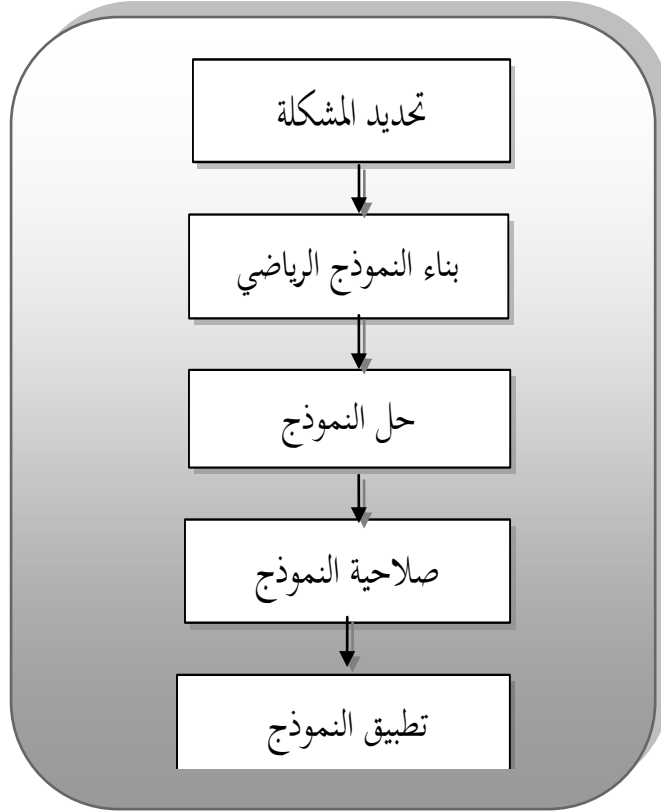
1- محمد أحمد الطرونة، سليمان خالد عبيدات، مقدمة في بحوث العمليات، الطبعة الميسرة، عمان، 2010، ص: 14.

2- محمود الفياض عيسى قداد، بحوث العمليات، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2007، ص: 6-7.

المطلب الثالث: خطوات تطبيق الأساليب الكمية

تمر عملية التحليل الكمي لأي مشكلة بمجموعة من الخطوات تتداخل مع مراحل عملية اتخاذ القرار، ويقتصر تحليل المشاكل على استخدام الأساليب في إيجاد الحل الأمثل وتكون وتظهر هذه الخطوات كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 3-4: خطوات التحليل الكمي



المصدر: حسين الطيف السامراني، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار الهلال، الأردن، 1997، ص:26.

أولاً: تحديد المشكلة "صياغتها":

يقصد بصياغة المسألة، اتخاذ الخطوات اللازمة لتحويل المشكلة من مسميات وصفية إلى رموز رياضية وصياغتها وفقاً للعلاقة التي تربطها، سواء كانت خطية أو غير نمطية من خلال هدف المشكلة والقيود التي

تشرطها، والخلاصة في هذه المرحلة يجب أن تكون المشكلة بصورة كمية وكذا تحديد واضح للهدف والقيود المفروضة عليه.

ثانيا: بناء نموذج رياضي:

يقصد بناء النموذج الرياضي إيجاد العلاقة بين معاملات المشكلة (الثابتة – المتغيرة) في صورة رياضية صحيحة والتي يمكن بواسطتها حلها وتحقيق الهدف المرغوب فيه يجب أن يعتمد على تمثيل لهدف والقيود بمعدلات أو متباينات رياضية.¹

ثالثا: حل النموذج الرياضي:

عند صياغة النموذج الرياضي فإن الخطوة اللاحقة هي حل هذا النموذج وذلك بالحصول على أفضل قيم كمية لمتغيرات القرار، هذه القيم تعتمد بشكل أساسي على النموذج الرياضي المختار، وعندما يتم اختيار النموذج² الرياضي المناسب يمكن على ضوء ذلك تحديد أحد الأساليب الكمية لحل المشكلة لمعرفة قيم متغيرات القرار.

رابعا: اختيار صلاحية النموذج:

يقصد بما إظهار قدرة النموذج في تمثيل مكونات المشكلة المدروسة ويتم اختيار صلاحية النموذج من النواحي التالية:

1- التأكد من قدرة النموذج على التنبؤ.

2- المقارنة بين النتائج المتحصل عليها من خلال تطبيق النموذج.

3- إجراء تحليل الحساسية على النموذج.

1- أبو قاسم مسعود الشيخ، بحوث العمليات، الطبعة الثانية، المجموعة العربية التدريب والنشر، القاهرة، 2014، ص ص: 18-20.

2- باشا فاطمة الزهراء، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الفعالة في المؤسسة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، 2013، ص: 30.

خامساً: تجربة حل النموذج:

إن الهدف من تجربة حل النموذج، هو التحقق من دقة النتائج المتحصل عليها من تطبيق النموذج وثبوت صلاحيته، إذ يتم ذلك من خلال استمرار قيم المتغيرات غير المسيطر عليها، على الثبات والاستقرار وعدم التغير.

سادساً: تنفيذ حل النموذج:

يقصد بتنفيذ حل النموذج بأنه " وضع الحل المقترح للنموذج موضع التطبيق " ومتابعة تطبيقه للتأكد من صلاحية النموذج، أو عدم صلاحية، وهذا ما يعني تحويل النموذج لمفاهيمي إلى النموذج لعملياتي في العالم الحقيقي والواقعي.

سابعاً: تحسين النموذج:

يقصد بتحسين النموذج بأنه " إدخال التعديلات الضرورية في حالة ثبوت حاجة النموذج في مرحلة التنفيذ لذلك يهدف تحقيق النتائج المطلوبة من تطبيقه بما ينسجم وحالة الواقع.¹

1 - حسين ياسين طعمه والآخرين، بحوث العمليات نماذج وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص ص: 28-29.

المبحث الثاني: الطرق الكلاسيكية لتقدير المخاطر الائتمانية (التحليل المالي)

يهدف التحليل المالي إلى معرفة المركز المالي للمؤسسة أي دراسة المعطيات المتعلقة بالوضع المالي لها ومدى توازنه وكفاءته، مما يساعد البنك على اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه ومن هذا المنطلق سيتم التعرف على أهم الوسائل التي يعتمد عليها التحليل المالي والتي تساعد البنك في اتخاذ القرار المناسب.

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

باعتبار التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها صانعي القرار التمويلي في اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدم منحه، لذا سنحاول إبراز معنى التحليل المالي وأهم أساليبه:

أولاً: تعريف التحليل المالي ومؤشرا التوازن المالي

يمكن ضبط معنى التحليل المالي والنسب المالية من خلال العناصر التالية:

1- تعريف التحليل المالي: هو عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يلي ويحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.¹

ويمكن تعريفه أيضاً: بأنه إحدى مجالات العلوم الاجتماعية الذي يعنى بدراسة القوائم المالية بشكل تفصيلي وانتقادي وتفسيرها وفهمها، ولمساعدة بيانات أخرى إضافية في ضوء اعتبارات وأغراض معينة، حيث قد تكون لأغراض تقييم فرص استثمارية أو تقرير منح الائتمان أو تقييم الأداء للمنشأة.²

ويستخدم التحليل المالي عدة وسائل وهي كما يلي:

أ- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.

1- نعيم نمر داوود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار المستقبل، 2012، ص: 109 .

2- بلجيلالي فتيحة والآخرون، محاولة تطبيق الطرق الكمية لتقدير خطر عدم تسديد القرض، مذكرة ماستر، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة ابن خلدون تيارت، 2010، ص: 42.

ب- التحليل بواسطة النسب المالية.

ج- التحليل بواسطة المقارنة.

د- التحليل بواسطة جدول حسابات النتائج.

و- وسائل أخرى.¹

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي

تسمح دراسة مؤشرات التوازن المالي بتقييم الملاءة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل لإبراز مدى توازن المؤسسة وأهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية.

1- رأس المال العامل:

أ- تعريفه وحسابه: هو عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعد على مواجهة الصعوبات وضمان استمرارها بتوازن هيكلها المالي.²

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين هما:³

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

أما من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

1- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 59-60.

2- بومعزة حليلة، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 106.

3- بوخزار عمر، مبادئ التحليل المالي والمحاسبة التحليلية، التسيير المتعدد، بدون سنة نشر، بدون بلد، ص: 31.

وهنا نميز بين ثلاث حالات من لرأس المال العامل:¹

الحالة الأولى: رأس المال العامل = 0 في هذه الحالة تم تمويل كل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة بأكملها، وبالتالي فإن الأصول المتداولة قد تم تغطيتها بالديون قصيرة الأجل، وفي هذا الوضع تجد المؤسسة نفسها عند الحد الأدنى للتوازن المالي.

الحالة الثانية: رأس المال العامل < 0 ويعني ذلك أن المؤسسة قد تمكنت من تمويل كل الأصول الثابتة بجزء من الأموال الدائمة مع حصولها على هامش أمان متمثل في رأس المال العامل وموجه لتمويل الأصول المتداولة وبالتالي فإن المؤسسة في حالة مالية جيدة وتحترم قاعدة التوازن المالي.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل > 0 ويعني ذلك أن جزء من الأصول الثابتة قد تم تمويله بالديون قصيرة الأجل وهذا خطير على المؤسسة، وبالتالي فإن المؤسسة لا تحترم قاعدة التوازن المالي وهي حالة مالية خطيرة تجعلها في حاجة إلى ديون طويلة الأجل أو تمويلات دائمة لتمويل العجز في رأس المال العامل.

ب- أنواع رأس المال العامل: له عدة أنواع يمكن عرضها كما يلي:²

- رأس المال العامل الصافي: وهو الذي تم توضيحه في ما سبق.
- رأس المال العامل الخاص: ويمثل رأس المال العامل الممول من طر الأموال الخاصة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول المتداولة}$$

- رأس المال العامل الأجنبي: وهو رأس المال العامل الممول بالقروض الخارجية ويحسب بالعلاقات التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الديون (د ق أ + د ط أ)}$$

- رأس المال العامل الإجمالي: وهو مجموع الأصول المتداولة.

1- بن عمر خالد، تقدير مخاطر القرض وفق الطرق الإحصائية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، كلية علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004، ص: 66-67.

2- محمد سراي، التحليل المالي وترشيد تسيير المؤسسات الصناعية، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 1995، ص: 47.

ج- رؤوس الأموال العاملة:

الشكل رقم 3- 2: رؤوس الأموال العاملة

أصول الخاصة	أصول ثابتة			
		FR الخاص		
د ط أ	أصول متداولة	FR الدائم	FR الأجنبي	FR الإجمالي
د ق أ				

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار المحمدية، 1998، ص31.

2- احتياجات رأس المال العامل:

أ- تعريف احتياجات رأس المال العامل: هو الفرق بين احتياجات المؤسسة الدورية (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) والموارد الدورية (الديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية)¹

ويمكن حساب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{د ق أ} - \text{السلفات المصرفية})$$

حيث تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية التي تمثل ديون سائلة مدتها قصيرة جداً ولا تدخل ضمن موارد الدورة.²

وهنا يمكن التمييز بين حالات التالية:

1- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

2- زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص: 52-53.

- الحالة الأولى: $إ ر م < ع < 0$ يعني أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن الدورة الواحدة وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة احتياجات رأس المال العامل.

- الحالة الثانية: $إ ر م > ع > 0$ يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى.

ومن هذا التحليل يتضح أن احتياجات رأس المال العامل تعد فكرة مفيدة للبنوك التجارية لأنها تعطي صورة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في أي لحظة خلال دورة الاستغلال.¹

ب- أنواع احتياجات رأس المال العامل: له نوعان وهي على التوالي:

- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال "إ ر م ع": ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$إ ر م ع = إ = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال$$

- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال "إ ر م ع خ": يمكن كذلك أن ينشأ عن نشاط المؤسسة ذمم وديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية)، غير أن هذا النوع من الديون والذمم عادة ما تكون نسبية وبسيطة في تكوين احتياجات رأس المال العامل، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$إ ر م ع = إ = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال$$

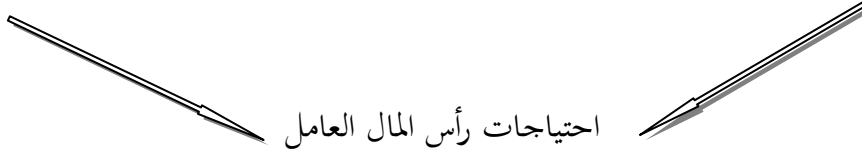
ويبين الشكل التالي كيفية حساب كل من احتياجات رأس المال العامل للاستغلال واحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال واحتياجات رأس المال العامل.²

1- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار الحمدي العامة، الجزائر، 2000، ص:50.

2- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري سطيف، 2012، ص:95.

الشكل رقم 3-3: مخطط لحساب رأس المال العامل:

الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	الأصول المتداولة	الخصوم متداولة
خارج الاستغلال	خارج الاستغلال	للاستغلال	الاستغلال
إر م ع خارج الاستغلال		إر م ع للاستغلال	



المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

3- الخزينة الصافية:

ترتبط الخزينة برأس المال العامل واحتياجاته، وتعبّر عن إجمالي الموجودات النقدية (باستثناء سلفات مصرفية)، ويمكن حسابها من خلال العلاقتين التاليتين:¹

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية} + \text{أموال خزينة الأصول} - \text{أموال خزينة الخصوم}$$

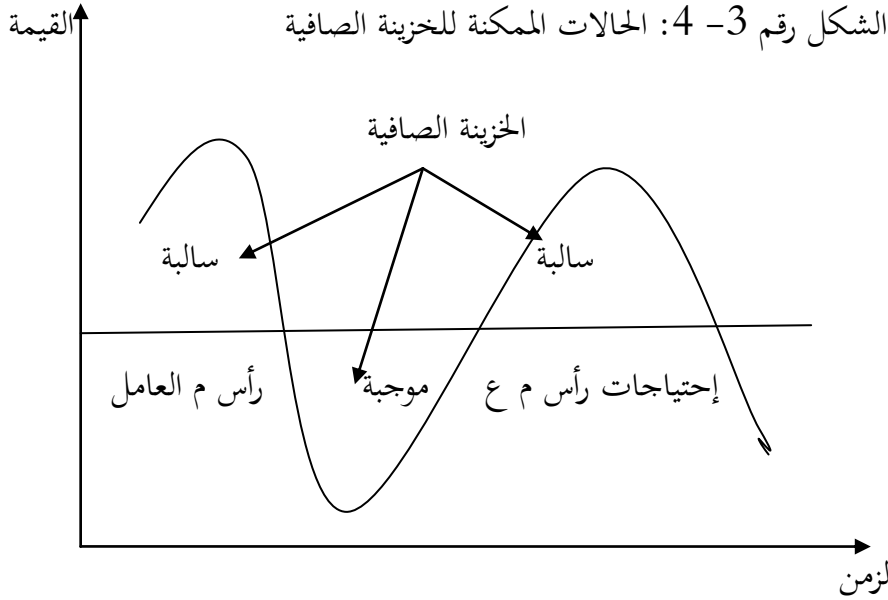
وهنا نواجه ثلاث حالات في الخزينة:

- الحالة الأولى: الخزينة < 0 مما يعني أن $\text{إر م ع} < \text{إر م ع}$ ، وفي هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة.

1- سعاد اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص: 66-67.

- الحالة الثانية: الخزينة $0 >$ مما يعني أن $R م ع > إ ر م ع$ ، وفي هذه الحالة المؤسسة عاجزة أي غير قادرة على تسديد ديونها في أجالها المحددة، وهذا يطرح مشكل وجود تكاليف إضافية على عاتق المؤسسة.

- الحالة الثالثة: الخزينة $0 =$ مما يعني أن $R م ع = إ ر م ع$ ، مما يدل على خزينة مثلى.¹



المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم وفق النظام المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

المطلب الثاني: التحليل المالي بالنسب المالية

تعتبر النسب المالية من الوسائل الأساسية في التحليل المالي وأكثرها انتشارا بين أوساط المحللين الماليين، وما ساعد على انتشارها هو سهولة استخدامها وفهمها، لذا سنحاول معرفة معنى النسب المالية وأهم أنواعها:

أولاً: تعريف النسب المالية

هي دراسة العلاقة بين المتغيرين أحدهما يمثل البسط وآخر يمثل المقام، أي دراسة العلاقة بين العنصرين أو عدة عناصر وعنصر آخر أو عدة عناصر أخرى، ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية ولكن المهم

1- تبة سوميه، دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقره بومرداس، 2014، ص: 68-69.

وضع نسب ذات دلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

ثانيا: أنواع النسب المالية

تتوفر أمام المحلل المالي مجموعة كبيرة من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء الاقتصادي للشركات تمهيدا لاتخاذ قرار الائتمان، وسوف يتم تقسيم النسب التي سيتم دراستها إلى المجموعات التالية:

1- نسب السيولة "الخزينة": يقصد بها مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية، فهي تمثل الأصول السائلة النقد والأرصدة، وتشمل هذه النسب ما يلي:¹

الجدول رقم 3-4: نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
السيولة العامة	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة أجل}} \times 100\%$	تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها (قيم جاهزة+ ق ق+أ ق إ) لديون قصيرة الأجل، كلما كانت هذه النسبة أكبر أعطت المؤسسة هامشا للحركة والمناورة.
السيولة المختصرة	$\frac{\text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{القيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة أجل}} \times 100\%$	تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون القصيرة الأجل بواسطة الحقوق، تكون هذه النسبة صحيحة في المجال [30-50%] ²

1- منير شاكر محمد والآخرين، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثالثة، دار وائل، 2008، ص:52.

2- مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص:47-48.

<p>تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً، تكون هذه النسبة صحيحة في مال [20-30%]¹</p>	$\% 100 \times \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	<p>السيولة الجاهزة (الحالية)</p>
---	--	----------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبة.

تعكس هذه النسب مدى قدرة الأصول السائلة في تلبية عمليات السحب التي يقوم بها العملاء (أصحاب الودائع) أي أن ارتفاع درجة مخاطر السيولة يؤدي إلى الانخفاض في درجة كفاية رأس المال والعكس صحيح.

2- نسب التمويل: تمكننا من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، وتشمل هذه النسب ما يلي:

الجدول رقم 3-2: نسب التمويل

التفسير	الصيغة الرياضية	النسبة
<p>تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة هي صياغة أخرى لرأس المال العامل (هامش الأمان).</p>	$\% 100 \times \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{أصول الثابتة الصافية}}$	<p>التمويل الدائم</p>
<p>يبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض الطويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل (هامش الأمان).</p>	$100\% \times \frac{\text{الأصول الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	<p>التمويل الخاص</p>

1- قمرى زينة، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم الأداء الوظيفية المالية ودورها في اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20-08-55 سكيكدة.

الاستقلالية المالية	$\%100 \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليته.
التمويل الخارجي	$\%100 \times \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	وتسمى بنسبة القدرة على الوفاء، فهي تبين مستوى تغطية موجودات المؤسسة بالأموال الخارجية، حيث كلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما كانت أموال الدائنين مضمونة.

المصدر: من إعداد الطالبة.¹

3- نسب الربحية: تقيس هذه النسبة ربحية الشركة و تشمل ما يلي:

جدول رقم 3-3: نسب الربحية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسيرها
هامش الربح	$\%100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{المبيعات}}$	تبين هذه النسبة مدى كفاءة الميسرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية. ²
نسبة العائد على الأصول	$\%100 \times \frac{\text{الدخل التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}}$	تقيس هذه النسبة كفاءة استخدام أصول الشركة ومدى مساهمتها في تحقيق الأرباح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان هذا أفضل للشركة، وهي تمثل أهم النسب المالية.
نسبة القوة الإرادية	$\%100 \times \frac{\text{الدخل التشغيلي}}{\text{مجموع الأصول}}$	تقيس هذه النسبة كفاءة استخدام الأصول، ومدى مساهمتها في تحقيق الربح التشغيلي، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان هذا أفضل للشركة.

1- مبارك لسوس، التسيير المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 45-46.

2- عهد عبد الحفيظ علي الخصاونة، مبادئ الإدارة المالية، دار حامد، 2010، ص: 75.

تبين هذه النسبة حصة حقوق الملكية من صافي الدخل للشركة، وكلما زادت هذه النسبة كان أفضل للشركة. ¹	$100\% \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الملكية حقوق}}$	نسبة العائد على حقوق الملكية
--	--	------------------------------

المصدر: من إعداد الطالبة.

وتمثل هذه النسب مدى نجاح البنك في توظيف أمواله، حيث إنه كلما زادت ربحية البنك التجاري كلما زادت القيمة السوقية للسهم، مما يؤثر على درجة الأمان المصرفي (كفاية رأس المال)، وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول المصرف، حيث أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على إجمالي الموجودات ودرجة الأمان المصرفي، فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الموجودات زادت قدرة حقوق الملكية على مقابلة الأصول الخطرة (كفاية رأس المال).

4- نسب الملاءة المالية: هي مجموعة من النسب المالية التي تهتم بتقييم الأداء، من خلال دراسة وتحليل السيولة والقابلية الإيفائية أي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ الاستحقاق، وتشمل هذه النسبة ما يلي:

أ- نسبة رأس المال إلى الودائع: تبين هذه النسبة حجم مساهمة رأسمال البنك من إجمالي الودائع، وتقيس كفاءة البنك في تغطية الودائع من رأسمال المالكين، وتحسب وفق العلاقة التالية:²

$$100\% \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

ب- نسبة رأسمال المالكين إلى إجمالي الموجودات: تعكس هذه النسبة قدرة البنك من خلال حقوق الملكية في تغطية الخسائر المحتملة من إجمالي الموجودات، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

1- بن عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المنتوري قسنطينة، 2011، ص: 44.

2- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، دار الوراق، عمان، 2011، ص: 72.

$$\%100 \times \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ج- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة: وتشمل الأصول الخطرة هنا الأوراق التجارية المخصصة والقروض والسلفات، وتبين هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار¹ وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\%100 \times \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}}$$

تقيس هذه النسب مدى ملائمة رأس المال للموجودات بهدف المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء الأصول الثابتة تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة، ويدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة البنك على تحقيق درجة أعلى من الأمان (وجود كفاية في رأس المال)

5- نسب النشاط " معدلات الدوران ": تشير هذه النسب إلى مدى قدرة وكفاءة المؤسسة على استخدام إدارة أصولها في تحقيق رقم أعمالها، وتصميم هذه النسب عادة لتحديد ما إذا كان استثمار المؤسسة في كل أصول من أصولها يبدو معقولاً أو أكثر مما ينبغي، ومن بين هذه النسب نذكر:

الجدول رقم 3- 4: نسب النشاط أو معدلات الدوران

النسب	الصيغة الرياضية	التفسير
معدل دوران إجمالي الديون.	رقم الأعمال / إجمالي الأصول	توضح هذه النسبة عدد مرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول الغير الجارية.	رقم الأعمال / الأصول الغير الجارية	تشير هذه النسبة إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بها لتوليد رقم

1- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، عمان، 2011، ص: 24.

الأعمال.		
يشير هذه المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.	رقم الأعمال/ الأصول الجارية	معدل دوران الأصول الجارية.
يساعد في معرفة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي.	تكلفة البضائع المباعة/ رصيد المخزون	معدل دوران المخزون.
يقوم على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة.	365 يوم/ م د المخزون	فترة التحصيل.
يقيس كفاءة عملية منح الائتمان والتحصيل، بمعنى كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة والعكس صحيح.	رقم الأعمال/ رصيد الذمم	معدل دوران الذمم.
يقصد بفترة التحصيل الفترة ما بين اتمام صفقة البيع وتحصيل قيمة فواتير البيع، وهو مؤشر على السيولة رصيد المدينين حيث كلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة	356 يوم/ م د الذمم	فترة التحصيل
تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.	رقم الأعمال/ الموجودات	معدل دوران النقدية

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص100.

المطلب الثالث: التحليل بالمقارنة:

يعتبر أسلوب التحليل بالمقارنة من أهم الأساليب المساعدة والمكملة لأساليب التقليدية، ويشمل مجالات

عدة وفقا للغاية أو الغرض من التحليل:

أولا: اعتبارات أسلوب التحليل بالمقارنة:

من أجل أن يحقق هذا الأسلوب أفضل النتائج لا بد من مراعاة جملة من الاعتبارات:

1- عدم الاكتفاء بالأرقام المطلقة عند المقارنة إذ لا بد من إيجاد القيم النسبية للتغيير من أجل تقديم صور ذات مدلول للتغيرات الحاصلة خلال المقارنة.

2- عدم احتساب التغيرات بين عناصر مختلفة في طبيعتها، بل يجب أن تتم بين عناصر ذات طبيعة واحدة.

3- تقديم التفسيرات للتغيرات الحاصلة على أن تكون مختصرة وواضحة.¹

ثانياً: أساليب التحليل بالمقارنة:

إن التحليل المالي بالمقارنة سواء كان بالمؤشرات أو النسب المالية يبقى ثابت إذ لم يصاحبه تحليل ديناميكي والذي يكون بمقارنة الميزانيات الخاصة بسنوات متتالية لنفس المؤسسة وهذا بطريقتين:

1- مقارنة النسب المالية ورؤوس الأموال العاملة: حيث يتم احتساب النسب المالية الأكثر أهمية

ورؤوس الأموال العاملة في المؤسسة لسنوات متتالية، ثم تتم المقارنة بين هذه النسب والتعليق عليها والبحث في أسباب التغيرات، إذا كانت نحو لأسوء لمعالجة مواطن الخلل.

2- ميزان التغيرات: هو عبارة عن جدوا تسجل فيه تغيرات عناصر الميزانية سواء في الموارد (الخصوم) أو

في الاستخدامات (الأصول)، إلا أن هذه الطريقة تبقى محدودة الأهمية لوجود بعض المشاكل مثل: تقييم الأصول وعلاقته بالتضخم، كما أن الجدول يعتمد على القيم المضافة دون الإجمالية، فقد يكون النقص في الاستثمارات ناتجا عن بيع جزء منها أو زيادة معدل الإهلاك وهو الشيء الذي لا يظهر في الميزان.²

1- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار الإثراء، عمان، 2009، ص: 68.

2- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

المبحث الثالث: الأساليب الإحصائية لتقدير المخاطر الائتمانية

نظرا للنقص الذي بدا واضحا في إتباع الطرق الكلاسيكية المتبعة في منح الائتمان من جهة، ومن جهة أخرى الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد المعاصرة والتحديات الجديدة والمنافسة البنكية لذا لا بد على البنوك وإتباع طرق تكون أكثر دقة وثبات في النتائج وهذا ما عرف بالطرق الإحصائية ومن أبرزها: طريقة القرض التنقيطي، التنقيط المالي و طريقة رجال القرض.

المطلب الأول: طريقة القرض التنقيطي (scoring)

تعد طريقة القرض التنقيطي إحدى الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك في مواجهة مخاطر القروض، واتي تزيد من ثقتها في اتخاذ قرار منح أو عدم منح القروض.

أولاً: تعريف طريقة القرض التنقيطي:

هي طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية، فهي إذن من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، إذ أنها تساعد مؤسسة الإقراض تخفيض، مراقبة وتوقع عجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم.¹

يستخدم نموذج التنقيط لدراسة وتقييم طلبات الائتمان من خلال إعطاء نقطة للعميل من خلال إيجاد معادلة خطية Z لعدة متغيرات يستند في ذلك على مجموعة من المدخلات المقدمة من طرف العملاء طالبي الائتمان من بينهما: العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، المهنة، النشاط، الأرصدة والسمعة....، حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكل عميل Z مع معايير قياسية لدى إدارة الائتمان وعلى هذا الأساس يتم رفض أو قبول طلب التمويل، ومن بين التقنيات المستعملة لإيجاد معادلة التنقيط هو التحليل التمييزي الذي يميز بين صنفين من العملاء الجيدين والسيئين.²

1- عبادي محمد، الشبكات العصبية أداة لتقدير المخاطر في البنوك، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المركز الجامعي جيجل، ص:03.

2- هاجر الزروقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص

ثانيا: أهم الدراسات حول طريقة التنقيط:

نظرا للنتائج الإيجابية التي توصلت إليها مختلف الأبحاث، فقد أعطت دفعا كبيرا لاستعمال طريقة التنقيط من طرف البنوك، وذلك للكشف عن مدى قدرة المؤسسات على الوفاء بديونها، ولإلقاء الضوء عن هذه الأعمال سيتم عرضها كما يلي:

1- أعمال بافير "Beaver": وهي أول المجهودات لوضع نموذج لطريقة التنقيط حيث اعتمد في تجربته على تحليل أحادي البعد للنسب المالية المدروسة، وذلك باستخدام أساليب إحصائية بحتة.

حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من 158 مؤسسة من نفس القطاع، منها 79 مؤسسة سليمة و79 مؤسسة عاجزة، معتمدا في ذلك على المعلومات الخاصة بها خلال الفترة الممتدة (1954-1964) وبعد سحب العينة اختار بافير 30 نسبة مالية على أساس أنها الأكثر شيوعا وتعبيرا عن الوضعية المالية للمؤسسة، وتوصلت دراسته في الأخير إلى تحديد النسب الأكثر دلالة على الملاءة المالية والتي تمكن من التنبؤ بحالة الإفلاس للمؤسسة بخمس سنوات قبل وقوعه، وتمثل هذه النسب في ما يلي:

x_1 : التدفق النقدي / مجموع الأصول.

x_2 : مجموع الديون / مجموع الأصول.

x_3 : رأس المال العامل / مجموع الأصول.

وقد حققت هذه النسبة تصنيف صحيح للمؤسسات يقدر ب 87% لسنة واحدة قبل وقوع الإفلاس ونسبة 78% لخمس سنوات قبل الإفلاس.¹

2- أعمال ألتمان "Altman": هو أول من استعمل مبدأ التحليل التمييزي (*) في 1968، حيث تحصل على دالة تتكون من 5 نسب مالية تكتب على الشكل التالي:

1- بن عمر خالد، تقدير مخاطر القرض وفق الطرق الإحصائية، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة الجزائر، 2004، ص: 82-83.

- (*) مبدأ التحليل التمييزي: يستخدم لتصنيف الأفراد إلى مجموعات وذلك بناء على أوزن ونسب أو درجات يحصلون عليها في توليفة من المتغيرات التي تتنبأ بتحديد عضويتهم في مجموعتين.

$$Z=0.012x_1+0.014x_2+0.033x_3+0.06x_4+0.999x_5-2.675$$

انطلاقاً من عينة تتكون من 66 مؤسسة منها: 33 مؤسسة سليمة و 33 مؤسسة عاجزة حيث:

x_1 : رأس المال العامل / مجموع الأصول.

x_2 : الاحتياطات / مجموع الأصول.

x_3 : الفائض الإجمالي للاستغلال (الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب) / مجموع الأصول.

x_4 : الأموال الخاصة / مجموع الديون.

x_5 : رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول.¹

والتميز بين المؤسسات يكون حسب حالة Z فهي تواجه ثلاث حالات::

$$2.67 \leq z$$

المؤسسة سليمة.

$$z \leq 1.81$$

المؤسسة عاجزة.

$$1.81 < z < 2.67$$

المؤسسة غير متأكدة.

حيث حقق نموذج ألتمان نجاحاً يقدر ب 95% من التصنيف الصحيح بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، وبعد ظهور نموذج شاع استعماله في الكثير من البنوك التجارية.

3- أعمال إدميستر "edmister": أجرى دراسته سنة 1972 على 84 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 42 مؤسسة سليمة و 42 مؤسسة عاجزة، كما اختار 19 نسبة مالية وتحصل على نموذج من 7 نسب فقط وهي:²

1- مزباني نور الدين والآخرون، استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرار، الملتقى الوطني السادس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 1955/08/20 سكيكدة، ص:10.

2 -R.Edmister, An empirique of Financial ratio analyses for Small, business fêlure prédiction, journal of finance and quantitative analyses, 1972.

$$Z=9.5-4.23x_1-2.93x_2-4.82x_3+2.77x_4-4.52x_5-3.56x_6-9.24x_7$$

وما يميز أعماله هو إدخال نظام الترميز على قيم المتغيرات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (3-5): قيم متغيرات نموذج إدميستر وفق نظام الترميز

المتغيرات	الشرط	في حالة تحقق الشرط	في حالة عدم تحقق الشرط
x_1	تدفق نقدي/ ديون قصيرة الأجل >0.05	$x_1=1$	$x_1=0$
x_2	أموال خاصة/ رقم الأعمال <0.07	$x_2=1$	$x_2=0$
x_3	[رقم الأعمال / مجموع المبيعات] / متوسط النسب في القطاع >-0.02	$x_3=1$	$x_3=0$
x_4	[دق أ/ أموال خاصة] / م ن في القطاع <-0.48	$x_4=1$	$x_4=0$
x_5	[المخزونات / مجموع المبيعات] / م ن في القطاع >-0.04	$x_5=1$	$x_5=0$
x_6	[قيم قابلة للتحقيق + ق جاهزة / دق أ] / م ن في القطاع >-0.34	$x_6=1$	$x_6=0$
x_7	[قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل] / م ن في القطاع >0.20	$x_7=1$	$x_7=0$

المصدر: العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص: 37.

4- أعمال اهلسون "ahlson": اهتمت دراساته في 1980 بالتنبؤ بمدى تعرض المؤسسات المالية

للأزمات، وقد استعملت لإظهار احتمال عدم التزام العميل بشروط الائتمان، وقد توصل في الأخير إلى

بناء نموذج من 6 متغيرات وهناك أعمال تصحيحية قام بها بوذي Bothy في سنة 1981 حيث ساهم في تطوير النماذج الخطية وتعديلها بشكل جعلها أكثر نفعا للبنوك التجارية، ولقد حصل على نموذج مشترك بين النماذج المستعملة في البنوك الأمريكية ونماذج مستعملة في البنوك الإنجليزية وهي:

$$Z=0.063X_1+0.92X_2+0.57X_3+0.014X_4$$

حيث: X_1 : رأس المال العامل /مجموع الأصول.

X_2 : الفائض الخام للاستغلال /مجموع الأصول.

X_3 : الاحتياطات /مجموع الأصول.

X_4 : الأموال الخاصة /مجموع الديون.

إن الدراسات السابقة هي دراسات أمريكية، ومن بين الدراسات الفرنسية نجد:

5- أعمال كونان وهو لدر "holder et Conan": قاموا بها في سنة 1978، تم حساب دالة التنقيط الخاصة بالمؤسسات الصناعية انطلاقا من 5 نسب مالية من ضمن 50 نسبة نذكرها على النحو التالي:¹

$$S=0.24R_1+0.22R_2+0.16R_3+0.87R_4+0.10R_5$$

حيث أن: R_1 : الفائض الإجمالي للاستغلال /مجموع الديون.

R_2 : الأموال الدائمة /مجموع الميزانية.

R_3 : قيم قابلة للتحويل + قيم جاهزة /مجموع الميزانية.

R_4 : مصاريف مالية /رقم الأعمال خارج الرسم.

R_5 : مصاريف المستخدمين /القيمة المضافة.

¹ - مزياني نور الدين والآخرين، استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

وتكون قاعدة التصنيف وفق هذه الدالة كما هو موضح:

$S < 4$: المؤسسة في وضعيو سيئة باحتمال عجز 65%.

$4 \leq S \leq 9$: المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز أعلى من 38% وأقل من 65%.

$S \geq 9$: المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز أقل أو يساوي من 38%

وما توصل إليه الباحثان أن النموذج يسمح بتوقع نسبة 75 من المؤسسات العاجزة خلال 3 سنوات مما يمكن من معرفة تدهور الوضعية المالية للمؤسسة في بدايته ويمكن التحكم فيه بصفة جيدة.

ثالثا: مراحل إعداد دالة التنقيط:

تمر بجملة من المراحل يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

1- اختيار العينة: العينة هي عبارة عن مجموعة من ملفات القروض لزبائن الجيدين والغير الجيدين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات.

أ- جدول حسابات النتائج.

ب- ملف طلب القرض.

ج- مخطط الخزينة.

مختارة بصفة عشوائية وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة ، وتصنف إلى مجموعتين:

- عينة لإعداد النموذج: وتستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.

- عينة لقياس دقة النموذج: تبين مدى صحة هذا النموذج.¹

1- محمد بن بوزيان، سوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، مؤتمر العلمي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الجزائر سعيدة، يومي 16-18 أبريل 2007.

2- **انتقاء المتغيرات:** بعد عملية اختيار العينة المدروسة، نقوم بالتوفيق بين المعلومات التي تم تجميعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة، ومنه معرفة النسب التي يعتمد عليها كمرجع لإعداد النموذج، وهذه المتغيرات تكون إما محاسبية (الفوائد...)، وإما فوق المحاسبية.

3- **التحليل الاستقصائي أو التحليل التمييزي للعينة:** هو التقنية الإحصائية المعتمد عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييم، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أو النسب) سواء كانت رقمية (النسب المالية، رقم الأعمال..) أو غير ذلك (فوق المحاسبية) والمستخرجة من ملفات القرض وهذا باستعمال برنامج الإعلام الآلي.

إن المتغيرات المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى دالة القرض التنبؤي والتي تسمح بإعطاء كل مؤسسة نقطة أو علامة يرمز لها بالرمز Z وتكتب على الشكل الموالي:

$$Z = \sum a_i R_i + \beta$$

حيث: a_i : المعاملات المرتبطة بالنسب R_i (معاملات التسوية أو الترجيح).

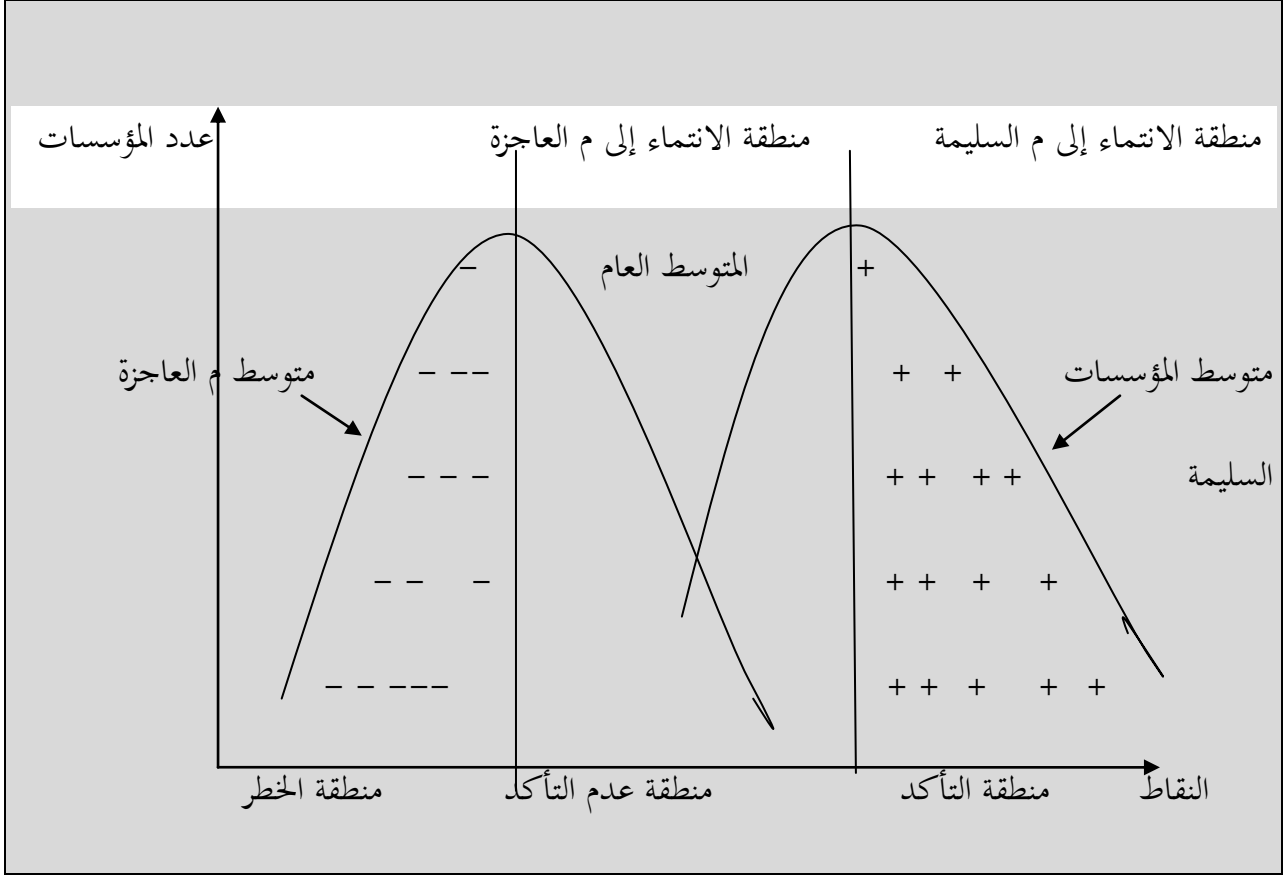
R_i : النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.

β : ثابت ويعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.

4- **تعيين نقطة التمييز:** إن التحليل التمييزي يعطي بعض النسب الأكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (مؤسسة) مما يسمح بتشكيل سحابة نقط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة) والمؤسسات الغير جيدين وباستعمال التحليل الاستقصائي تصنف هذه المؤسسات إلى فئتين¹ كما هو موضح في الشكل الموالي.

1- محمد بن بوزيان، سوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنبؤي، مؤتمر العلمي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الجزائر سعيدة، يومي 16-18 أبريل 2007.
- (*) النقطة الحرجة: هي قيمة لإحصاء الاختيار تقسم منطقة الاختيار إلى منطقة قبول وأخرى منطقة الرفض.

الشكل رقم 3-5: بيان توزيع نقاط المؤسسات السليمة والعاجزة



المصدر: بن عمر خالد، تقدير مخاطر القرض وفق الطرق الإحصائية، مرجع سبق ذكره، ص.94

5- تحديد النقطة الحرجة: يعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة، يجب على البنك تحديد النقطة الحرجة (*) التي تمثل النقطة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول، تحسب النقطة النهائية كما يلي:

$$Z=(n_0z_0+n_1z_1)/(n_0n_1)$$

علما أن: Z: النقطة الفاصلة (الحرجة)

n_0 : عدد المؤسسات العاجزة

n_1 : عدد المؤسسات السليمة

z_0 : متوسط نقاط المؤسسات العاجزة

z_1 : متوسط نقاط المؤسسات السليمة

بعد تحديد النقطة Z يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية لها والنقطة الحرجة وذلك من خلال:

- المؤسسات سليمة: هي المؤسسات التي تكون نقطتها أكبر أو تساوي Z.
 - المؤسسات العاجزة: هي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية أصغر تماما من Z.
- 6- قياس دقة النموذج:** بعد إعداد النموذج يقوم باختبار صحته الأمر الذي يتطلب حساب مؤشر أساسي¹ يسمى "نسبة التصنيف الصحيح" وإجراء ذلك يتم الاستعانة بالجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): معدلات التصنيف الصحيح

المجموع	تصنيف المؤسسات حسب نتائج النموذج		تصنيف المؤسسات حسب حالتها الحقيقية
	مؤسسة عاجزة	مؤسسة سليمة	
N_1	b	a	م السليمة
N_2	d	c	المؤسسات العاجزة

المصدر: بن عمر خالد، تقدير المخاطر القرض وفق الطرق الإحصائية، مرجع سبق ذكره، ص 95.

$$N_1 = a + b \quad \text{مع العلم أن:}$$

$$N_2 = c + d$$

حيث: a: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.

b: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.

c: عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة

d: عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.

1- بن عمر خالد، تقدير مخاطر القرض وفق الطرق الإحصائية، مرجع سبق ذكره، ص: 94-95.

N_1 : عدد المؤسسات السليمة في العينة.

N_2 : عدد المؤسسات العاجزة في العينة.

إذن: - نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة: $t_1 = a/N_1$

- نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة: $t_2 = d/N_2$

المطلب الثاني: طريقة رجال القرض **crédit-men**

تعد طريق رجال القرض من بين الطرق الإحصائية المعتمدة في مواجهة المخاطر الائتمانية والمساعدة على اتخاذ القرار الصائب فيما يتعلق بقرار منح أو عدم منح الائتمان.

أولاً: نشأة وتعريف طريقة رجال القرض

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم **crédit-men**، والتي يقصد بها رجال إحصائيون في دراسة القرض البنكي يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية باعتماد على مبدأ أساسي هو إضافة مؤشرات اقتصادية تنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية التي يتم مقارنتها مع نسب مثالية محددة مسبقاً بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة بإضافة إلى إعطاء كل عامل ترجيحاً خاصاً به تحدد قيمته من خلال تجربة مسيري القروض ليتم في الأخير تنقيط كل مؤسسة أرادت لتقييم. تعتمد هذه الطريقة في عملها إلى إعطاء كل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها بناءً على ثلاث عوامل أساسية والمكونة في مجملها لوضعية المؤسسة:¹

1- العامل الشخصي: يتعلق بتقييم كفاءة المسيرين والمستخدمين وعلاقة العمل بينهم داخل المؤسسة،

ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40%.

1- سليم بن يوسف، أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، جامعة حاج لخضر باتنة، ص 9-10.

2- العامل الاقتصادي: يبين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي أي وضعيتها العامة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه... والوضع التنافسي لها ومدى تأثيره على نشاطها، معامل ترجيح هذا العامل هو 20%.

3- العامل المالي: يبين الحالة المالية للمؤسسة وذلك باستناد إلى ميزانيتها وبالتالي يكون التقييم المالي بتحليل بعض عناصر ميزانيتها، ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40%.

- إن الوضعية المالية يتم تقديرها باعتماد على التركيبة N الناتجة عن معدل المرشح ل 5 سنوات والمبين في الشكل التالي:

الجدول رقم 3-7: النسب المرجعية لطريقة رجال القرض

رقم النسب	النسب	معاملات الترجيح	معنى النسبة
R ₁	القيم القابلة للتحقيق+القيم الجاهزة /الديون قصيرة الأجل	25%	السيولة المختصرة
R ₂	أموال خاصة/ديون متوسطة+د طويلة الأجل	25%	الاستقلالية المالية
R ₃	أموال خاصة / قيم ثابتة صافية	20%	تمويل القيم الثابتة
R ₄	رقم الأعمال السنوي/المخزونات	10%	دوران المخزون
R ₅	رقم الأعمال TTC/مجموع الحقوق	10%	دوران العملاء
المجموع	-	100%	-

المصدر: سليم بن يوسف، أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض، مرجع سبق ذكره، ص:10.

- بعد ذلك يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس مع نسبة مثالية استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط، وليكن وسيط النسب المستخرجة من مجتمع المؤسسات المقارنة مع المؤسسة المدروسة J بواسطة العلاقة التالية:¹

$$R_i = \frac{\text{النسبة } i \text{ للمؤسسة}}{\text{النسبة المثالية } i}$$

ويتم تحديد المعدل المرجح وفق العلاقة التالية:

$$N = \sum_{n=1}^{n=5} a_i R_i = 0.25R_1 + 0.25R_2 + 0.2R_3 + 0.2R_4 + 0.1R_5$$

حيث: N : النتيجة النهائية للمؤسسة J

a_i : معامل الترجيح المرتبط بالنقطة i

R_i : النسبة i المثالية

- المؤسسة المثالية هي صاحبة التنقيط 100% ومنه يمكن الحصول على حالتين:

الحالة الأولى: $N > 100\%$ الوضعية المالية للمؤسسة أحسن من الوضعية المالية للمؤسسة المثالية وبالتالي إمكانية الحصول على القرض.

الحالة الثانية: $N < 100\%$ الوضعية المالية للمؤسسة أسوأ من وضعية المؤسسة المثالية وبالتالي حصول الحصول على قرض ضئيلة تحتاج دراسة أعمق.

ثانيا: مزايا وعيوب طريقة رجال القرض

1- العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

هي طريقة كباقي الطرق مع مزاياها فهي لا تخلو من العيوب، لذا سنحاول عرض أهم المزايا وعيوب الطريقة من خلال العناصر التالية:¹

1- مزايا طريقة رجال القرض:

إن طريقة رجال القرض تناولت وضعية الزبون الطالب للقرض (المؤسسة الطالبة للقرض) بجميع جوانبها سواء العامل الشخصي، الاقتصادي والمالي، حيث أعطت كل عامل نقطة حسب تأثيره في المؤسسة وبهذا يكون قرار منح القرض موضوعيا وأكثر دقة وأقل عشوائية.

2- عيوب طريقة رجال القرض: تطبيق هذه الطريقة صعب نوعا ما في البنوك ويمكن إدراج صعوباته في ما يلي:

- أ- في حالة عدم توفر نظام معلوماتي كفيلا بتزويد المؤسسات والهيئات المالية بكل ما يتعلق بمجال نشاطه.
- ب- عدم وجود مؤسسة متخصصة في بيع المعلومات.
- ج- صعوبة الحصول على النسب المثالية لعدم وجود مؤسسات قوية ذات توازن هيكلية ومالي والتي يمكن استخراج هذه النسب منها.

المطلب الثالث: طريقة التقيط المالي Rating

تعد طريقة التقيط المالي من بين الطرق الإحصائية المعتمدة في تقدير الخطر الائتماني المساعدة في التوصل إلى القرار الصائب بشأن منح الائتمان أو عدم منحه.

أولا: تعريف وشرح طريقة التقيط المالي

يمكن توضيحها من خلال العناصر التالية:

1- سمير درويش، محاولة التنبؤ بخطر منح القروض البنكية بطريقة القرض التقيطي، مذكرة مهندس دولة، تخصص تخطيط وإحصاء، المعهد الوطني للتخطيط الجزائر، 2006، ص: 44-45.

1- تعريف طريقة التنقيط المالي: هي كلمة إنجليزية تعني التقييم، وقد استعملت الجمعية الفرنسية للبنوك كلمة Notation لتعبير عنها، فالتنقيط المالي هو نظام مالي لتقييم الخطر المرتبط بالالتزامات ملخص في نقطة تسمح بتقييم صاحبها حسب طبيعة وخصائص الالتزامات، طبقت هذه الطريقة منذ زمن في الو م أ حيث تتعلق بوضع حكم على قيمة الإمضاء لمؤسسة وتحديد قدرتها على الوفاء بديونها وذلك من خلال اختيار الحالة المالية للمؤسسة وتقييمها بعد تحليل المردودة وهيكل الميزانية.¹

2- شرح أسلوب التنقيط المالي: تتم عملية التنقيط المالي وفق عدة خطوات يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-6): خطوات عملية التنقيط المالي



¹ - بلجيلالي فتيحة، محاولة تطبيق بعض الطرق الكمية لتقدير خطر عدم التسديد القرض، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

Scoure: Dainel karyotis, **la notation financière un nouvelle approche de risqué**, ED la revue banque, édition 2^{eme} Semestre, 1995, p : 25.

الزبون الذي يريد الحصول على نقطة بقيمة مالية ملزم بتقديم الملف لمصالح التنقيط والذي يحتوي على جميع المعلومات القانونية والمحاسبية الخاصة به، بعد ذلك تشترط مصالح التنقيط في عملية دراسة فهي لا تأخذ فقط بعين الاعتبار المعطيات المتوفرة في الملف وكذلك وضعية الزبون في السوق وخطر قطاع النشاط، وبعد الدراسة يتحصل الزبون على نقطة يعبر عنها وفق إحدى أكبر مصالح التنقيط المشهورة عالمياً(*) مثل: Moody's و Standard poor's , Fitch IBCA، هذه النقطة تعكس وضعية الزبون ويمكن تعديلها باستمرار إذا توفرت معلومات جديدة. إن نتيجة عملية التنقيط تكون بعد تحليل المؤسسة الطالبة للتنقيط من الجوانب التالية:¹

1- الجانب الأول (دراسة محيط المؤسسة): يعني الأخذ بعين الاعتبار التحليل الاقتصادي الكلي من أجل دراسة القرارات السياسية والاجتماعية وتأثيرها على الاقتصاد ككل.

2- الجانب الثاني (دراسة الخطر التجاري): إن الخطر التجاري ينتج على المنافسة ضمن نفس القطاع وتوقع المؤسسة في السوق ومدى تأقلمهم مع محيطها وذلك بتشخيص من حيث:

أ- قطاع النشاط: وذلك من خلال دراسة حال الذي توجد فيه المؤسسة (السوق المحلي أو الأجنبي، الزبائن، المنافسين...).

ب- موقع المؤسسة: ويتناول وضعية المؤسسة في السوق عن طريق معرفة مختلف نقاط القوة والضعف وقدرتها على الاستمرارية من خلال رقم أعمالها في عدة سنوات.

3- الجانب الثالث (دراسة الحالة المالية): في ظل هذا الدراسة يتم التطرق إلى عنصرين مهمين وهما على التوالي:

1 - Daniel Karyotis, Ibidem, p:25

*وكالات التصنيف الائتماني الأمريكية

أ- الشكل المحاسبي للمؤسسة: حيث يتم دراسة مدى إتباع المؤسسة للمعايير المحاسبية.

ب- التحليل المالي للمؤسسة: يعتمد التحليل المالي على دراسة الجوانب التالية:

- المرد ودية: تولى مصلحة التنقيط اهتماما خاصا بالمرد ودية لأنها تضمن للمؤسسة دوام وسهولة التعامل مع دائئها من موردين وبنوك، وبالتالي تسمح باستقرارها وبقائها، تعتمد على عدة نسب مالية في قياسها منها :

الميكلة المالية: من أهم العناصر التي تحدد صلابة المؤسسة وإمكانيتها.

التمويل الذاتي: وهو مؤشر تعطي له مصلحة التنقيط أهمية كبيرة فهو يدل على مصدر تمويل المؤسسة

المرونة المالية: مؤشر دال على قدرة المؤسسة على التأقلم ومواجهة الحوادث غير منتظرة.

- السياسة المالية: تقوم مصلحة التنقيط بمراقبة توافق السياسة المالية للمؤسسة مع الأهداف السياسية التي وضعتها، أي هل موارد المؤسسة كافية لتحقيق هذه الأهداف¹؟

ثانيا: عرض سلالم التنقيط:

ضمن أنضمه التنقيط تكون النقاط مدرجة حسب سلم متقن متناقص من A إلى D حيث يشير هذا التنقيط أنه كلما كانت النقطة مرتفعة يكون احتمال العجز ضعيفا على المدى القصير والطويل.

الجدول رقم 3-8 : سلالم التنقيط المختلفة

المصالح التنقيط	المدى القصير	المدى الطويل
Standard and poors	(A-1): قدرة قوية على التسديد عند الاستحقاق	AAA : قدرة ممتازة
	(A-2): قدرة كافية على التسديد	AA : قدرة جيدة جدا على تسديد الديون والفوائد
	(A-3): قدرة على التسديد تبقى مقبولة	A: قدرة على تسديد الديون والفوائد

¹ - بلجياي فتيحة، محاولة تطبيق بعض الطرق الكمية لتقدير خطر عدم التسديد القرض، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

<p>BBB: قدرة كافية لتسديد الديون والالتزامات</p> <p>BB: عدم التأكد من التسديد والخطر متزامن</p> <p>B: درجة عالية من الخطر وعدم التأكد</p> <p>C- CC-CCC: احتمال متزايد للعجز عن التسديد</p> <p>D: عجز عن التسديد</p>	<p>الاستحقاق</p> <p>B: نوع من صفة التردد عند الاستحقاق لتسديد</p> <p>C: التسديد عند الاستحقاق مشكوك فيه</p> <p>D: عدم التسديد السابق للالتزامات والفوائد</p>	
	<p>EN₁: قدرة ممتازة على تسديد الديون والفوائد عند الاستحقاق</p> <p>EN₂: قدرة قوية على تسديد الديون والفوائد عند الاستحقاق</p> <p>EN₃: قدرة كافية على تسديد الديون عند الاستحقاق</p> <p>EN₄: عدم التأكد من تسديد الديون والفوائد عند الاستحقاق</p>	<p>IBCA notations</p>
<p>A_{aa}: التزامات ذات نوعية جيدة</p> <p>A_a: التزامات ذات نوعية عالية حسب كل المعايير</p> <p>A: التزامات عالية في صنف النوعية المتوسطة</p> <p>B_{aa}: التزامات ذات نوعية متوسطة</p> <p>B_a: عدم التأكد من التسديد عند الاستحقاق</p> <p>B: قدرة على تسديد التزامات ضعيفة</p>	<p>PRIME₁: قدرة عالية على تسديد الالتزامات</p> <p>PRIME₂: قدرة متوسطة على تسديد التزامات</p> <p>PRIME₃: قدرة مقبولة على تسديد الالتزامات</p>	<p>Moody's</p>

<p>C_{aa} : التزامات ذات نوعية ضعيفة</p> <p>C_a : التزامات ذات مخاطر عالية</p> <p>C : التزامات ذات ن ضعيفة جدا</p>	
--	--

المصدر: العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مرجع سبق ذكره، ص71.

ثالثا: مزايا وعيوب طريقة التنقيط المالي:¹

تحمل طريقة التنقيط المالي في طياتها كغيرها من الطرق الإحصائية العديد من المزايا والعيوب يمكن إيجازها في ما يلي:

1- مزايا طريقة التنقيط المالي: لها عدة مزايا يمكن إيجازها في ما يلي:

أ- تعتبر النقطة النهائية لعملية التنقيط المالي خلال عدة جوانب متعلقة بمؤسسة انطلاقا من هذه النقطة يمكن اتخاذ قرار موضوعي ودقيق حول منح القرض(الائتمان).

ب- إمكانية برمجة الرموز المعتمدة في الطريقة لاتخاذ القرار بشكل مبسط ومقبول عالميا مما يسمح بسهولة استعمال هذه الطريقة.

2- عيوب طريقة التنقيط المالي: وتتمثل نقائص طريقة التنقيط المالي في:

أ- تستغرق هذه الدراسة وقتا طويلا وتكلفة قد تلحق خسائر بالبنوك، وعليه من الواجب توفر مراكز خاصة بهذه الدراسات.

ب- لا يأخذ التنقيط المالي بعين الاعتبار خصوصيات نشاط المؤسسة وقدرات مسيرها.

ج- لا يأخذ التنقيط المالي بعين الاعتبار العوامل الظرفية كمكان وزمن طلب القرض.

¹ - بلجياي فتيحة، محاولة تطبيق بعض الطرق الكمية لتقدير خطر عدم التسديد، مرجع سبق ذكره، ص: 71.

خلاصة الفصل الثالث:

إن تنوع القروض المصرفية ينطوي على مخاطر جمة وتعد المخاطر الائتمانية (عدم التسديد) من أبرزها على الإطلاق، ولتقدير هذا الخطر فإن المصرفي يلجأ إلى تشخيص مختلف العناصر المرتبطة بالنشاط المراد تمويله، وعلى اعتبار حتمية المخاطر الائتمانية ضمن النشاط البنكي فإن هذا الأخير يعتمد على إجراءات وقائية من أجل ضمان استرجاع أمواله، غير أن استبعاد الخطر يعد من الأهداف الصعبة المنال والتحقق، مما جعل البنك يستنجد بوسائل وقائية أخرى مكملتها باللجوء إلى المنهج الكلاسيكي الذي يعتمد على التحليل المالي بمختلف أساليبه سواء بمؤشرات التوازن المالي، النسب المالية أو المقارنة...، وإما باللجوء إلى منهج ذو طابع إحصائي والذي يحمل بداخله مجموعة من الطرق كطريقة القرض التنقيطي، التنقيط المالي وكذا رجال القرض والتي أثبتت مدى نجاعتها وكفاءتها ودقتها في تحديد المخاطر.

ومهما يكن فالدراسة العلمية والتزام الحيطة والحذر عند منح القروض من شأنه أن يضمن ترشيد القرارات المالية للبنك لمواجهة المخاطر الائتمانية والتقليل من حدتها وأثارها السلبية على نشاط البنك.

الفصل الرابع: تقدير المخاطر الائتمانية وفق طرق الإحصائية

وانعكاسها على كفاية رأس المال -BADR-

على اعتبار أن الأساليب الكمية المالية والإحصائية تعتبر من الأساليب الأكثر استعمالاً في البنوك التجارية لتقدير المخاطر الائتمانية والتي أثبتت نجاعتها من خلال درجة الثقة والتأكد في نتائجها المتوصل إليها.

لذا سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري ميدانياً في البنوك التجارية، وعلى اعتبار أن طريقة القرض التنقيطي وطريقة رجال القرض من بين الطرق الأكثر فعالية والمتبعة في تحديد المخاطر والتي يمكن أن تساعد في اتخاذ قرار منح أو عدم منح الائتمان، لذا أردنا تطبيقهم في البنوك الجزائرية - بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة السوقر [546]، حيث تم استهداف عينة مكونة من مجموعة مؤسسات استفادت من قروض بالبنك معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل التمييزي لاستخراج معلومات أكثر دلالة على الملاءة المالية للمؤسسات، مع ارتكاز الدراسة الميدانية على نموذج SPSS لبناء نموذج القرض التنقيطي ومن ثم توضيح مدى تأثير قياس المخاطر الائتمانية بالطرق الكمية (طريقة القرض التنقيطي وطريقة رجال القرض) على كفاية رأس المال.

ومن هذا المنطلق تم تبويب الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: تطبيق نموذجي القرض التنقيطي ورجال القرض لقياس المخاطر الائتمانية في بنك BADR وأثرها على كفاية رأس المال.

المبحث الأول: البطاقة الفنية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أكثر البنوك التجارية الجزائرية شهرة نجد بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البدر)، والذي أعطته الجزائر مكانة مرموقة في سبيل تحقيق التوازن والاستقرار وكذا توفير التسهيلات اللازمة للفلاحين وبنك البدر هو الرائد في هذا المجال.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعتبر بنك ودائع وهو ملك للدولة خاضع للقانون التجاري يهدف أساسا إلى تشجيع وتمويل المشاريع خاصة الفلاحية منها.

أولا: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹

1- نشأته: ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982 بموجب مرسوم رقم 82-106 الذي ظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائر (BNA) وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

ويعد بنك البدر شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 33 مليار دينار جزائري، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض 90/10 المؤرخ في 14-04-1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية، تشجيع عملية الادخار والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة.

2- تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: هو مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم المذكور أعلاه، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، بدءاً بتدعيم فروعها علي مستوي التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 295 وكالة و 39 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف، وهو في تطور مستمر حيث أنه يضع استراتيجيات لتطوير وتحديث وسائلها من أجل تحسب نوعية خدماتها من حيث الوفرة، النوعية والسرعة.

ثانيا: وظائف وأهداف البنك:

1- وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يسعى البنك إلى تحقيق عدة أهداف من وراء مزاوله نشاطه منها:

أ- وضع سياسة اتصال فعالة لتحقيق الأهداف المخططة من خلال:

- العمل علي مواجهة مخاطر الصرف علي القروض الخارجية بصفة عقلانية.
- تطوير مستوي هيئة الموظفين و إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات.
- إعطاء الدعم الإعلامي.

ب - عرض المنتجات والخدمات الجديدة من خلال:

- تصفية المشاكل المالية.
- أخذ الضمانات الملائمة و تطبيقها ميدانيا.
- تمويل التجارة الخارجية.
- الاستقبال الجيد للزبائن واحترامهم و الرد علي طلباتهم بجدية.
- تمويل المشاريع الداخلية في إطار تشغيل الشباب.

ج - تطبيق الخطط والبرامج الداخلية وفق سياسة الحكومة وهذا لتحقيق:

- تطوير الموارد و العمل علي رفعها وتحسين تكاليفها.

- الاستعمال الرشيد للإمكانيات التي تمنحها السوق المالية.

- مساندة التطور الحاصل في عالم المهنة المصرفية وتقنياتها.

2- أهداف البنك: من أهم الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها ما يلي:

أ- تشجيع الادخار.

ب- استعمال تلك المدخرات بمنحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل.

ج- المساهمة المباشرة وغير مباشرة في حل مشكل عن طريق القروض العقارية الممنوحة لأفراد أو التعاونيات العقارية.

و- فتح أبواب وفرص الشغل والحد من البطالة وذلك من خلال مجموعة من القروض متوسطة الأجل في

إطار دعم وتشغيل السباب من خلال: [ansej- angem-cnac].

هـ- تشجيع الصادرات والواردات عن طريق منح القروض التجارية الخارجية لاسيما الاعتماد المستندي

[CRE DOC].

ثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يملك بنك الفلاحة والتنمية الريفية هيكلًا وشكلًا تنظيميًا خاصًا به يخدم مصالحه العامة ويجدد العلاقات

الرسمية بين أطراف التنظيم، ويعتمد تنظيم البنك على شكلين هما:

1- التنظيم المركزي: ويشمل ما يلي:

- مجلس إداري برئاسة الرئيس المدير العام (P.D.G).

- مديريات عامة مساعدة، على رأس كل منها مدير عام مساعد، ويتفرغ بعض منها إلى مديريات فرعية

أخرى حسب ما بينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتتكون المديريات العامة من:

- المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل، المديرية العامة المساعدة للمراقبة والتطوير.

- المديرية العامة المساعدة للإعلام الآلي، المحاسبة والصندوق.

- المديرية العامة المساعدة للعمليات الدولية.

- المديرية العامة المساعدة للموارد والتعهدات.
- المديرية الاتصال والتسويق.
- المفتشية العامة لمستشارون واللجان الذين يقومون بمراقبة وإعطاء النصائح.

2- التنظيم اللامركزي: ويشمل بدوره ما يلي :

أ- المجموعة الجهوية للاستغلال: G.R.E:

التي تتولى مهمة تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة ومتابعة الوكالات البنكية التي هي تحت مسؤوليتها، غالباً ما تكون هذه المجموعات الجهوية للاستغلال ولائية حيث يمتلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للاستغلال، ولكن عدد الوكالات البنكية التابعة لها مختلفة حسب المنطقة وحسب حجم العمل.

ب- الوكالة المحلية للاستغلال: G.R.E: تتمثل في الوكالة البنكية الفلاحية والتنمية الريفية تكون

تابعة للمديرية العامة وتحت رقابة إحدى المجموعات الجهوية للاستغلال، تقوم بمعالجة جميع أو بعض العمليات البنكية حسب مناطق تواجدها وما يقتضيه عملها.

المطلب الثاني: تقديم الوكالة الجهوية للاستغلال - بالسوق -

أولاً: نشأة وتعريف الوكالة

لقد كان إنشاء مؤسسة مالية متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي ضرورة اقتصادية تهدف إلى النهوض بهذا القطاع الذي عان من سوء التسيير وقلة الاهتمام من طرف الدوائر وفي هذا الإطار تم إنشاء بنك الفلاحي وطني بتيارت بموجب المرسوم رقم 2-106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982، شأنه في ذلك نشأة البنك الفلاحي الوطني وتحمل الوكالة رقم 546 برأسمال قدره 33 000 000 000 دج وهي تابعة للمديرية الجهوية للاستغلال بتيارت، والتي بدورها تتكون من 13 وكالة محلية وهي على التوالي: تيارت (541-554)، رحوية، فرندة، تسمسليت، مهدية، سوقر، شلالة، ثنية الحد، تحمرت، مدريسة، لرجام، كرمس.

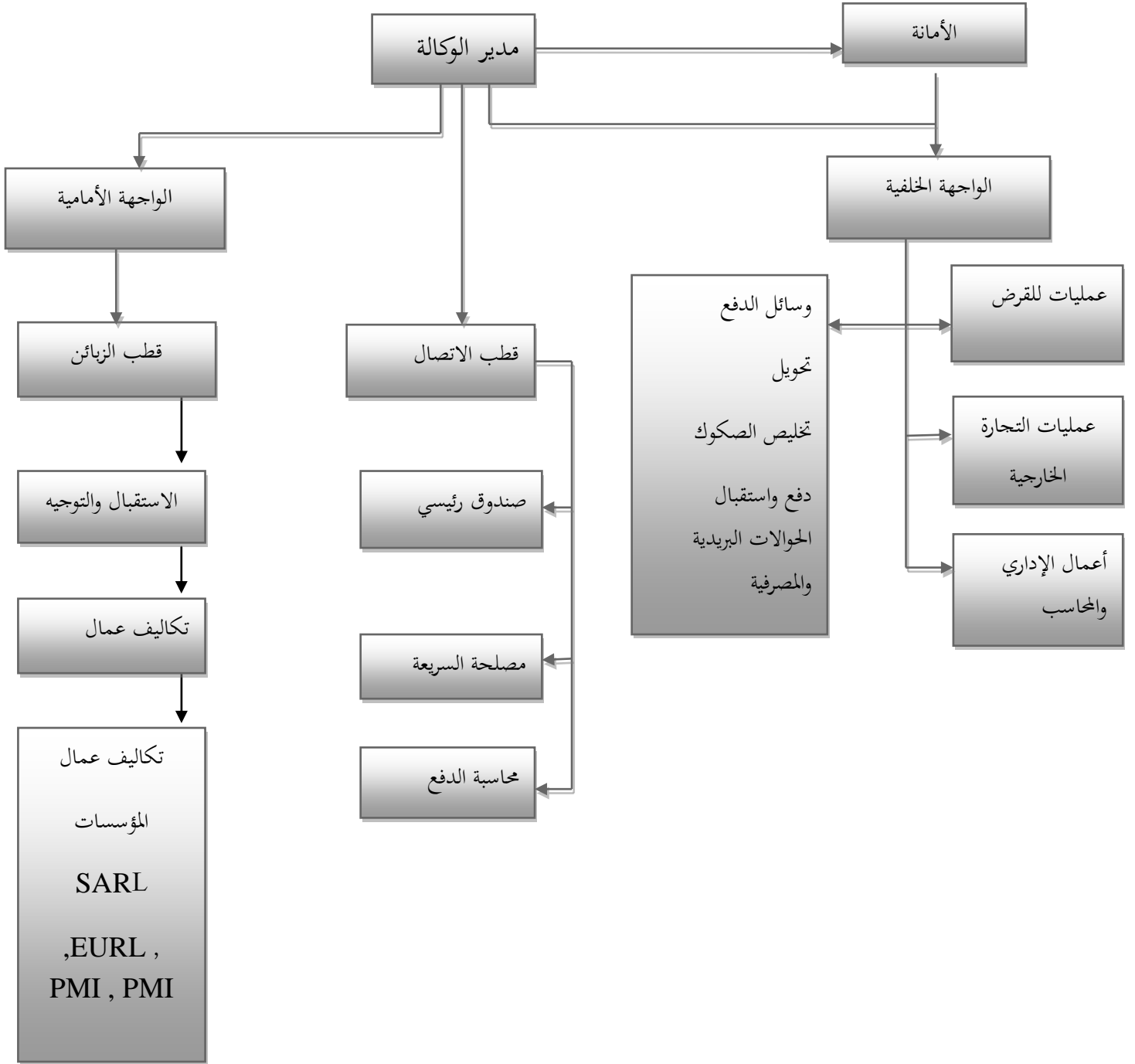
ثانياً: مهام الوكالة

لكي تصل الوكالة لأهدافها المنشودة، تحاول تحقيق رغبة الزبائن بإرضائهم والوكالة هي ممثل البنك، فهي تربط مباشرة بين البنك والمتعاملين معه، وهي الممول الأول عن القيام بالوظائف المصرفية مباشرة مع المتعاملين كما تتمتع الوكالة بقوانين التسيير المحددة والمسموح بها، وهي تشكل صورة البنك التي تضمن تطور مرد ودية رأسمالها التجاري وهي تتميز بميزة التفاؤل حيث تحاول استقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن إلى صناديقها، وذلك من خلال وضع كل امكائتها ومنتجاتها مع علاقاتها مع الأخذ بعين الاعتبار خطورة أو شكوك خزينة المرد ودية تحقق كل العمليات الخاصة بالزبائن.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لوكالة السوق [546]

يتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من عدة مصالح تسعى كل منها جاهدة إلى رفع من قيمة ومكانة البنك حيث تختلف مهامها من الواحدة لأخرى ويمكن إبراز الهيكل التنظيمي للوكالة كما يلي:

الشكل رقم 4-2: الهيكل التنظيمي لوكالة السوقر [546]



المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوقر [546]

المطلب الثالث: الأسس المعتمدة من الوكالة في دراسة ملفات منح الائتمان

قبل البدء في تكوين ملف منح الائتمان لبد من التأكد من وجود حساب جاري خاص بالزبون وإن لم يوجد يطلب من العميل فتح حساب باسمه الخاص ثم يطلب منه جلب الوثائق الضرورية لتكوين الملف ، ومنى أهم هذه الوثائق نجد: ¹

أولاً: مكونات ملف القرض:

لكي يتحصل الزبون أو المؤسسة على قرض وجب عليه تقديم ملف يحمل الوثائق التالية:

- 1- طلب الحصول على قرض الذي يحدد فيه الزبون قيمة القرض التي يطلبها وكذا نوع القرض ومدته.
- 2- ميزانيات وجدول حسابات النتائج، فحتى تتمكن وكالة البنك من أخذ صورة معقولة عن الوضع المالي للزبون فإنها تطلب منه تقديم ثلاث ميزانيات وثلاث جداول حسابات النتائج متتالية للسنوات الأخيرة.
- 3- مخطط الميزانية وذلك بهدف إعطاء صورة واضحة عن فترات التي تكون فيها خزينة المؤسسة سالبة والفترات التي تكون فيها موجبة.
- 4- شهادات جبائية وشبه جبائية، والتي تدرج ضمن وثائق طلب القرض لتوضيح وضعية الزبون تجاه مصلحة الضرائب والدائنين الآخرين.
- 5- عقود ملكية للتأكد من خلالها حول قيمة الثروة الحقيقية التي يملكها الزبون.
- 6- وثائق أخرى: مثل نسخة من السجل التجاري، الفواتير وجدول التمويل وغيرها.

ثانياً: عناصر دراسة ملف القرض:

يمكن تقسيمها إلى أربع أقسام:

1- تقديم المؤسسة: ويرتكز تقديم المؤسسة على المعلومات التالية:

أ- الشخصية الاعتبارية.

ب- تاريخ الإنشاء.

ج- تاريخ الدخول في العلاقات مع البنك.

د- الطبيعة القانونية.

¹ بناءً على تصريحات موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوكالة (مصلحة القروض)

و- مبلغ رأس المال وتوزيعه.

هـ- عنوان المقر الرئيسي للشركة.

ي- المشاريع المستقبلية المؤسسة.

2- القروض المطلوبة: هذا القسم لا يركز على دراسة القروض المطلوبة فقط وإنما يقارن بين المنتجات

السابقة والطلب الحالي، وما يجب ذكره:

أ- نوع وشكل القرض.

ب- المبالغ الممنوحة سابقا مع تواريخ استحقاقها.

ج- الضمانات وقيمتها.

د- القروض المطلوبة مع تواريخ استحقاقها التقديرية.

و- التزامات المؤسسة اتجاه البنوك الأخرى.

ثالثا: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة

تتم دراسة الوضعية المالية للمؤسسة والتأكد من صحتها ومقدرتها باستعمال تقنية التحليل المالي أما التقييم المالي لمشاريع الاستثمار تتم بدراسة وتقييم المر دودية المستقبلية لهذا المشروع للتأكد من صحته المالية.

رابعا: الضمانات

تتم دراسة الضمانات على اختلاف أنواعها:

أ- الضمانات الشخصية: وهي التي تتطلب تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن.

ب- الضمانات الحقيقية: وتشمل القيم المنقولة والغير المنقولة (السلع والخدمات، التجهيزات والعقارات).

المبحث الثاني: تطبيق نموذجي القرض التنقيطي ورجال القرض لقياس المخاطر

الائتمانية في بنك BADR وأثره على كفاية رأس المال

إن تقدير وقياس المخاطر الائتمانية وفق تقنية القرض التنقيطي ورجال القرض في البنوك التجارية بات متداول ومتعامل به نظرا لما تتميز به من دقة وفعالية وكذا السرعة في اتخاذ القرار

المطلب الأول: تقدير المخاطر الائتمانية وفق أسلوب القرض التنقيطي

أولا: جمع المعطيات وتحليلها:

وتعد من المراحل الأساسية لبناء الدراسة الإحصائية:

1- جمع المعطيات: للقيام بدراسة تم استهداف مجتمع مكون من مجموعة من المؤسسات استفادت من

قروض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوق [546]:

أ- اختيار العينة المستهدفة: تم اختيار العينة بطريقة عشوائية تتكون من 46 مؤسسة وتشمل على:

31 - مؤسسة سليمة: وهي المؤسسات التي لم تلقى أي صعوبات مالية في تسديد ديونها أو تأخير في التسديد.

15 - مؤسسة عاجزة: وهي المؤسسات التي عرفت صعوبات مالية في تسديد ديونها.

ب- دراسة طبيعة المتغيرات: تتم عملية جمع المتغيرات على مستوى مصلحة القروض بالبنك وصنفت هذه المتغيرات حسب طبيعتها إلى:

- المتغيرات المحاسبية (الكمية): هي متغيرات قياسية تأخذ قيما عددية يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة وفي دراستنا تم الاعتماد على 14 نسبة وهي موضحة في الجدول الموالي: [تعيين النسب موضح في الملحق رقم 03]

الجدول رقم 4-1: يمثل المتغيرات المحاسبية (الكمية)

المتغيرات	تعيين النسبة
R ₁	السيولة العامة
R ₂	السيولة المختصرة
R ₃	رقم الأعمال / مجموع الأصول
R ₄	السيولة الحالية
R ₅	القيم الثابتة / أموال الخاصة
R ₆	التمويل الدائم
R ₇	الاستقلالية المالية
R ₈	مصاريف المستخدمين / رقم الأعمال
R ₉	التمويل الخارجي
R ₁₀	ديون قصيرة الأجل / أصول دورية
R ₁₁	هامش الربح
R ₁₂	نسبة العائد على الأصول
R ₁₃	معدل دوران الأصول الجارية
R ₁₄	معدل دوران الأصول الغير جارية

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق البنك

- المتغيرات الفوق المحاسبية (الكيفية): وهي المتغيرات ذات طابع كيفي تتمثل في المعلومات مستخرجة من الميزانيات المرفقة مع طلبات القروض، حيث تم الاعتماد 5 متغيرات يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-2: المتغيرات الكيفية (الغير المحاسبية)

المتغيرات	تعيين النسبة
عمر المؤسسة Age	يحدد وفق العلاقة التالية: تاريخ طلب القرض - تاريخ إنشاء المؤسسة
قطاع النشاط secteur	نوع نشاط المؤسسة: 1- الصناعية 2- التجارية 3- الخدمات 3- الفلاحة
الصفة القانونية statut	1- ش ذ م م 2- مؤسسات جماعية 3- ش ذ ش م
نوع الضمان typage	1- ضمانات الشخصية 2- ضمانات الحقيقية 3- الضمانات الشخصية + الحقيقية
أقدميه المؤسسة Anc	يحدد وفق العلاقة التالية: تاريخ طلب القرض - تاريخ الدخول في العلاقة مع البنك

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على وثائق البنك

ج- جدول المعطيات أو مصفوفة البيانات: بعد الحصول على المعطيات اللازمة، نقوم بتجميعها في المصفوفة حيث أن كل سطر يمثل زبون (مؤسسة) وكل عمود يمثل متغير (كمي أو كيفي) وبالتالي نحصل على 46 سطر (مؤسسة) و 19 عمود (متغير) بالإضافة إلى عمود نضع فيه وضعية المؤسسة نرمز لها بالرمز (S)

إما مؤسسة سليمة أو مؤسسة عاجزة

وانطلاقاً من هذه المعطيات يمكننا توضيح شكل المصفوفة كما يلي:

الشكل رقم 4-3: مصفوفة البيانات

R E	$R_1 \dots R_{19}$
E_1 . . E_{46}	

المصدر: من إعداد الطالبة

2- التحليل الوصفي للمتغيرات: من أجل تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات سليمة وعاجزة باستعمال التحليل الوصفي للمتغيرات اعتمدنا التحليل الوصفي للمتغيرات المحاسبية (الكمية) والتحليل الوصفي للمتغيرات فوق المحاسبية (الكيفية)

أ- التحليل الوصفي للمتغيرات فوق المحاسبية (الكيفية): يستعمل التحليل للوصفي للمتغيرات فوق المحاسبية من أجل تصنيف المؤسسات إلى سليمة وعاجزة:

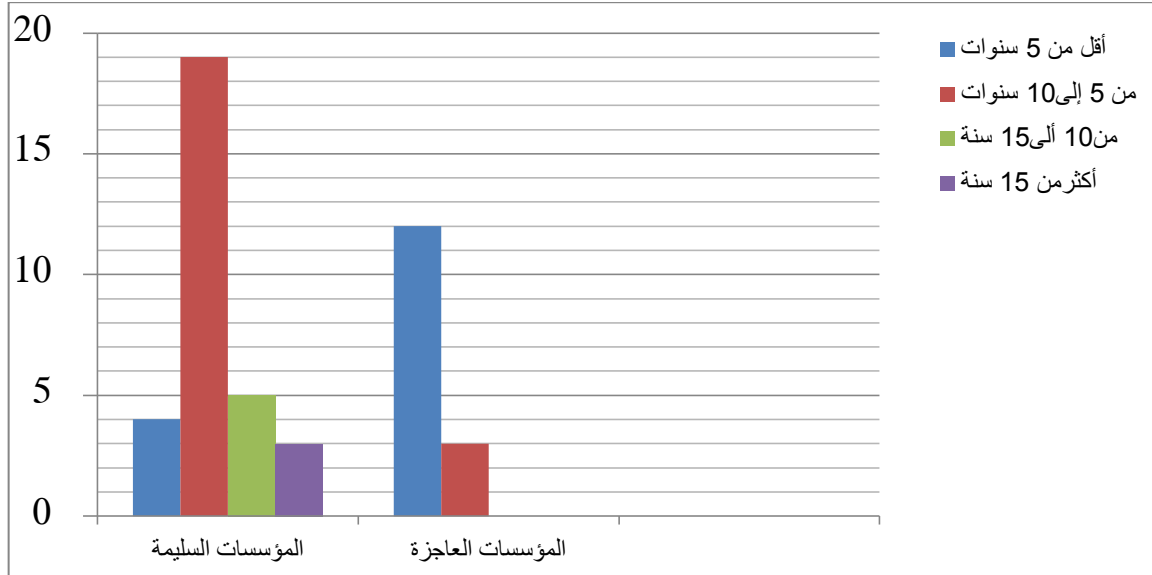
- توزيع المؤسسات حسب عمر المؤسسة: ويمكن توضيح ذلك من خلال:

الجدول 4-3: توزيع المؤسسات حسب العمر

المجموع	حالة المؤسسة		عمر المؤسسة
	مؤسسة عاجزة	مؤسسة سليمة	
16	12	4	أقل من 5 سنوات
22	3	19	من 5-10 سنوات
5	0	5	من 10-15 سنة
3	0	3	أكثر من 15 سنة
46	15	31	المجموع

المصدر: من وثائق بنك BADR

الشكل رقم 4-4: يمثل توزيع المؤسسات حسب العمر



المصدر: من إعداد الطالبة.

وما يمكن تفسيره بعد قراءة الأرقام المدرجة في الجدول رقم 4-3: أن احتمال خطر عدم التسديد مرتبط بعمر المؤسسة، حيث أنه كلما كانت المؤسسة فنية كلما كان خطر عدم التسديد كبيراً.

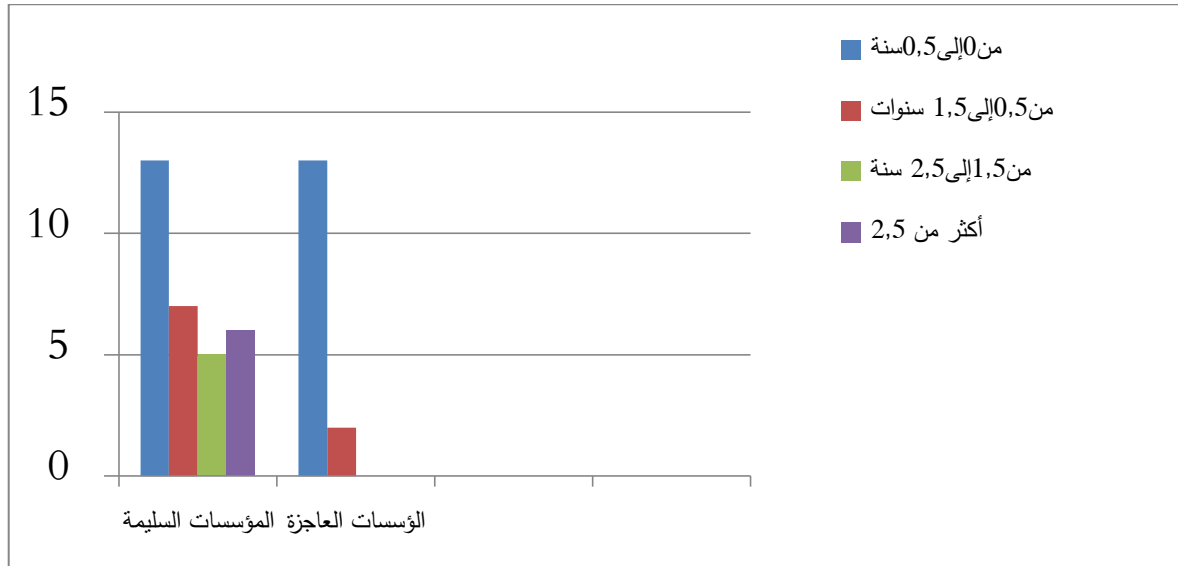
- توزيع المؤسسات حسب الأقدمية: يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم 4-4: يمثل توزيع المؤسسات حسب الأقدمية

المجموع	حالة المؤسسة		الأقدمية
	مؤسسة عاجزة	مؤسسة سليمة	
26	13	13	من 0 إلى 0.5 سنة
9	2	7	من 0.5 إلى 1.5 سنة
5	0	5	من 1.5-2.5 سنة
6	0	6	أكثر من 2.5 سنة
46	15	31	المجموع

المصدر: من وثائق البنك

الشكل رقم 4-5: توزيع المؤسسات حسب الأقدمية



المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من الجدول رقم 4-4: أن احتمال عدم التسديد يرتبط بمدى أقدمية المؤسسة حيث يرتفع خطر عدم التسديد كلما قلت أقدمية المؤسسة عن 6 أشهر.

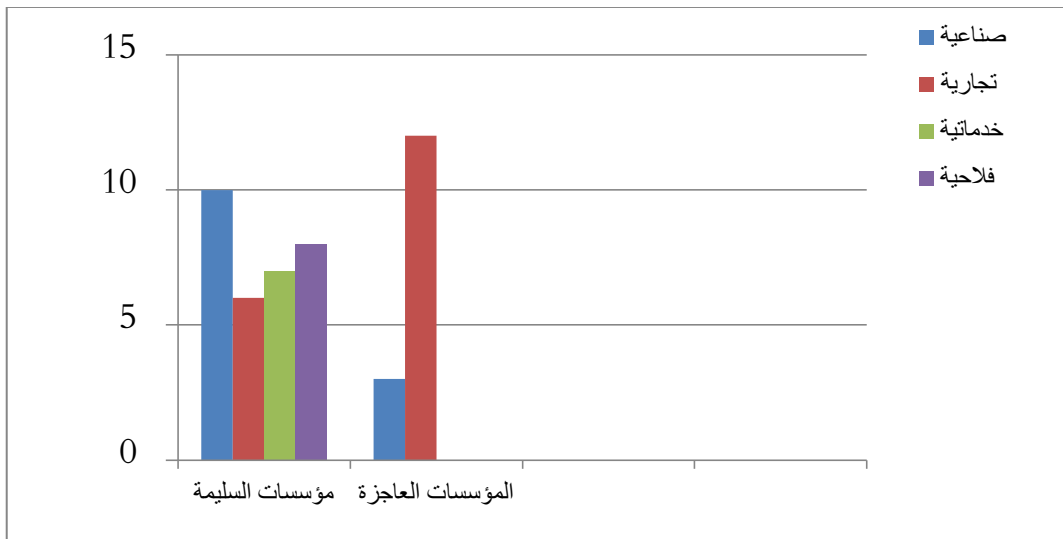
- توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط: يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم 4-5: يمثل توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط:

المجموع	حالة المؤسسة		الأقدمية
	مؤسسة عاجزة	مؤسسة سليمة	
13	3	10	(1) صناعي
18	12	6	(2) تجاري
7	0	7	(3) خدمات
8	0	8	(4) فلاحي
46	15	31	المجموع

المصدر: من وثائق بنك BADR

الشكل رقم 4-6: توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط:



المصدر: من إعداد الطالبة.

من الجدول رقم 4-5 يمكن ملاحظة أن المؤسسات التجارية من المؤسسات الأكثر تعرضاً لخطر عدم التسديد.

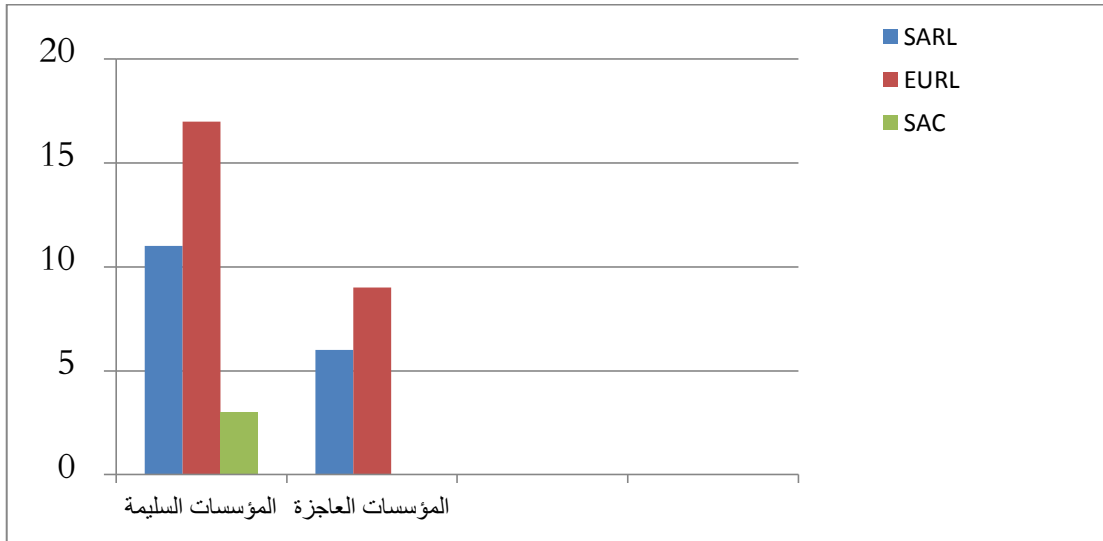
- توزيع المؤسسات حسب الصفة القانونية: يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم 4-6: يمثل توزيع المؤسسات حسب الصفة القانونية:

المجموع	حالة المؤسسة		المؤسسات
	مؤسسة عاجزة	مؤسسة سليمة	
17	6	11	sarl
26	9	17	eurl
3	0	3	sac
46	15	31	المجموع

المصدر: من وثائق بنك [BADR]

الشكل رقم 4-7: يمثل توزيع المؤسسات حسب الصفة القانونية



المصدر: من إعداد الطالبة.

تبين لنا من خلال توزيع مؤسسات العينة حسب الصفة القانونية عدم وجود علاقة بين المؤسسات العاجزة وصفتها القانونية.

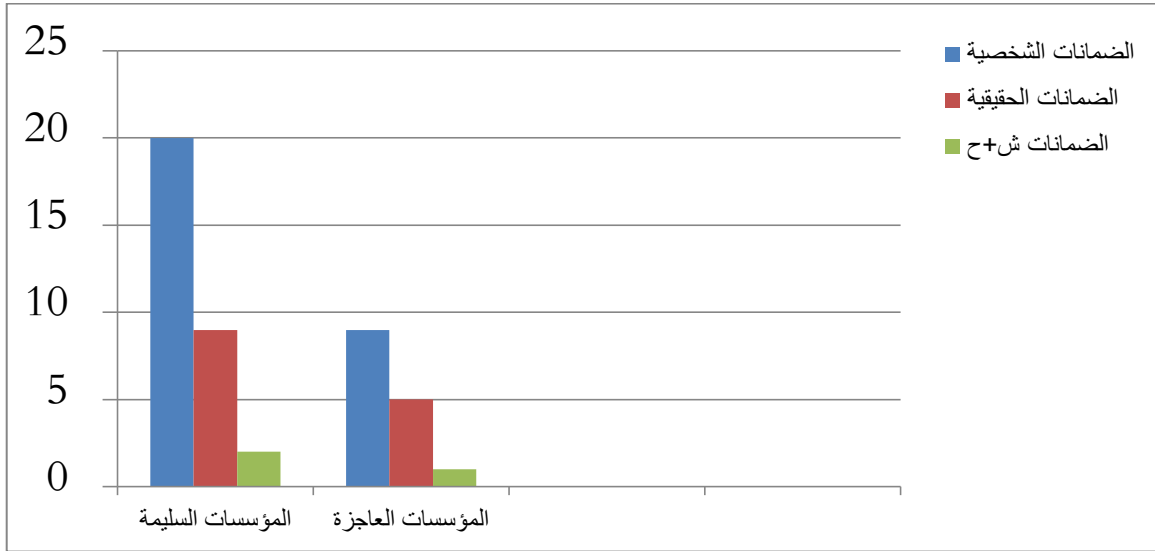
- توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان المقدم: يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم 4-7: يمثل توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان

المجموع	حالة المؤسسة		نوع الضمان
	مؤسسة عاجزة	مؤسسة سليمة	
29	9	20	ضمانات شخصية
14	5	9	ضمانات حقيقية
3	1	2	ضمانات ش+ح
46	15	31	المجموع

المصدر: من وثائق البنك

الشكل رقم (4-8): يمثل توزيع المؤسسات حسب نوع الضمان



المصدر: من إعداد الطلبة.

يتبين من الجدول رقم 4-7: وجود علاقة بين نوع الضمان المقدم للبنك وعجز المؤسسة الطالبة للقروض.

ب- التحليل الإحصائي للمتغيرات المحاسبية: نفرض أنه لدينا مجموعتين مستقلتين G_0 و G_1 حيث أن:

G_0 : تمثل مجموعة المؤسسات العاجزة.

G_1 : تمثل مجموعة المؤسسات السليمة.

- اختبار تساوي المتوسطات: نرغب في اختبار تساوي متوسطات متغيرات المجموعتين، لذا سوف نصيغ الفرضيات التالية:

$$\mu_1 = \mu_0 : H_0$$

$$\mu_1 \neq \mu_0 : H_1$$

بحيث: μ_0 : متوسط المتغيرات في المؤسسات العاجزة.

μ_1 : متوسط المتغيرات في المؤسسات السليمة.

نقوم باستخراج قيمة sig من برنامج التحليل الإحصائي SPSS، اعتماداً على اختبار تساوي المتوسطات ومقارنتها مع مستوى الثقة α الذي يمثل 5%، حيث إذا كانت القيمة $\alpha > sig$ فإننا نقبل الفرضية

$$H_0 \text{ بمعنى تساوي المتوسطات } (\mu_1 = \mu_0)$$

من الوثائق الموجودة بالبنك نجد أن قيمة sig بالنسبة للمتغير الأول $R_1 > \alpha$ أي قبول الفرضية H_0 ، شأنها شأن المتغيرات $R_2 R_{14} R_{13} R_{11} R_{10} R_8 R_7 R_6 R_4$ في حين أن المتغيرات $R_{12} R_9 R_5 R_3$ sig فيها أقل من 5% بمعنى تحقق الفرضية H_1 .

- اختبار تساوي التباينات: لاختبار تساوي تباينات متغيرات المجموعتين، نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

$$\delta_1^2 = \delta_0^2 : H_0$$

$$\delta_1^2 \neq \delta_0^2 : H_1$$

بحيث: δ_0^2 : تباين المتغيرات في المؤسسات العاجزة.

δ_1^2 : تباين المتغيرات في المؤسسات السليمة.

نستخرج من قيمة sig بالاعتماد على اختبار Independent Sample T-Test من برنامج التحليل الإحصائي SPSS ومقارنتها بمستوى الثقة $\alpha = 5\%$ يتضح من الوثائق أن قيمة sig بالنسبة للمتغيرات $R_1, R_2, R_4, R_6, R_7, R_8, R_{10}, R_{11}, R_{13}$ و R_{14} أكبر من 0.05 أي تقبل الفرضية H_0 ، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فإن قيمة sig أقل من 5% وبالتالي تحقق الفرضية H_1

- نتائج اختبار تساوي المتوسطات والتباينات:

الجدول رقم 4-8: نتائج اختبار تساوي المتوسطات والتباينات

المتغيرات	نتائج اختبار المتوسطات	نتائج اختبار التباينات
R_1	$\mu_0 = \mu_1$	$\delta_1^2 = \delta_0^2$
R_2	$\mu_0 = \mu_1$	$\delta_1^2 = \delta_0^2$
R_3	$\mu_0 \neq \mu_1$	$\delta_1^2 \neq \delta_0^2$
R_4	$\mu_0 = \mu_1$	$\delta_1^2 \neq \delta_0^2$
R_5	$\mu_0 \neq \mu_1$	$\delta_1^2 \neq \delta_0^2$
R_6	$\mu_0 = \mu_1$	$\delta_1^2 = \delta_0^2$
R_7	$\mu_0 = \mu_1$	$\delta_1^2 = \delta_0^2$
R_8	$\mu_0 = \mu_1$	$\delta_1^2 = \delta_0^2$
R_9	$\mu_0 \neq \mu_1$	$\delta_1^2 \neq \delta_0^2$
R_{10}	$\mu_0 \neq \mu_1$	$\delta_1^2 = \delta_0^2$
R_{11}	$\mu_0 = \mu_1$	$\delta_1^2 \neq \delta_0^2$
R_{12}	$\mu_0 = \mu_1$	$\delta_1^2 = \delta_0^2$

$\delta_1^2 = \delta_0^2$	$\mu_0 = \mu_1$	R_{13}
$\delta_1^2 = \delta_0^2$	$\mu_0 = \mu_1$	R_{14}

المصدر: من مخرجات SPSS

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك متغيرات تحقق الشرط التالي:

$$\mu_1 \neq \mu_0$$

$$\delta_1^2 \neq \delta_0^2$$

وهي كالتالي: R_{11} R_9 R_5 R_3

ثانيا: بناء وتحليل نموذج القرض التنقيطي:

لبناء أحسن نموذج نقوم نقوم باستعمال التحليل التمييزي خطوة بخطوة على مرحلتين:

المرحلة الأولى: استعمال المتغيرات المحاسبية فقط.

المرحلة الثانية: استعمال المتغيرات المحاسبية وفوق المحاسبية.

1- التحليل التمييزي للمتغيرات المحاسبية: بعد إجراء الدراسات وإدخال متغيرات العينتين واستعمال

نموذج SPSS تحصلنا على المتغيرات التمييزية: R_{10} و R_8 ، R_5 ، R_3

أ- معادلة التنقيط (Z): يمكن بناء معادلة التنقيط (Z) انطلاقا من المتغيرات التمييزية لتصنيف

المؤسسات إلى سليمة وعاجزة كما يلي:

الجدول رقم 4-9: دالة النموذج المقترح وفق المتغيرات المحاسبية

المعامل	تعيين المتغير	R_i المتغيرات
0.361	رقم الأعمال / مجموع الأصول	R_3
-1.16	القيم الثابتة/ الأموال الخاصة	R_5
-2.286	مصاريف المستخدمين/ رقم الأعمال	R_{10}
0.874	د ق أ/ الأصول الدورية	R_{10}
-0.3	الثابت	Cst

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على مخرجات SPSS

ومن الجدول أعلاه تكون دالة التنقيط للمتغيرات المحاسبية (الكمية):

$$Z = 0.361R_3 - 1.160R_5 - 2.286R_8 + 0.784R_{10} - 0.3$$

تسمح هذه المعادلة بإعطاء نقطة لكل مؤسسة طالبة للقرض وعلى أساس هذه النقاط يمكن تحديد مجال التصنيف المؤسسات، نتائج معادلة التنقيط Z: يمكن تلخيص نتائج هذه العينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 4-10: نتائج معادلة التنقيط (المتغيرات المحاسبية)

المجموع	مجموعة التوجيه		المجموعة الأصلية
	0	1	
31	04	27	المؤسسة السليمة
15	13	02	المؤسسة العاجزة
%100	%12.9	%87.1	المؤسسة السليمة
%100	%86.7	%13.3	المؤسسة العاجزة

المصدر: من مخرجات spss

من بين 31 مؤسسة سليمة، اعتبر النموذج أن 27 تنتمي إلى مؤسسات السليمة أما 04 مؤسسات تنتمي إلى مؤسسات عاجزة، ومنه نسبة التصنيف الصحيح الموجودة في المجموعة الأصلية (مؤسسات سليمة) 87.1% أي (31/27) ونسبة التصنيف الخاطئ هي 12.9% ومن بين 15 مؤسسة عاجزة إعتبر النموذج أن 13 مؤسسة تصب في نفس المجموعة بنسبة تصنيف صحيح هو (15/13) $\times 100 = 86.7\%$ وإعتبر مؤسستين في صنف المجموعة السليمة بنسبة تصنيف خاطئ هو (15/12) $\times 100 = 13.3\%$ وعليه نسبة التصنيف الصحيحة الإجمالية هي (15/27) $\times 100 = 87\%$.

ملاحظة: استعمال المتغيرات المحاسبية لإعداد النموذج يمكننا من الوصول إلى نتائج جيدة ولكن للحصول على نتائج أكثر دقة يجب التطرق إلى المتغيرات الكيفية (فوق المحاسبية).

2- تصنيف المؤسسات باستعمال المتغيرات المحاسبية وفوق المحاسبية: بعد إدخال المتغيرات المحاسبية (14 متغير) ومتغيرات كيفية (5) واستعمال التحليل التمييزي والنظام الإحصائي (SPSS) تحصلنا على المتغيرات التمييزية R_3 ، R_5 و R_{10} وعمر المؤسسة age وقطاع النشاط sucture.

أ- معادلة التقيط Z^* : انطلاقاً من المتغيرات التمييزية يمكننا وضع نموذج لتصنيف المؤسسات (سليمة-عاجزة) ويمكن توضيح ذلك من خلال:

الجدول رقم 4-11: دالة النموذج المقترح حسب المتغيرات المحاسبية وفوق المحاسبية

المتغيرات	تعيين المتغير	المعامل
R_3	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.273
R_5	القيم الثابتة / الاموال الخاصة	1.023
R_{10}	د ق أ / الأصول الدورية	-0.821
age	عمر المؤسسة	0.238
sucture	قطاع النشاط	0.516
cst	الثابت	-1.979

المصدر من مخرجات spss

ومن الجدول أعلاه تكون دالة التنقيط Z^* كما يلي:

$$Z^* = -0.273R_3 + 1.023R_5 + 0.821R_{10} + 0.238 \text{ age} + 0.516 \text{ secture} - 1.979$$

ب- نتائج معادلة التنقيط: يمكن تلخيص نتائج معادلة التنقيط كما يلي:

الجدول رقم 4-12: نتائج معادلة التنقيط Z^* (متغيرات المحاسبية وفوق المحاسبية)

المجموع	مجموعة التوجيه		المجموعة الأصلية
	0	1	
31	03	28	المؤسسة السليمة
15	14	01	المؤسسة عاجزة
%100	%9.7	%90.3	المؤسسة السليمة
%100	%93.3	%6.7	المؤسسة عاجزة

المصدر: من مخرجات spss

من بين 15 مؤسسة عاجزة اعتبر النموذج أن 14 مؤسسة عاجزة بنسبة التصنيف الصحيح هو $(15/14) \times 100 = 93.3\%$ واعتبر النموذج مؤسسة واحدة سليمة بنسبة تصنيف خاطئ هي 6.7% وعليه فنسبة التصنيف الصحيح الإجمالية لهذه العينة هي $(14/28) \times 100 = 91.3\%$ ونسبة التصنيف الخاطئ الإجمالية لهذه العينة هي $(3/1) \times 100 = 100\%$ وعليه نسبة التصنيف الصحيح الإجمالية هي $(31/28) \times 100 = 90.3\%$ ونسبة التصنيف الخاطئ الإجمالية هي $(3/31) \times 100 = 9.7\%$

- وما يمكن استخلاصه أنه عند استعمالنا لمتغيرات المحاسبية تحصلنا على نسبة تصنيف صحيح إجمالية تقدر ب 87% ، وعند إضافة المتغيرات الكيفية (فوق المحاسبية) تحصلنا على نسبة تصنيف صحيح تقدر ب

91.3% مما يعبر على أن التشخيص الأحسن والأدق للمؤسسة عند الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المحاسبية وفوق المحاسبية معا.

ومنه لتمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة لا بد من الإحاطة بجميع المتغيرات سواء محاسبية أو فوق محاسبية بمعنى ضرورة الإحاطة بكل جوانب المؤسسة بغرض الوصول إلى نتائج أكبر دقة.

المطلب الثاني: تقدير المخاطر الائتمانية وفق أسلوب رجال القرض

تعتمد طريقة رجال القرض (القرض الشخصي) على ثلاث عوامل في تقدير المخاطر الائتمانية العامل المالي، العامل الاقتصادي والعامل الشخصي.

أولاً: تطبيق طريقة رجال القرض:

تعتمد طريقة رجال القرض في تقديرها للمخاطر الائتمانية علي بناء نموذج مرتكز أساسا على ثلاث عوامل تعد كمعايير أساسية تسمح لها بمعرفة الوضع المستقبلي للمؤسسة فالعامل المالي يستخدم لتوضيح الحالة المالية للمؤسسة والعامل الاقتصادي به يتم معرفة وضعها التنافسي أما العامل الشخصي فيسمح بمعرفة كفاءة العمال ومردود يتهم، وبغرض الوصول إلى تحليل شامل تمت الاستعانة بمعامل ترجيح لكل معيار مما يساعد على اتخاذ القرار بشأن المؤسسة.

1- العامل المالي: تعتمد طريقة رجال القرض على خمس نسب مالية لدراسة المركز المالي للمؤسسة ويتم معالجتها كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 4-13: معالجة النسب العامل المالي لطريقة رجال القرض

نقطة ع المالي NF	الجداء $a_i R_i$	معامل الترجيح a_i	حاصل قسمة $\frac{r_i}{RO_i}$	النسب المثالية RO_i	النسب المالية r_i
$NF = \sum a_i R_i$	$R_1 \times a_1$	a_1	R_1	RO_1	القيم القابلة للتحقق + القيم الجاهزة / د ق r_1
	$R_2 \times a_2$	a_2	R_2	RO_2	أموال الخاصة / د م وديون طويلة r_2
	$R_3 \times a_3$	a_3	R_3	RO_3	أموال خاصة / أصول ثابتة r_3
	$R_4 \times a_4$	a_4	R_4	RO_4	رقم الأعمال / مخزونات r_4
	$R_5 \times a_5$	a_5	R_5	RO_5	رقم الأعمال / حقوق على الزبائن r_5

المصدر: من إعداد الطالبة وفق متطلبات رجال القرض.

2- العامل الاقتصادي: يسمح هذا العامل بتحديد الوضع التنافسي للمؤسسة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، حيث يتم نسبة المبيعات كل مؤسسة إلى مجموعة مبيعات المؤسسات من نفس القطاع الذي تنشط فيه ويتم ذلك وفق الخطوات التالية:

أ- حصة المؤسسة (i) من مبيعات قطاعها الاقتصادي:

$$RCA_i = \text{رقم أعمال المؤسسة (i)} / \text{مجموع رقم أعمال المؤسسات الناشطة في نفس القطاع}$$

ب- القيمة العظمى لحصص المؤسسة في القطاع الاقتصادي $Max(RCA_i) = RCA_0$

ج- نقطة العامل الاقتصادي للمؤسسة (i): $EN = RCA_0 / RCA_i$

3- العامل الشخصي: يعتمد هذا العامل في تحديده على وجود معلومات متعلقة بمدى كفاءة العمال

لعدم وجود هذه المعلومات تعتمد في دراسة هذا العامل على:

أ- دراسة النسب: تعتمد دراسة هذا العامل على نسبتين:

$$RP_1 = \text{القيمة المضافة} / \text{عدد العمال} - RP_2 = \text{النتيجة الصافية} / \text{عدد الشركاء}$$

ب- تنقيط النسب السابقة الذكر: حيث يتم تنقيط النسبتين وفق مراحل يمكن توضيحها كما يلي:

الجدول رقم 4-14: تنقيط نسب العامل الشخصي وفق طريقة رجال القرض

النقطة NP_2	مجال RP_2	النقطة NP_1	مجال RP_1
$NP_2 = 0$	$RP_2 \leq 0$	$NP_1 = 0$	$RP_1 \leq 0$
$NP_2 = 0.25$	[300-0[$NP_1 = 0.25$	[100-0[
$NP_2 = 0.5$	[600-300[$NP_1 = 0.5$	[200-100[
$NP_2 = 0.75$	[900-600[$NP_1 = 0.75$	[300-200[
$NP_2 = 1$	$RP_2 < 900$	$NP_1 = 1$	$RP_1 < 300$

المصدر: من إعداد الطالبة حسب متطلبات رجال القرض

ج- تحديد النقطة الخاصة بالعامل الشخصي: ويتم ذلك بعد تنقيط النسبتين RP_1 RP_2 من خلال

العلاقة التالية:

$$NP = (NP_1 + NP_2) / 2$$

د- حساب النقطة النهائية: بغرض اتخاذ القرار بشأن المؤسسة نقوم بحساب النقطة النهائية وفق العلاقة

$$N = 0.4NF + 0.2NE + 0.4NP$$

التالية:

ومن ثم يتم تحديد حالة المؤسسة على أساس ما يلي:

إذا كانت: $N \geq 0.5$ المؤسسة سليمة

أما إذا كانت $N \leq 0.5$ المؤسسة عاجزة

ثانيا: نتائج تطبيق طريقة رجال القرض على مؤسسات العينة المختارة:

يتم الاختيار بطريقة عشوائية مؤسسة من مؤسسات العينة المدروسة سابقا [العينة المدروسة في طريقة القرض التنقيطي 46 مؤسسة] ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

أ- العامل المالي: يمكن عرض نتائج دراسة العامل المالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 4-15: نتائج العامل المالي

نقطة ع	معامل ترجيح	معامل الترجيح a_i	حاصل	النسب	النسب المالية r_i
NF المالي	العامل المالي		قسمة $\frac{r_i}{RO_i}$	المثالية RO_i	
$\sum a_i R_i$ =0.89268	0.4	$a_1 = 25\%$	R_1 = 0.2184	$RO_1 = 1$	$r_1 = 0.3276$
		$a_2 = 25\%$	R_2 = 0.7256	$RO_2 = 1$	$r_2 = 0.7256$
		$a_3 = 20\%$	R_3 = 0.731	$RO_3 = 2$	$r_3 = 1.4620$
		$a_4 = 20\%$	R_4 = 1.75029	$RO_4 = 0.7$	$r_4 = 1.2252$

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات المحصل عليها من بنك BADR

ب- العامل الاقتصادي: يمكن عرض نتائج دراسة العامل الاقتصادي كما يلي:

الجدول رقم 4-16: نتائج العامل الاقتصادي

معامل ترجيح العامل الاقتصادي	نقطة العامل الاقتصادي NE	القيمة العظمى لحصص المؤسسات من نفس قطاع المؤسسة (i)	حصة المؤسسة (i) من مبيعات قطاعها الاقتصادي	مجموع رقم أعمال المؤسسات (نفس قطاع i)	رقم أعمال المؤسسة المدروسة (i)
0.2	NE = $\frac{CA_i}{RCA_0} = 0.04949$	$RCA_0 = 0.1321$	$RCA = \frac{CA_i}{\sum CA} = 0.006538461$	$\sum CA = 7800000$	CA=51000

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات البنك

ج- العامل الشخصي: يمكن عرض نتائج دراسة العامل الشخصي كما يلي:

الجدول رقم (4-17): نتائج العامل الشخصي

معامل ترجيح العامل الشخصي	نقطة العامل الشخصي NP	نقاط النسب NP_1 و NP_2	نسبة المؤسسة RP_1 و RP_2	القيمة المضافة ورقم الأعمال	عدد العمال والشركاء
0.4	NP = $\frac{(NP_1 + NP_2)}{2} = 0.75$	$NP_1 = 0.75$ $NP_2 = 0.75$	$RP_1 = 204.3$ $RP_2 = 625$	قيمة المضافة = 20430 النتيجة الصافية = 2500	عدد العمال: 100 عدد الشركاء: 4

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معطيات البنك

- حساب النقطة النهائية N:

$$N=0.4NF+0.2NE+0.4NP$$

$$N=0.4 (0.89268) +0.2 (0.0494) +0.4 (0.75)=0.66697$$

بما أن $N > 0.5$: المؤسسة في حالة سليمة وبالتالي إمكانية الحصول على القرض أي تمنح هذه المؤسسة الائتمان فقد أثبتت الدراسة قدرتها على التسديد الالتزامات في الآجال المحددة دون أي صعوبات مالية.

المطلب الثالث: أثر قياس المخاطر الائتمانية كميًا على كفاية رأس المال:

تنشأ المخاطر الائتمانية من احتمالية عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله فالمخاطر الائتمانية تحدث عندما يتعذر على البنك استعادة الفائدة مع أصل المبلغ المقترض أو كلاهما معاً، إذ يجب على إدارة الائتمان أن لا تتوقف عند نقطة الاعتراف بالمخاطر وإنما يجب الاهتمام أيضاً بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها.

فكلما تمكنت إدارة الائتمان من تحديد سبب المخاطر كلما دعا ذلك إلى إمكانية التحوط والسيطرة على هذه المخاطر مما سيكون له أثر بالغ على نمو واستقرار البنك.

- العلاقة بين المخاطر الائتمانية وكفاية رأس المال:

يمكن تفسير العلاقة بين هذين المتغيرين من خلال وجود علاقة عكسية بين المخاطر الائتمانية ودرجة كفاية رأس المال للبنوك التجارية ولكن هذه العلاقة ليس لها دلالة إحصائية، بمعنى أنه كلما ارتفعت المخاطر الائتمانية قلت درجة كفاية رأس المال في البنوك التجارية وهذه النتيجة تتفق مع الواقع المصرفي، وذلك لما ينتج على مخاطر الائتمان من مخاطر عدم قدرة البنك على الوفاء بديونه الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض درجة كفاية رأس المال.

خلاصة الفصل الرابع:

سعى لتقديم بديل أحسن للبنوك التجارية في تقديرها للمخاطر الائتمانية تم دراسة أساليب أخرى ذات منهج إحصائي والتي ساهمت بدورها في التقدير الجيد واتخاذ القرار الصائب بشأن منح أو عدم منح الائتمان لدى البنوك التجارية.

وبتطبيق الأساليب الإحصائية في تقدير المخاطر الائتمانية تبين أن استعمالها يسمح بوصول إلى الدقة والثقة وهذا ما يظهر جليا من خلال نسبة التصنيف الصحيح المعتمد عليها ونسبة التصنيف الصحيحة المتبعة في البنوك التجارية.

ورغم تعدد الطرق الإحصائية المقترحة لاستعمال في البنوك إلا أنه في دراستنا تم الاعتماد على طريقتين طريقة القرض التنقيطي وطريقة رجال القرض لما أثبتته الدراسات حولهم من نجاعة ودقة في النتائج، وكذا بالنظر لأهميتها وكثرة استعمالها داخل البنوك الجزائرية.

وفي الأخير يمكن القول أنه من مصلحة البنوك الجزائرية إتباع الطرق الإحصائية (القرض التنقيطي وطريقة رجال القرض) بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وصائبة بأسرع وقت ممكن، مما يؤدي هذا بدوره إلى كسب العملاء الذي يعتبر هدف أسمي تسعى البنوك إلى تحقيقه.

تلعب عملية منح الائتمان دورا هاما لما لها من الأثر البالغ في تحريك واستمرارية النشاط الاقتصادي إلا أن هذه العملية يصاحبها مجموعة من المخاطر التي يعتبر من أبرزها احتمال عدم التسديد أو ما يعرف بالمخاطر الائتمانية.

وفي ظل تفاقم وتعاضم هذه المخاطر لزم على البنوك التجارية اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها وذلك من خلال تحري الدقة في اختيار العملاء واتخاذ الضمانات الكافية ويلعب البنك المركزي دورا هاما في الحد من المخاطر الائتمانية من خلال أدوات الرقابة على الائتمان وضبط أداء البنوك على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية وهو ما تكفلت به لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث لعبت اللجنة دورا هاما في تطبيق الأنظمة الرقابية على البنوك حيث وضعت اللجنة توصيات اتخذت كمعايير دولية للرقابة.

وعلى الرغم من كل الانتقادات الموجهة لاتفاقيات بازل نظرا لانحيازها لصالح الدول الصناعية إلا أن تقييم ملاءة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بدرجة كبيرة بمدى استيفائها لحدود معيار كفاية رأس المال.

وبهدف التقليل من هذه المخاطر والتنبؤ بحدوثها والسيطرة عليها إلى أقصى حد ممكن من جهة ومعرفة فرص النجاح وحصر عناصر التهديد التي ستواجهها من جهة أخرى، جعل البنوك تعمل جاهدة على توسيع وترقية إمكانياتها ووسائل عملها وهذا لا يتم إلا باستعمال طرق عملية وفعالة، ومن بين هذه الطرق نجد الطرق الكلاسيكية (التحليل المالي) والطرق الإحصائية (كالقرض التنقيطي ورجال القرض)

فالبنك عند درسته ملفات منح الائتمان وفي إطار معرفة الوضعية المالية للمؤسسات الطالبة للقروض يقوم باستخدام مؤشرات مختلفة (مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية) وتوظيفها للمساعدة في اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدم منحه ولكن هذه الطريقة باتت لا تواكب التطور والعصرنة في النظام المصرفي وما يحتاج إليه من فاعلية فضلا عن ذلك تأخذ وقت وجهد كبير للرد على طالبي القروض كما نشير إلى أنها أحادية الجانب فهي تقوم بتحليل الفردي للنسب المالية، وهذا ما دفع بالبحث عن طرق أكثر فعالية تمكنها من اتخاذ قرارات إلى حد ما وفي وقت قياسي، ومن بين هذه الأساليب التي أصبحت اتجاها حديثا تتبناه الكثير من البنوك وهو اعتماد المنهج الإحصائي في تقدير المخاطر الائتمانية في إطار استغلال المعلومات وريح الوقت، لذا قمنا باختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة السوبر لدراسة بعض من النماذج الإحصائية

بما حيث اعتمدنا أسلوب القرض التنقيطي ورجال القرض، وذلك على اعتبارهم من أهم الوسائل جودتا من حيث الدقة النتائج ودرجة الثقة، حيث تعمل كل منهما على معرفة الحالة المالية للزبون أو المؤسسة طالبة للقرض وكذا التنبؤ بوضعهم لمعرفة قدراتهم على الوفاء بالتزاماتهم، ولكل منهما منهج معتمد في لدراسة خاص بها، فطريقة رجال القرض تعتمد في الدراسة علي مبدأ التحليل التمييزي لتصنيف المؤسسات إلى سليمة أو عاجزة ومن ثم اتخاذ القرار بشأن المؤسسة أما طريقة رجال القرض لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة تعتمد على ثلاث عوامل (العامل المالي، العامل الاقتصادي والعامل الشخصي) بعد إجراء المقارنة النسب المالية بالنسب المثالية يتم تصنيف المؤسسة إما سليمة أو عاجزة ومن ثم اتخاذ القرار بشأن المؤسسة.

1- اختبار صحة الفرضيات:

فرضنا في بداية دراستنا للموضوع مجموعة من الفرضيات وكانت نتائجها كالتالي:

- الفرضية الأولى:

المخاطر الائتمانية مخاطر ناتجة عن عدم قدرة العميل على السداد والوفاء بالتزاماته وهي من أهم المخاطر التي تعترض نشاط البنوك التجارية، فنتيجة لتعثر العميل في سدد التزاماته تنشأ المخاطر الائتمانية التي تعتبر من جوهر المخاطر النظام البنكي، فالبنوك تعمل بكافة الطرق على الحد منها وتقليلها مستعملة في ذلك مناهج عدة كالمناهج الوقائي والمنهج العلاجي بغرض تخفيف من عبء وقوع المخاطر النشاط البنكي.

- الفرضية الثانية:

اعتمدت لجنة بازل عدة اتفاقيات وأصدرت عدة معايير للحد من المخاطر الائتمانية، فإتباع القواعد الاحترازية وتحديد الحد الأدنى لرأس المال (8%) وفق متطلبات بازل من شأنه التخفيف من احتمال وقوع خطر عدم التسديد وكذا تجنب أثاره على النشاط البنكي للبنوك التجارية.

- الفرضية الثالثة:

إن اعتماد البنوك التجارية على الطرق كمية إحصائية ومالية من شأنه قيادة البنك بالوصول إلى نتائج دقيقة وبالتالي اتخاذ القرار الصائب بشأن منح المؤسسة أو عدم منح الائتمان وذلك على اعتبار هذه الطرق

أثبتت نجاعتها ودقتها وسرعتها وسهولة التطبيق عالمياً. إلا أن للمخاطر الائتمانية تأثير عكسي على كفاية رأسي المال وذلك باعتبار أن المخاطر الائتمانية مرتبطة برأس المال ارتباطاً عكسياً فزيادة احتمال عدم التسديد يعني أن رأس المال في خطر تناقص والعكس صحيح.

- الفرضية الرابعة:

يعتبر أسلوب القرض التنقيطي من الأساليب الأكثر استعمالاً في البنوك التجارية فهو يعمل على تصنيف إلى سليمة وأخرى عاجزة، وبالتالي سهولة اتخاذ القرار بشأن منح المؤسسات الائتمان أو عدم منحها.

2- النتائج:

يمكن تبويب النتائج المتوصل إليها إلى نتائج ميدانية وأخرى نظرية وذلك حسب منطلق الدراسة:

أ- النتائج الدراسية النظرية: من خلال الإشكالية المطروحة سابقاً توصلنا إلى النتائج التالية:

- عملية منح الائتمان هي خدمة رئيسية يقدمها البنوك التجارية إلا أنها ملازمة للمخاطر.
- في إطار الحد من المخاطر على البنوك إتباع المعايير والدعائم التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية الخاصة بمجال الحد من المخاطر الائتمانية وإتباع النظم الاحترازية الدالة على ذلك.
- إن الأساليب الكمية تسهل على البنك اتخاذ قرار منح القرض أو عدم منحه وذلك من خلال دقة النتائج المتوصل إليها وكذا درجة الموثوقية.
- يعتبر التحليل المالي الكلاسيكي أسلوب محدود وذو نتائج غير دقيقة في التنبؤ بالمخاطر وذلك باعتباره تحليل أحادي الجانب وهو يتخلله العديد من النقائص.
- لتقليل من المخاطر لا بد من إتباع الطرق الإحصائية التي تمتاز بدقة النتائج ولى رأسها طريقة القرض التنقيطي وطريقة رجال القرض.
- إن استخدام الطرق الإحصائية لتقدير المخاطر الائتمانية من شأنه تقليل الجهد والوقت كما يسمح بالسرعة في اتخاذ القرار للرد على العملاء مما يؤدي إلى جلب عملاء كثر للبنك وبالتالي تحقيق مبتغى البنك بهذا الشأن.

- على الرغم من أن الطرق الكلاسيكية قد تساعد البنوك كثيرا في تخفيف من نسبة الخطأ في منح الائتمان إلا أنه ليس بإمكانها أن تقلل من تلك المخاطر إلى أدنى حد ممكن ويرجع ذلك إلى استعمالها للمؤشرات بشكل منفصل عن بعضها البعض دون اعتمادها على نموذج يشمل كافة المتغيرات بشكل منسجم، متكامل وواضح المعالم.

ب- النتائج الدراسة الميدانية : بعد الدراسة الميدانية تم التوصل للنتائج التالية:

- تعطي طريقة القرض التنقيطي لكل مؤسسة أو زبون نقطة خاصة به وتقارنها مع النقطة الحرجة، فإذا كانت هذه النقطة أصغر من النقطة الحرجة فإن الزبون في وضعية سيئة وبالتالي عدم الحصول على القرض أو يحتاج لدراسة أعمق في جوانب أخرى.
- يخضع أسلوب القرض التنقيطي بدرجة كبيرة لخبرة ومهارة مصمم النماذج ومقدرة المحاسب المصرفي بالاعتماد على الإعلام الآلي في نطاق واسع.

3- التوصيات:

انطلاقا من نتائج الدراسة يمكن إبراز جملة من التوصيات كما يلي:

- دراسة ملفات طالبي القروض بكل دقة وكذا الضمانات المقدمة في إطار الحصول على القرض لتفادي وقوع الأخطار.
- إتباع منهج متطور وطرق علمية تساعد على الحد من المخاطر الائتمانية.
- إستخدام الأمثل للطرق الكمية وخاصة الإحصائية فهي السبيل الوحيد للبنك
- عدم الاكتفاء بالطرق الكلاسيكية (التحليل المالي) وإدماج الطرق الإحصائية في اتخاذ القرارات كاستعمال طريقة القرض التنقيطي أو التنقيط المالي.
- مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من قبل العميل من حيث قيمتها السوقية.
- اكتساب الخبرة والمعرفة المتطورة في البنوك العالمية وتطبيقها على مستوى بنوكنا التجارية.
- اعتماد معايير علمية في عملية منح الائتمان.

- تطبيق معايير لجنة بازل لحد من المخاطر الائتمانية بشكل مطابق لما ورد فيها حتى يستوحي تقليل المخاطر والقضاء عليها.

4- أفاق البحث:

تناولت دراستنا لهذا الموضوع جوانب مهمة وأغفلت جوانب أخرى، ومن هذا المنطلق نقترح على الباحثين العلميين والطلبة القادمين معالجة الموضوع باستعمال أساليب كمية أخرى كالأنظمة الخبيرة، التنقيط المالي والتحليل العصبي.

وفي الأخير يمكن القول أن هذه الدراسة ماهية إلا محاولة لإثراء البحث في مجال النشاط المصرفي الذي يعتبر مجالا واسعا ومفتوحا للبحث العلمي.

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع باللغة العربية:

I- الكتب العلمية:

- 01- أبو قاسم، مسعود الشيخ، "بحوث العمليات"، الطبعة الثانية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2014.
- 02- أحمد سيلمان خصاونه، "المصارف الإسلامية مقررات بازل تحديات العولمة وإستراتيجية موجهتها"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2008 .
- 03- أحمد غانم، "الديون المتعثرة والائتمان الهارب"، ديوان دار النشر، 2000.
- 04- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، "إدارة الخطر والتأمين"، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 05- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 06- برايان كويل، "تحديد مخاطر الائتمان البنكوت"، الطبعة الثانية، دار الفاروق، مصر، 2008.
- 07- بوخزار عمر، "مبادئ التحليل المالي والمحاسبة التحليلية"، التسيير المتعدد، بدون دار نشر، بدون سنة نشر.
- 08- حسن الطيف لسامرائي، "الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية"، دار الهلال، الأردن، عمان، 2014.
- 09- حسين ياسين طعمة والآخرون، "بحوث العمليات نماذج وتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر
- 10- حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، دار الوراق، عمان، الأردن، 2000.
- 11- حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، الطبعة الثانية، دار الوراق، عمان، 2011.

- 12- دريد كامل آل شبيب، "مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 200 .
- 13- دريد كامل آل شبيب، "الاستثمار والتحليل الاستثماري"، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان الأردن، 2009.
- 14- دريد كامل آل شبيب، "إدارة البنوك المعاصرة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2012.
- 15- عاطف جابر طه عبد الرحيم، "أساسيات التمويل والإدارة المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- 16- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1991.
- 17- عبد الغفار حنفي، "إدارة المصارف"، الدار الجامعية، إسكندرية، 2008.
- 18- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر 2001.
- 19- عبد الوهاب يوسف أحمد، "التمويل وإدارة المؤسسات المالية"، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان، الأردن، 2008.
- 20- عدنان تايه النعيمي والآخرون، "الإدارة المالية النظرية والتطبيق"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
- 21- عهود عبد الحفيظ الخصاصونه، "مبادئ الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، دار حامد، 2010.
- 22- طارق حماد عبد العال، "تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1991.
- 23- طارق حماد عبد العال، "إدارة المخاطر (أفراد بنوك شركات)"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
- 24- طارق حماد عبد العال، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية ، مصر، 1999.

39- نعيم نمر داوود، "التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية"، الطبعة الأولى، دار المستقبل، 2012.

40- ناصر دادي عدون، "تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.

41- زياد رمضان، محفوظ جودة، "الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك"، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2006.

42- وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار الإثراء، عمان، 2009.

II- رسائل وأطروحات الدكتوراه:

43- آيت عكاش سمير، "تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل وتطبيقاتها من طرف البنوك الجزائرية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013.

44- بهناس العباس، "الإصلاح المالي وتسيير المخاطر المصرفية (حالة الجزائر)"، رسالة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013.

45- سعد حمدان، "الائتمان في الاقتصاد الإسلامي"، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى السعودية، 1998.

III- رسائل ومذكرات الماجستير:

46- أحمد قارون، "مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات بازل"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.

47- العايب ياسين، "استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض دراسة حالة BDL (القرض العقاري)"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد كمي، 2008.

48- بن مالك عمار، "المنهج الحديث لتحليل المالي الأساسي في تقييم الإدارة"، مذكرة ماجستير تخصص إدارة مالية، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

- 49- بومعزة حليلة، "التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية" مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
- 50- بن عمر خالد، "تقدير مخاطر القرض وفق الطرق الإحصائية دراسة حالة BNA"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004.
- 51- بجري هشام، "تسيير رأس المال في البنك"، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005 .
- 52- تبة سومية، "دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة الاقتصادية حالة GCB"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2014.
- 53- تھاني محمود محمد الزعابي، "تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية " مذكرة ماجستير، قسم محاسبة والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.
- 54- سعاد بن طرية، "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعرض القروض المصرفية دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة ووكالاتها(فترة 2007-2009)"، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010.
- 55- سعادة اليمين، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.
- 56- سمير درويش، "محاولة التنبؤ بخطر منح القروض البنكية بطريقة القرض التقيطي"، مذكرة مهندس دولة، تخصص تخطيط وإحصاء، المعهد الوطني للتخطيط، الجزائر.
- 57- لزعر محمد سامي، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

58- محمد سراي، "التحليل المالي وترشيد تسيير المؤسسات الصناعية حالة BCR"، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 1995.

59- محمد إيفي، "دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2005.

60- هاجر زروقي، "إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، مذكرة ماجستير، فرع دراسات مالية ومحاسبة معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.

IV- رسائل ومذكرات الماجستير:

61- باشا فاطمة الزهراء، "الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة في المؤسسة"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2013.

62- بلجيلالي فتيحة والآخرون، "محاولة تطبيق الطرق الكمية لتقدير خطر عدم تسديد القرض دراسة حالة BEA"، مذكرة ماجستير، تخصص تأمينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2010.

63- حابس إيمان، "دور التحليل المالي في منح القروض، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة"، مذكرة ماجستير، تخصص بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001.

64- عابدي خديجة، "مقررات بازل وتطبيقاتها في المنظومة المصرفية الجزائرية"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2013.

V- المقالات والبحوث العلمية:

65- سليم يوسف، "أهمية ودور الطرق الإحصائية الحديثة في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية"، جامعة الحاج لخضر باتنة.

66- قمري زينة، "واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20/08/55 سكيكدة.

VI- المؤتمرات العلمية:

67- حرفوش سهام، صحراوي إيمان، "دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية"، الملتقى العلمي الدولي حول إدارة المخاطر في المصارف المشاركة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 20/21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس سطيف.

68- سليمان ناصر، "النظام المصرفي الجزائري وإتفاقيات بازل، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات"، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، أيام 14/15 ديسمبر 2004.

69- عبادي محمد، "الشبكات العصبية أداة لتقدير المخاطر في البنوك التجارية"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي جيجل.

70- محمد بن بوزيان، سوار يوسف، "محاولة تقدير خطر عدم تسديد القروض البنكية باستعمال القرض التنقيطي"، المؤتمر العلمي الدولي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الجزائر، سعيدة، يومي 16-18 أبريل 2007.

71- مزياي نور الدين والآخرون، "استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات"، الملتقى الوطني السادس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة 20/08/1955، سكيكدة.

72- مفتاح صالح، معارفي فريدة، "المخاطر الائتمانية -تحليلها- قياسها- إدارتها- والحد منها"، المؤتمر العلمي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة الأردن، يومي 16/18 أبريل 2007،

73- نوال بن عمارة، "الأزمة المالية الدولية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، الملتقى العلمي الدولي حول إدارة المخاطر في المصارف المشاركة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 20/21 أكتوبر 2009.

74- ناصر سليمان، "كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية لتشخيص الواقع ومقترحات للتطوير"، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية، ورقلة، يومي 8/9 ديسمبر 2013.

VII - المواقع الإلكترونية:

75- www.bis.org/bcbs/organigram.pdf

76- الموقع الرسمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية www.badr-bank.net

VIII - المجلات:

77- بلغزوز بن علي، إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث العدد 07 (2009-2010)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.

المراجع باللغة الفرنسية:

Les lever :

- Dainel Kar yatis, la notation financière : une nouvelle approche de risque, ED la revue banque, édition 2^{eme} Semestre, 1995.

- Levin richardi, Rubin, David, Stimson, loel p and Gardner, everetle, quantitative approcher to management, & st édition, Mc graw- hillinternational, 1992.

Les journal:

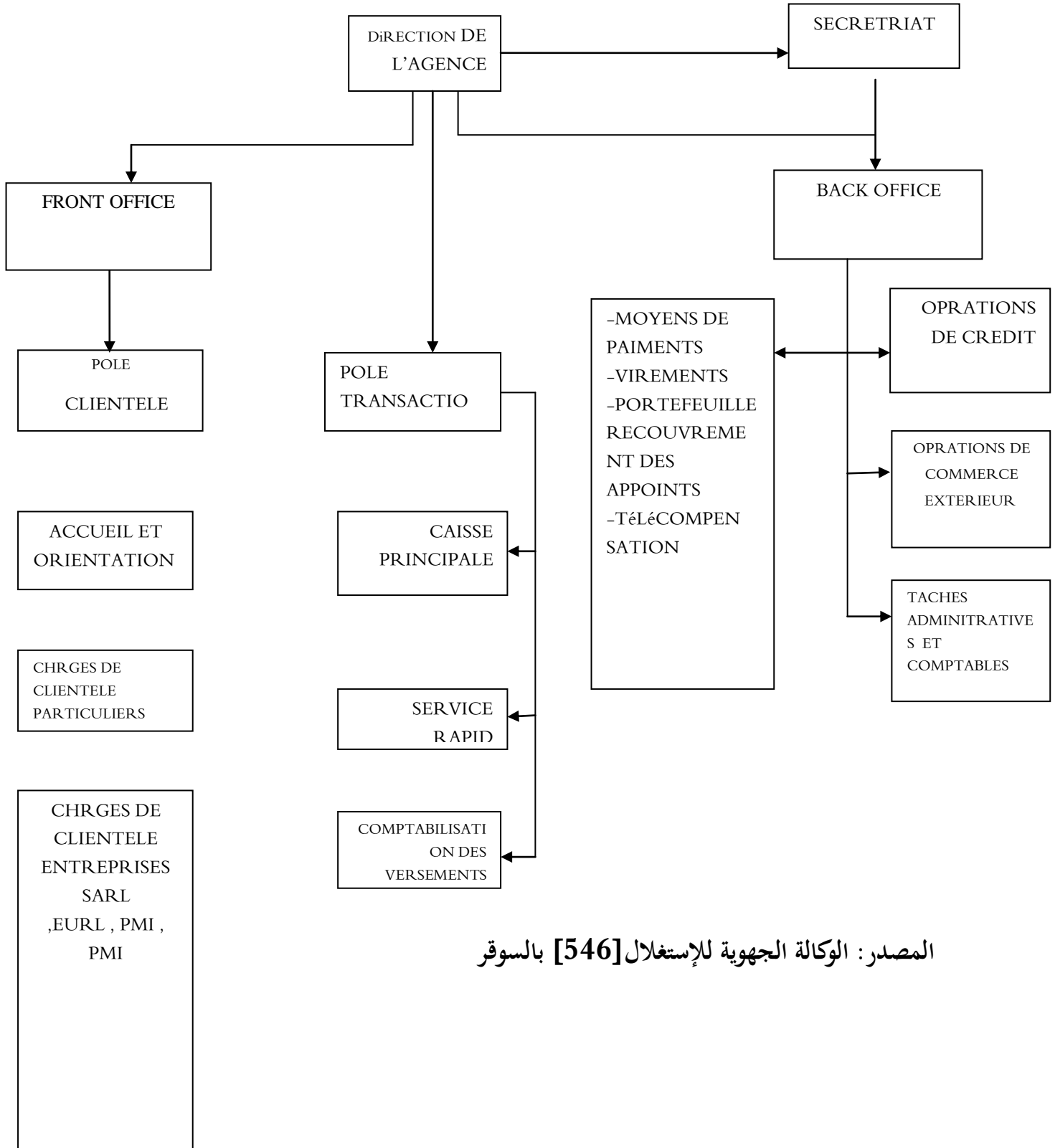
- R.Edmister, An empirique of Financial ratio analyses for Small, business fêlure prédiction, journal of finance and quantitative analyses, 1972.

الملاحق

ملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي للوكالة الجهوية لإستغلال [546] بالسوقر
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية-

Organigramme type de l'agence locale d'exploitation evoluant

« OCA »



المصدر: الوكالة الجهوية للإستغلال [546] بالسوقر

ملحق رقم 02: قاعدة المعطيات المستعملة في الدراسة

1- قاعدة المعطيات الكمية

تعيينها	قيم محاسبية ومالية
	■ أصول ثابتة
	■ أصول متداولة
	■ أموال خاصة
	■ أموال دائمة
	■ قيم قابلة لتحقيق
	■ قيم جاهزة
	■ حقوق علم الزبائن
	■ ديون طويلة الأجل
	■ ديون قصيرة الأجل
	■ رأس المال العام
	■ رقم الأعمال
	■ قيم جاهزة
	■ قيم قابلة للتحقيق
	■ مجموع الديون
	■ أصول غير جارية
	■ أصول جارية
	■ مصاريف مستخدمين
	■ الأصول الدورية
	■ المبيعات
	■ صافي الدخل

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

2- قاعدة المعطيات الكيفية:

تحديد العناصر	
*****	■ تاريخ إنشاء المؤسسة
*****	■ تاريخ الحصول على القرض
*****	■ الشكل القانوني للمؤسسة
*****	■ تاريخ الدخول في علاقة مع البنك
*****	■ قطاع نشاط المؤسسة
*****	■ تاريخ طلب القرض
*****	■ نوع الضمان
*****	■ أقدمية المؤسسة

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ملحق رقم 03: مجموعة المتغيرات المستعملة لتطبيق طريقة التقييط .

01- المتغيرات الكمية

- $R_1 =$ أصول متداولة/ ديون قصيرة الأجل
- $R_2 =$ قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / د ق أ
- $R_3 =$ رقم الأعمال / مجموع الأصول.
- $R_4 =$ قيم جاهزة/ د ق أ.
- $R_5 =$ القيم الثابتة /أموال الخاصة.
- $R_6 =$ الأموال الدائمة/ أصول الثابتة.
- $R_7 =$ أموال خاصة/ مجموع الديون.
- $R_8 =$ مصاريف المستخدمين/رقم الأعمال.
- $R_9 =$ مجموع الديون/ مجموع الأصول.
- $R_{10} =$ ديون ق أ/ أصول دورية.
- $R_{11} =$ صافي الدخل /المبيعات.
- $R_{12} =$ صافي الدخل/ مجموع الأصول.
- $R_{13} =$ رقم الأعمال /الأصول الجارية.
- $R_{14} =$ رقم الأعمال/ الأصول الغير جارية.

02- المتغيرات الكيفية

❖ عمر المؤسسة **AGENT**: الذي يمكن إيجاده كما يلي:

العمر = تاريخ الحصول على القرض - تاريخ إنشاء المؤسسة.

❖ الشكل القانوني **STJ**:

➤ شركة ذات مسؤولية محدودة **SARL**.

➤ شركة تضامن **SNC**.

➤ شركة ذات مسؤولية محدودة لشخص واحد **EURL**.

❖ قطاع النشاط:

➤ تجاري **COM**.

➤ خدماتي **SER**.

➤ أشغال عمومية **TRP**.

➤ صناعي **IND**.

❖ نوع الضمان **TYP G**:

➤ ضمانات حقيقية.

➤ ضمانات شخصية .

➤ ضمانات شخصية + حقيقية

❖ أقدمية المؤسسة: **ANC** يحدد وفق العلاقة التالية:

أقدمية = تاريخ طلب القرض - تاريخ الدخول في العلاقة مع البنك